



مرکز اسناد و کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران
مجموعه کتب خطی (38)

النسخة المشرقة



الترجمة المشرقة للفتاوى

التبصير والحكايات عن نظر المالكي وأصحابه وأصحاب أصحابه

وبعده

بذكر فقهاء الشافعية المصنفين على مذهب أهل المدينة

تأليف:

أبي العباس الوليد بن قيس الغفيري الشافعي (ت 392 هـ)

مراجعة وتحقيق:

رضوان بن صالح القصري



مركز الأبحاث والدراسات والوثائق والمعلومات

سلسلة مؤامرات (22)

المملكة المغربية



الوزارة العامة للثقافة والعلوم

التشتمية والحكايات عن نظر أئمة المالكية وأصحابه وأصحابه

وبعد

ذكر فقرته العشب المصنفة علم من ذهب أهل المدينة

تأليف

أبي العباس الوليد بن بكر الغمري الشرفني (ت 392 هـ)

دراسة وتحقيق

رضوان بن صالح الغمري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فمن سمات التأليف في المذهب المالكي - كما في غيره - اعتناء العلماء بتراجم رجاله، ولا تخفى أهمية هذه التأليف؛ إذ من خلالها يمكن الوقوف على مراحل نشأة المذهب وتطوره، ومعرفة مواطن العلماء وجهودهم في خدمته، ويعتبر كتاب «ترتيب المدارك وتقريب المسالك في معرفة أعلام مذهب مالك» للقاضي عياض (ت 544هـ) رَحْمَةُ اللَّهِ أَوْسَع تلك المصنفات في تراجم علماء المذهب المالكي وأَوْعَبَهَا على الإطلاق؛ لأنه غطى حقبة زمنية طويلة من تاريخ المذهب، وأشهر من أَلَف في ذلك بعد القاضي عياض: إبراهيم بن علي بن قَرْحُون رَحْمَةُ اللَّهِ (ت 799هـ) فجمع كتاب «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب»، ثم توالى الاستدراكات عليه من قبل من جاء بعده.

ومن نواذر الكتب المصنفة في هذا الباب قديما كتاب «التسمية والحكايات عن نظراء مالك وأصحابه وأصحاب أصحابه»، للحافظ الرحال أبي العباس الوليد بن بكر الغمري السَّرْقُسطي رَحْمَةُ اللَّهِ (ت 392هـ)، الذي طاف بلاد الدنيا شرقا وغربا؛ حتى قيل: إنه لقي في رحلته أزيد من ألف شيخ بين محدث وفقه وسَمِع منهم،

وبرع في الحديث واللغة والفقه، وعُرف بجودة التصنيف، ومن عجيب أقدار الله تعالى أن هذا الكتاب ظل محفوظاً ضمن ذخائر خزانة الزاوية الحمزية بإقليم الرشيدية التي أغناها الرحالة العلامة أبو سالم العياشي (ت 1090 هـ) بما جلبه لها من نفائس الكتب، ثم اشتهرت وكبرت في عهد ولده سيدي حمزة (ت 1130 هـ) الذي تنسب له الزاوية إلى اليوم، وقد كان هذا الكتاب في عداد المجاهيل، حيث نسب في فهرس مخطوطات الخزانة المذكورة لمجهول، وذلك لعدم وجود اسم المؤلف على الكتاب، وعدم شهرة الكتاب بين مؤلفات طبقات المالكية؛ حتى قيض الله له الباحث النبيه الأستاذ رضوان الحضري، فنفض عنه غبار النسيان، وأزال عنه وصف الجهالة، وقدمه للنشر بمركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث التابع للرابطة المحمدية للعلماء.

وبالرجوع إلى الكتاب نجد مصنفه قد قسمه إلى قسمين، فسَمّى في جزء من القسم الأول الفقهاء من نُظَرَاء مالك بالمدينة، وأصحاب أصحابه الفقهاء بها، وبسائر الأمصار، ورتّبهم على الطبقات، ثم ذكر في الجزء الآخر حكايات وأخبار من سَمّى من هؤلاء الفقهاء، أمّا القسم الثاني من الكتاب فذكر فيه أسماء التأليف المصنفة على مذهب أهل المدينة، من كتب وأسمعة، وما أُلِف في اختلاف قول مالك وأصحابه، والرد على المخالفين، وكذا ما صُنف في شروحات أمّات الكتب على نسق لم يُسبق إليه.

ومن مزايا هذا الكتاب النفيس أن ما اشتمل عليه من أخبار وحكايات قلّ أن توجد في غيره، فلم يقع بين يدي القاضي عياض أثناء تصنيفه لكتابه «ترتيب المدارك»، ولم تصل إليه أنظار ابن فرحون وغيره ممن صنف في طبقات فقهاء



المالكية، فهنئاً للأستاذ رضوان الحصري على اكتشافه هذا العلق النفيس، وعلى الجهد الطيب الذي بذله في التعريف به، وإثبات صحة نسبته إلى مصنفه، وتحقيقه والتعليق عليه، والشكر موصول لجميع الأساتذة والباحثين الذين أسهموا في تصحيحه وتنقيحه.

والله المسؤول أن يرحم مؤلف هذا الكتاب وأن ينفع بكتابته، وأن يجعل فضل طبعه ونشره في ميزان حسنات راعي العلم والعلماء بهذا البلد مولانا أمير المومنين جلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأيده، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

أحمد عباوي

الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلو الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً

إهلال

الحمد لله الأعظم، الذي علّم بالقلم، وأسبغ على هذا الإنسان النعم، ما علّم منها وما لم يعلم، والصلاة والسلام على النبي الأكرم، ﷺ، وشرف وكرم، وعلى آله وصحبه ومن سلك صراطهم الأقوم.

أما بعد:

فلإني لا أزال أرى صدق ما تنبّه عليه⁽¹⁾ الأستاذ المؤرخ عبد الوهاب بن منصور رحمه الله قبل ما يدنو من أربعين عاماً خلت، حين قال: «فإنّ ما ظهر في هذه السنين الأخيرة من تراثنا العلمي والأدبي المقبور، يجعلنا أدنى إلى الثقة والتفاؤل بالعثور على باقيه في زمنٍ لن يطول»⁽²⁾.

نعم لقد برزت كتبٌ كاثرة، كانت في عهد قريبٍ دائرة، فأصبحت في رأي العيون ظاهرة، تتملّى بقراءتها تفقها في دين الله نفوسٌ طاهرة، راجية بذلك تجارةً رابحة لن تكون بائرة، فأنعم بها من كثرة نافعة ليست خاسرة، لمن أراد وجه الله وسعى سعي الدار الآخرة.

(1) تنبّه على الأمر شعر به. لسان العرب، مادة: نبه، (546 / 13).

(2) أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين لأبي بكر بن علي البيذق الصنهاجي (ص 9).

ومن ذلك هذا الكتاب - بِقِسْمِيهِ - الذي نَشْرُف اليوم بإخراجه بعد أن كن مجهول العين والنسب سنين عَدَدًا، لم تقع فيها الاستفادة منه للحَلاَجلِ مِنَ العنَماء الذين أَلْفُوا في بابه، كالقاضي عياض رَحِمَهُ اللهُ في كتابه الفذ «ترتيب المدارك». ومن الكَلِمِ النواوِغ: كم ترك الأول للآخر؟

وأجِدني متشوقًا لسرد قصتي مع هذا العَلقِ النادر من تراث أمتنا، وهي أنه نَد نُشِرَ الفهرس الوصفِي لمخطوطات خزانة الزاوية الحمزية العياشية بِقَبِيهِ الرشيديَّة؛ طَفِقْتُ أقرأه متلقفًا فوائده، ومنتزعا نفائسه، صنيعَ شحيح ضاع في تَرَبِّ خَاتَمِهِ، فوقعت عيني على كتابٍ سُمِّي فيه هكذا: «فهرسة الكتب المصنفة على مذهب أهل المدينة»، ويليهِ⁽¹⁾ كتابٌ آخر وقع عنوانه في الفهرس المذكور هكذا: «نظراء مالك بن أنس وأصحابه وأصحاب أصحابه بالمدينة وسائر الأمصار». وهما في مجموع واحد ضَمَّ عددا من الكتب، ومؤلفٌ كُلُّ منهما على حَسَبِ مَا ورد في الفهرس مجهولٌ. غير أن موضوعهما، بالإضافة إلى عنوانهما، وما أثبتته الفهرس من وصف لهما؛ كل ذلك يجعلك أميل إلى جعلهما من التصانيف المهمة. وإن أكن أظن أول الأمر أنهما لمؤلف واحد، إذ ليس في الفهرس ما يدل على ذلك. فقيدت رقم حفظهما بالخزانة المذكورة، مع عناوين كتبٍ مخطوطةٍ أخرى فيها. لعلني أوفق يوما للاطلاع عليها جَمْعًا.

ثم يَسَّرَ اللهُ سبحانه وتعالى بعد حين من الدهر قصيرَ تحقيق الرجاء، وبنوعٍ نمر د. فسافرتُ من سوس إلى إقليم مِيدَلْت، ومنه إلى الزاوية الحمزية حيثُ تَقْبَعُ كُتُبُ العالم الكبير أبي سالم العياشي وذريته. دخلتُ الزاوية مع القيم عليها السيد تَغَضَّرَ

(1) أي من حيث الموقع في المجموع، وعلى ذلك يُخْمَلُ وصفِي للفهرسة بالكتاب الأول. ونصيره بالكتاب الثاني كما سيأتي.



سليمان الحمزاوي، وهو الحفيد الثامن لسيدي أبي سالم العياشي رَحِمَهُ اللهُ، كما أخبرني بذلك، وأراني جزاءه الله خيرا كما هي عادته مع الزائرين بعض ما خلفه الفقيه أبو سالم العياشي من متاع كقلنسوته، ونعله، وَقُلْتِه التي كان يضع فيها زاده الذي يتبلغ به عند السفر، وسراجة الذي كان يستعمله للإضاءة ليلا، ثم دخلنا بيته الذي كان يسكن فيه، ومنه إلى خزانته الحافلة بالكنوز من الكتب المخطوطة النفيسة في مُخْتَلَف أبواب العلم. فأحضر القَيِّمُ أحسن الله إلينا وإليه المجموع المطلوب، فلما تصفحت الكتابين استشعرت بادي الصَّفْحِ نفاسة الكتاب الثاني، أعني «نظراء مالك بن أنس...» كما جاء عنوانه في الفهرس الوصفي، وأن مؤلفه من أهل القرن الرابع الهجري، فصورته بعد موافقة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ببلدنا الحبيب على ذلك. وأما الكتاب الأول الذي هو «ذكر فهرسة الكتب المصنفة على مذهب أهل المدينة» فقد كان في لوحة واحدة، ولما اكْتَنَهْتُهُ بالنَّظَرِ أَوَّلَ وَهْلَةٍ؛ قلت في نفسي: لا تعدو هذه الفهرسة أن تكون من جمع أحد المتأخرين، ولم أَنَبْه لِمَا يَسْلُكُهُ مع صِنْوِهِ السابق فِي عِقْدِ النَّفَاسَةِ، فسلوت عنه، مع ما انضم إلى ذلك من غمرة الاستبهاج الذي أصابني لما علمت ندرة الكتاب الثاني مع أن مؤلفه إذ ذاك كان عندي مجهولا، فجعلني ذلك أَقْصَرُ عِنَايَتِي عَلَيْهِ، وَأَصْرِفُ نَظْرِي عَمَّا سِوَاهُ. فلما قضيت وطري منه تصويرا - وقد كان والله الحمد جيدا - نسيت تصوير الكتاب الأول. ثم أكملت الاطلاع على ما كنت انتقيته من الكتب المخطوطة المحفوظة في هذه الخزانة.

وبعد الأوبة من السفر⁽¹⁾ تذكرت أني لم أصور الكتاب الأول، فلم أحزن لذلك

(1) من توفيق الله أيضا أني لما كنت قافلا من ميدلت زرت خزانة ابن يوسف بمراكش، وطلبت كتابا نُسِبَ في فهرس مخطوطاتها لمجهول، وهو كتاب طبقات الفقهاء والمحدثين المحفوظ في الخزانة برقم: 621. فقرأته، وكان متوسط الحجم، وقيدت منه ما يعينني على معرفة مؤلفه، فتم ذلك بحمد الله بعد رجوعي إلى بيتي، وعلمت مؤلفه، وهو الحافظ أبو أحمد حميد بن زنجويه النسائي (ت 251هـ)، وهو

ولم أكرث؛ إذ كان في نظري إذ ذاك مجرد ذكر لأسماء الكتب التي صنفها كبار المالكية، وأغلبها مذكور في المصادر المتخصصة. فما لي وله، ولأعد إلى الكتاب الثاني لأدقق النظر فيه، علني أوفق لمعرفة مؤلفه، فلما فعلت ذلك تبين لي أمران، أحدهما أن اسم الكتاب الثاني - على سبيل الظن الغالب - هو: «التسمية والحكايات عن نظراء مالك وأصحابه وأصحاب أصحابه»، لا ما ورد في الفهرس الوصفي. وأما الثاني فلما علمته سقط في يدي، وهو أن الكتاب الأول الذي هو «ذكر فهرسة الكتب» جزء من الكتاب الثاني الذي هو «التسمية والحكايات»، أتبعه المؤلف به، فهو بعده من حيث التأليف وقبلة من حيث الوجود في المجموع، فندمت ندامة الكسبي لما فاتني تصويره⁽¹⁾، وحضرتني قول الله عز وجل: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾⁽²⁾، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾⁽³⁾، وأيا ما كان فمن الخطأ يتعلم الإنسان. وعلى أي فقد تبين أن «التسمية والحكايات» و «ذكر فهرسة الكتب» كتاب واحد، جعله مؤلفه في قسمين.

عدت إلى الذي صورته وهو «التسمية والحكايات»، وسلكت من أجل معرفة مؤلفه شتى الطرق المعروفة عند المتخصصين، فلم أحظ منه بطائل، ومع ذلك أجمعت أمري على الاعتناء به، ولو لم يكن مؤلفه عندي معروفا، لأن الكتاب غاية في الإفادة والندرة، وفيه ما لا يوجد في غيره مما يتعلق بأخبار الفقهاء على مذهب الإمام

أيضا كتاب نفيس على ما اعتراه من نقص، أسأل الله أن يكتب له النشر، لتعم به الفائدة. أقول هذا لحث الباحثين على ضرورة الاعتناء باكتناء الكتب المخطوطة التي نسبت في فهارس المخطوطات لمجاهيل المؤلفين، لعل الله يوفقهم بمزيد من الاجتهاد للظفر بأسمائهم. وبالله التوفيق.

(1) كان سبب هذا الندم في ذلك الوقت عدم كفاية الزاد اللازم لإعادة السفر إلى الزاوية الحمزية مرة أخرى.

(2) الآية 37 من سورة الأنبياء.

(3) الآية 11 من سورة الإسراء.



مالك رَحْمَةُ اللَّهِ. ولأن نشره قد يتيح النُّهْزَةَ لكثير من الباحثين لدَرْسِهِ، وربما لمعرفة مؤلفه، إذ العلم أنصبُّ وأقاسيمُ، فمن مُقِلٍّ، ومن مستكثر. ثم تَجَرَّم الزَّمنُ، وتفانت الأيَّامُ، وأنا مستهلكٌ في خدمة الكتاب، فإذا بالتوفيق الإلهي يمدني بدليل قوي ظاهر على نسبة الكتاب، وأنه من تأليف الحافظ الكبير، والجوال الخطير أبي العباس الوليد بن بَكْر الغُمري السرقسطي المتوفى سنة 392 هـ، رَحْمَةُ اللَّهِ، فلم أتمالك أن وليت وجهي شطر البيت الحرام، فخررت ساجدا، شكر الله عز وجل على هذا التسديد.

ثم شاء الله أن أحضر مناقشة أطروحة لنيل الدكتوراه أعدها الأخ الزميل الدكتور مصطفى عكلي نفع الله به⁽¹⁾، فأخبرني أن عنده صورة لفهرسة الكتب جلبها له أستاذنا الدكتور عبد القادر سعود أسعده المولى، فطلبت منه أن يُرْسِلَ بِهَا إلي بعدما أخبرته أنني ظفرت بمؤلف «التسمية والحكايات»، ففعل جزاءه الله خيرا، غير أن تصويرها كان رديئا، وإن كانت في أغلبها قابلة للقراءة. وهكذا يكون نصاب الكتاب عندي مكتملا، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

تلك أيها القراء الكرام قصتي مع هذا الكتاب الذي نقدم بين يديه هذه الكلمات. وها هو ذا اليوم بين أيدينا، بعدما غاب عن كثير من الأبصار والأسماع، في عديد من البقاع، سواء في ذلك مَنْ قَصُرَ فِي العلم أو كَانَ فِيهِ طَوِيلُ الباع، فَحَيَّ هَلَّا للاستفادة منه فهو لنا على حَبْل الدُّرَاع.

وقد اتبعت في خدمته والاعتناء به تعميما للفائدة والنفع المنهج الجائي:

(1) كانت برئاسة شيخنا المربي الدكتور عبد الله البخاري حفظه الله، وإشراف أستاذنا النقابة الدكتور عبداللطيف الجيلاني لطف الله به، ومناقشة أستاذنا الدكتور محمد الوثيق سلمه الله، والأستاذ الدكتور أحمد فكير أثابه الله.



♦ الفصل الأول: عرِّفْتُ فيه بالمؤلف.

♦ الفصل الثاني: عرِّفْتُ فيه بالكتاب مع وصف النسخة المعتمدة في التحقيق.

♦ الفصل الثالث: فيه نص الكتاب محققا حسب القواعد المعروفة في هذا الباب.

وفي ذيل ذلك فهرسٌ علمية كاشفة.

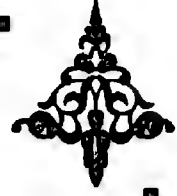
وختاما أسأل الله الغفور الرحيم كما وفقني لإبراز هذا الجواهر الثمين ليتحلى به كل طالب علم أمين أن يستعملني في طاعته سبحانه وتعالى، وأن يختتم لي بالحسنى ووالدي وأهلي وأقاربي وجميع المسلمين بمنه وكرمه عز وجل.

اللهم إني أبرأ إليك من حولي وقوتي، وأسألك خشيتك في السر والعلانية، والقصد في الفقر والغنى، وكلمة الحق في الغضب والرضا. برحمتك يا أرحم الراحمين. آمين. والحمد لله رب العالمين.

وكتبه رضوان بن صالح بن عبد الله الحصري

القُرْمُوذِي السُّوسِي كَانَ اللّٰهَ

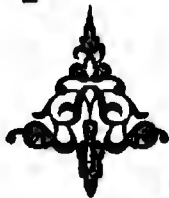
منتصف ذي الحجة عام 1434 هـ



الفصل الأول

التعريف بالمؤلف، وفيه:

- ✦ تمهيد
- ✦ المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته
- ✦ المبحث الثاني: رحلته
- ✦ المبحث الثالث: مشيخته
- ✦ المبحث الرابع: تلاميذه
- ✦ المبحث الخامس: ثناء العلماء عليه
- ✦ المبحث السادس: شعره
- ✦ المبحث السابع: تصانيفه
- ✦ المبحث الثامن: وفاته



الفصل الأول: التعريف بالمؤلف⁽¹⁾

- وفيه تمهيد وثمانية مباحث -

تمهيد

يحق لنا أن نعتر بالمؤلف، وأن ننظر إليه بعين الافتخار، لأنه شَرَّفَ بلده الأول الأندلس في البلدان التي نزلها، ولم يكن هذا التشريف ليحصل لولا إخلاصه مع

(1) مصادر ومراجع ترجمته: مشته النسبة للأزدي (ص 154 - 155)، تلخيص تاريخ نيسابور للخليفة النيسابوري (ص 112)، تاريخ مدينة السلام (625 / 15)، الإكمال لابن مأكولا (365 / 6)، جذوة المقتبس (ص 361 - 362)، ترتيب المدارك (81 / 7)، الأنساب للسمعاني (172 / 9)، تاريخ دمشق (63 / 111 - 115)، الوجيز في ذكر المجاز والمجيز (ص 58)، الصلة (3 / 924 - 925)، بغية الملتبس (ص 480 - 481)، الكامل في التاريخ (533 / 7)، سير أعلام النبلاء (17 / 65 - 67)، تاريخ الإسلام (27 / 76 - 77)، تذكرة الحفاظ (3 / 265 - 266)، العبر في خبر من غبر (2 / 183 - 184)، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص 211 - ضمن أربع رسائل في علوم الحديث)، المشته للذهبي (ص 473)، الوافي بالوفيات (27 / 265 - 266)، توضيح المشته (6 / 359)، التبيان لبديعة البيان (2 / 148 - 149)، تبصير المنتبه (3 / 1024 - 1025)، فتح المغيث (2 / 494)، طبقات الحفاظ (ص 419 - 420)، النجوم الزاهرة (4 / 207 - 208)، نفع الطيب (2 / 380)، تاج العروس مادة: غمر، (13 / 266)، فهرس الفهارس (2 / 1123)، هدية العارفين (2 / 500)، الأعلام (8 / 119 - 120)، معجم المؤلفين (4 / 76). ثم كتبت إلى أستاذنا الدكتور عبد اللطيف الجيلاني نفع الله به ملتصقا منه إفادتي بترجمة المؤلف من كتاب معجم شيوخ أبي ذر الهروي بعدما أخبرني أن بحوزته نسخة منه، فكتب إلى ما نصه: «أما ترجمة الغمري فلا توجد في معجم أبي ذر الهروي؛ فهو لم يستوعب جميع شيوخه في المعجم، وقد بلغ عدد التراجم ثلاثمئة وثمانية وعشرين شيخا، وامرأة واحدة. وقد ألحق بآخر الكتاب تقييد يبدو أنه لأحد الحفاظ الأندلسيين الذين تملكوا الكتاب، وفيه إفادة بأن لأبي ذر جزءا آخر فيه أسماء شيوخه الذين رأهم ولم يكتب عنهم، وتضمن التقييد أيضا تسمية بعضهم على سبيل الإيجاز فذكر الوليد الغمري فقال: الوليد بن بكر بن مخلد الأندلسي النحوي الفقيه المالكي، روى عنه أبو ذر كتاب الوجيزة له. ذكره الشنتجالي والعذري. قال الوليد بن بكر في تأليفه هذا: لقيت من شيوخ العلم نيفا على ألف شيخ. انتهى.

غزارة علمه رَحِمَهُ اللهُ، الذي أصبح له بسببه مكان في كتب تواريخ حواضر الإسلام الكبيرة في عصره كبغداد ودمشق ونيسابور. وإلا فرب إنسان يُكثر من الرحلة إلى عواصم العالم اليوم، متبجحا بذلك، ثم لا يكون له أثر يُذكر فيها، لأنه لم يرحل ليستفيد العلم أو يعلمه، وإنما لجمع العين وطلب الشرف والسؤدد، وذلك يؤدي في كثير من الأحيان إلى مقت بلاد المسلمين التي لم تبلغ في الرّفْهِ والتحضر مبلغ تلك العواصم. فرحم الله عبدا عرف قدر نفسه، ورجع إلى أصله، وتذكر مآله ورمسه. ومن طلب العِزَّ في غير دينه الحقّ أذاقه رب العزة والجبروت لباس الذلة والهون في الحياة الدنيا، ويوم يقوم الأشهاد.



المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته

هو الوليد بن بكر بن مَخْلَد بن أَبِي زياد، أبو العباس السَّرْقُسْطِي الغَمَرِي، بفتح الغين - وقيل بضمها - المعجمة وسكون الميم، نسبة إلى غَمَر، وهم بطنٌ من غافق⁽¹⁾، وهو غافق بن الشاهد بن علقمة بن عكّ بن عدنان⁽²⁾. قال ابن حزم: «ودارهم بالأندلس معروفة باسمهم»⁽³⁾.

وروى ابن بشكوال عن القاضي أبي بكر ابن العربي المعافري (ت 543هـ)، عن أبي محمد هبة الله بن أحمد ابن الأكفاني (ت 524هـ)، عن أبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي (ت 490هـ)، عن أبي زكرياء عبد الرحيم بن أحمد البخاري (ت 461هـ) قال: قال لي الحسن بن شريح: الوليد هذا غَمَرِي. ولكن دخل بلد إفريقية ومصرَ أيامَ التَّشْرِيقِ، فَكَانَ يَنْقُطُ الْعَيْنَ حَتَّى يَسْلَمَ. وَكَانَ مُؤَدِّبِي، وَمُؤَدِّبَ أَخِي أَبِي البهلُول، وَابْنَةَ أَخِي. وَقَالَ⁽⁴⁾: إِذَا رَجَعْتُ إِلَى الْأَنْدَلُسِ؛ جَعَلْتُ النُّقْطَةَ الَّتِي عَلَى الْعَيْنِ ضَمَّةً، وَأَرَانِي خَطَّهُ⁽⁵⁾.

قال الذهبي: «فَعَلَهُ خَوْفًا مِنَ الدَّوْلَةِ الْعُبَيْدِيَّةِ»⁽⁶⁾.

قلت: وإسناد القصة صحيح، إلا أن الحسن بن شريح هذا لم أتبين من هو، ولا من أخوه. غير أن تفرده بها يُوجِسُ في النفس خيفة، ذلك أن المؤلف قد رحل إلى

(1) مشتبّه النسبة (ص 154)، الأنساب (9/ 172)، عجالة المبتدي (ص 98).

(2) انظر مجمع الآداب لابن الفوطي (2/ 403).

(3) جمهرة أنساب العرب (ص 328).

(4) في تاريخ دمشق (63/ 114): «وقال لي».

(5) الصلة (3/ 924 - 925).

(6) سير أعلام النبلاء (17/ 66).

بلدان شتى، وبعضها غير داخل في حكم دولة الرفض في زمانه، ومع ذلك نسبوه غمريًا، ومنهم تلميذه الحافظ عبد الغني الأزدي كما سبق. وأبو زكريا البخاري الذي روى عن الحسن بن شريح هذا الخبر من كبار تلاميذ عبد الغني الأزدي، وقد روى عنه كتابه «مشتبه النسبة»⁽¹⁾، فالله أعلم.

(1) مشيخة ابن الخطاب (ص 253).



المبحث الثاني: رحلته

سافر المؤلف في طلب العلم إلى بلدان شتى، منها: إفريقية، وأطرابلس، وصقلية، ومصر، والشام، والعراق، وخراسان، وهرة، ونيسابور، وبخارا، وبلخ، ومرو، والأهواز، وسجستان، وما وراء النهر، والدينور وبها مات رَحِمَهُ اللهُ.

قال أبو الطاهر السلفي: «وكان من الجوالين في طلب العلم»⁽¹⁾.

ولقي في رحلته أزيد من ألف شيخ، بين محدث وفقه، وسمع منهم⁽²⁾.

قال الحاكم النيسابوري: «وسماعاته في أقطار الأرض من المشرق والمغرب كثيرة»⁽³⁾.

وتفرد الحافظ الذهبي بتحديد تاريخ رحلته فقال: «رحل بعد الستين وثلاثمئة»⁽⁴⁾.

(1) الوجيز في ذكر المجاز والمجيز (ص 58).

(2) الصلة (3/ 924).

(3) نقله ابن عساكر في تاريخ دمشق (63/ 113).

(4) العبر في خبر من غبر (2/ 183).

المبحث الثالث: مشيخته

سبق أن المؤلف لقي أزيد من ألف شيخ، وسمع منهم. ولا عجب فقد كانت رحلته واسعة شملت معظم الأمصار ذوات الآثار في زمانه. وقد ذكر بعضهم ابن عساكر في «تاريخ دمشق»⁽¹⁾، وزدت عددا آخر أخذا من مصادر مختلفة، فتحصل من مجموع ذلك 45 شيخا. ومعظمهم من أهل المشرق، مع أن المؤلف قد سمع من شيوخ بلده الأندلس كثيرا كما قال الخطيب البغدادي: «أكثر السماع والكتاب في بلده، وفي الغربية»⁽²⁾. وهذا ذكرهم مرتين على حروف المعجم⁽³⁾:

✓ أحمد بن جعفر بن محمد، الرَّمْلِي⁽⁴⁾.

✓ أحمد بن عامر بن الحجاج، أبو الطاهر المالكي⁽⁵⁾. سمع منه كما في «التسمية والحكايات».

✓ أحمد بن عبدان بن محمد، أبو بكر الشيرازي، (ت 388 هـ)⁽⁶⁾. سمع منه بالأهواز كما في مقدمة المؤلف لمعرفة الثقات للعجلي، وسيأتي نصها في المبحث السابع.

✓ أحمد بن محمد، أبو سهل العطار⁽⁷⁾. روى عنه بالإسكندرية كما في «مشارك الأنوار»⁽⁸⁾.

(1) تاريخ دمشق (63/ 111 - 112).

(2) تاريخ مدينة السلام (15/ 625).

(3) من كان غفلا عن مصدر التنصيص على كون المذكور من شيوخ المؤلف فهو من تاريخ دمشق.

(4) كذا ذكره ابن عساكر، ولم أجد له ترجمة.

(5) لم أجد له ترجمة.

(6) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (1/ 162 - 163).

(7) لم أجد له ترجمة. ووقع اسمه في أداء ما وجب لابن دحية (ص 94) هكذا: أحمد بن محمد بن سهل العطار.

(8) مشارق الأنوار (1/ 3).



- ✓ تميم بن محمد، أبو العباس التميمي، (ت 371 هـ)⁽¹⁾. سمع منه بالقيروان كما في «الكفاية»⁽²⁾ للخطيب البغدادي. وروى عنه أيضا في «التسمية والحكايات».
- ✓ الحسن بن أحمد بن سعيد، أبو علي المؤذن، يعرف بالمالكي (ت 383 هـ)⁽³⁾. سمع منه ببغداد كما في «شرح السنة» للبغوي⁽⁴⁾.
- ✓ الحسن بن رشيق، أبو محمد العسكري المصري، (ت 370 هـ)⁽⁵⁾. سمع منه بمصر.
- ✓ الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بُكَيْر، أبو عبد الله البغدادي الصيرفي، (ت 388 هـ)⁽⁶⁾. روايته عنه في «الأنساب»⁽⁷⁾ للسمعاني.
- ✓ الحسين بن علي بن محمد، أبو العباس الحلبي، (ت 380 هـ)⁽⁸⁾. سمع منه بمصر كما في «مجرد أسماء الرواة عن مالك»⁽⁹⁾ للرَّشِيد العطار.
- ✓ الحسين بن محمد بن الحسين الخواص، أبو عبد الله الطرسوسي المالكي⁽¹⁰⁾. سمع منه بجامع دُمياط كما في «المشيخة البغدادية» لأبي الطاهر السلفي⁽¹¹⁾.

(1) معالم الإيمان (3/ 97).

(2) الكفاية في علم الرواية (ص 333).

(3) تاريخ مدينة السلام (8/ 218 - 220).

(4) شرح السنة (5/ 389).

(5) سير أعلام النبلاء (16/ 280 - 281).

(6) سير أعلام النبلاء (17/ 8 - 9).

(7) الأنساب (2/ 140).

(8) تاريخ الإسلام (26/ 656).

(9) مجرد أسماء الرواة عن مالك (ص 12).

(10) بغية الطلب لابن العديم (6/ 2748).

(11) المشيخة البغدادية (2/ 259 - حديث رقم: 2284).



- ✓ حصن بن مضر، أبو يحيى الفزاري⁽¹⁾. روى عنه في «التسمية والحكايات».
- ✓ حميد بن القياض المالكي⁽²⁾. سمع منه بالإسكندرية كما في «التسمية والحكايات».
- ✓ خلف بن محمد. كذا ورد اسمه في «التسمية والحكايات». ولعله خلف بن محمد بن خلف أبو القاسم الخولاني القرطبي المكتب (ت 374 هـ)⁽³⁾. روى عنه المؤلف حكاية تتعلق بالعتبي وهو أندلسي. فلذا رجوت أن يكون هو، والله أعلم.
- ✓ ربيع المؤذن، الملقب بأبي زاكي⁽⁴⁾. روى عنه في «التسمية والحكايات».
- ✓ زياد بن عبد الرحمان بن زياد، أبو الحسن اللؤلؤي القيرواني. سمع منه بالقيروان كما في مقدمة المؤلف لمعرفة الثقات للعجلي. وروى عنه أيضا في «التسمية والحكايات».
- ✓ عبد الحميد بن محمد الزواق المالكي⁽⁵⁾. سمع منه بالقيروان كما في «التسمية والحكايات».
- ✓ عبد الحميد بن يحيى بن داود، أبو محمد البويطي، (ت 390 هـ)⁽⁶⁾.
- ✓ عبد الرحمان بن محمد، أبو سهل البلخي، (ت 391 هـ)⁽⁷⁾. سمع منه ببلخ.

(1) لم أجده ترجمته.

(2) لم أجده ترجمته.

(3) تاريخ علماء الأندلس (1/ 136).

(4) لم أجده ترجمته.

(5) لم أجده ترجمته.

(6) تاريخ الإسلام (27/ 199).

(7) تاريخ الإسلام (27/ 256).



- ✓ عبد الله بن عبد الرحمان، أبو محمد ابن أبي زيد القيرواني، (ت 386هـ). سمع منه بالقيروان كما في «التسمية والحكايات».
- ✓ عبد الله بن محمد بن خَيْرَان⁽¹⁾. سمع منه بِالْقَيْرَوَانِ كما في «التسمية والحكايات».
- ✓ عبد الله بن محمد بن عبد الغفار، أبو محمد البَغْلَبُكِّي، (ت 383هـ)⁽²⁾. سمع منه بدمشق.
- ✓ علي بن أحمد بن زكريا بن الخصيب، أبو الحسن الهاشمي الأُطْرَابِلْسِي، يُعْرَفُ بِأَبْنِ زَكْرُون، (ت 370هـ)⁽³⁾. سمع منه بِأُطْرَابِلِسِ الْمَغْرِبِ كما في «جذوة المقتبس» للحميدي⁽⁴⁾. وروى عنه أيضا في «التسمية والحكايات».
- ✓ علي بن أحمد بن عبد الله الديبري⁽⁵⁾.
- ✓ علي بن الحسن بن رجاء بن طعان، أبو القاسم المحتسب، (ت 376هـ)⁽⁶⁾. سمع منه بدمشق. وروى عنه أيضا في «التسمية والحكايات».
- ✓ عَلِي الْوَرَّاق⁽⁷⁾. سمع منه بصقلية كما في «التسمية والحكايات».

(1) ورد ذكره عرضا في ترجمة أبي محمد عطية بن سعيد بن عبد الله الأندلسي (ت 408 أو 409هـ) من جذوة المقتبس للحميدي (ص 319)، ونقل عن الخطيب البغدادي أنه من شيوخ عطية المذكور.

(2) تاريخ دمشق (32/ 250 - 252).

(3) ترتيب المدارك (6/ 274 - 275).

(4) جذوة المقتبس (ص 361).

(5) كذا ذكره ابن عساكر، ولم أجد له ترجمة، والظاهر أنه مصحف.

(6) تاريخ دمشق (41/ 321 - 323).

(7) لم أجد له ترجمة.

- ✓ عمر بن المؤمل، أبو القاسم الطرسوسي⁽¹⁾. سمع منه بمصر كما في «الكفاية»⁽²⁾ للخطيب البغدادي. وروى عنه أيضا في «التسمية والحكايات».
- ✓ محمد بن أحمد بن سليمان، أبو عمر السجستاني النوقاتي، (ت 382 هـ)⁽³⁾.
- ✓ محمد بن أحمد بن علي بن إبراهيم بن جابر، أبو بكر التنيسي، كان حيا سنة 357 هـ⁽⁴⁾.
- ✓ محمد بن أحمد، أبو بكر البخاري⁽⁵⁾. ذكر القاضي عياض في «الإلماع»⁽⁶⁾ سماع المؤلف منه.
- ✓ محمد بن أحمد، أبو نصر البخاري، يعرف بالملاحمي، (ت 395 هـ)⁽⁷⁾. سمع منه ببخارا كما في «الكفاية»⁽⁸⁾ للخطيب البغدادي.
- ✓ محمد بن بكر بن الأشج أبو عبد الله الأديب⁽⁹⁾. سمع منه بالمغرب كما في «اللطائف»⁽¹⁰⁾ لأبي موسى المديني.
- ✓ محمد بن زيد بن علي، أبو عبد الله الأبراري الكوفي، (ت 377 هـ)⁽¹¹⁾.

(1) لم أجد له ترجمة، مع أنه حافظ مشهور.

(2) الكفاية في علم الرواية (ص 288).

(3) الوافي بالوفيات (2/ 65).

(4) إكمال الإكمال لابن نقطة (2/ 71 - 72).

(5) لم أتيين من هو.

(6) الإلماع (ص 81).

(7) تاريخ مدينة السلام (2/ 209).

(8) الكفاية في علم الرواية (ص 323).

(9) لم أجد له ترجمة.

(10) اللطائف من دقائق المعارف (ص 150).

(11) تاريخ مدينة السلام (3/ 211 - 212).



- ✓ محمد بن سليمان بن يوسف، أبو بكر الرّبيعي البُنْدَار، (ت 374هـ)⁽¹⁾. سمع منه بدمشق.
- ✓ محمد بن عبد الله بن أحمد ابن زَيْر، أبو سليمان الرّبيعي، (ت 379هـ)⁽²⁾. سمع منه بدمشق.
- ✓ محمد بن عبد الله، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، (ت 405هـ). قال الخطيب البغدادي: «قرأتُ في كتابِ الوليدِ بن بكر الأندلسي سَمَاعَه مِن الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري»⁽³⁾. وسيأتي ذكر الحاكم ضمن الرواة عن المؤلف، فتكون روايته هو عن الحاكم من باب رواية الأكابر عن الأصاغر.
- ✓ محمد بن عبد الله بن محمد، أبو بكر الأبهري، (ت 375هـ)⁽⁴⁾. سمع منه كما في «التسمية والحكايات».
- ✓ محمد بن عمر، أبو علي الشَّبَّوي المروزي. سمع منه أهل مرو «الجامع الصحيح» للإمام البخاري سنة 378هـ⁽⁵⁾. روى عنه المؤلف «الجامع الصحيح» كما في «هدي الساري»⁽⁶⁾، والغالب أنه سمعه منه بمرو.
- ✓ محمد بن موسى بن سيف، أبو الحسن التميمي البغدادي⁽⁷⁾. ذكر الخطيب البغدادي سماع المؤلف منه في «تاريخ مدينة السلام»⁽⁸⁾.

(1) تاريخ دمشق (53/ 145-147).

(2) تاريخ دمشق (53/ 315-318).

(3) موضع أو هام الجمع والتفريق (1/ 423).

(4) ترتيب المدارك (6/ 183-192).

(5) سير أعلام النبلاء (16/ 423).

(6) هدي الساري لابن حجر (ص 218).

(7) تاريخ مدينة السلام (4/ 402).

(8) تاريخ مدينة السلام (4/ 402).

- ✓ محمود الوراق، أبو عبد الله القزويني⁽¹⁾. أنشده بمصر أبياتا من الشعر كما في «الأمالي الخمسية»⁽²⁾.
- ✓ منصور بن عبد الله، أبو علي الخالدي الهروي (ت 402هـ)⁽³⁾. سمع منه بهراً.
- ✓ منصور بن علي بن بيان الكعبي⁽⁴⁾. سمع منه بسجستان كما في «التسمية والحكايات».
- ✓ ميسرة بن مسلم بن ربيعة، أبو بكر الحضرمي القيرواني، (ت 373هـ)⁽⁵⁾. سمع منه بقصر زياد بإفريقية كما في «التسمية والحكايات».
- ✓ يوسف بن القاسم بن يوسف، أبو بكر الميانيجي⁽⁶⁾، (ت 375هـ)⁽⁷⁾. سمع منه بدمشق.
- ✓ يوسف بن هارون أبو عمر الرمادي الكندي القرطبي الشاعر، (ت 403هـ)⁽⁸⁾. ذكر الذهبي في «تاريخ الإسلام»⁽⁹⁾ أنه أنشد المؤلف شيئاً من الشعر.
- ✓ أبو الحسن بن أبي سعادة⁽¹⁰⁾. روى عنه بالمغرب كما في «التسمية والحكايات».

(1) لم أجد له ترجمة.

(2) الأمالي الخمسية (1/ 140).

(3) سير أعلام النبلاء (17/ 114-115).

(4) لم أجد له ترجمة.

(5) ترتيب المدارك (6/ 270-272). ووقع فيه بدل «ميسرة»: «مسرة».

(6) هذه النسبة إلى ميانج، وهي بفتح الميم والياء المثناة من تحت، وفتح النون، وقيل بكسرها أيضاً كما في المشترك وضعا والمفترق صقعا لياقوت الحموي (ص 411).

(7) سير أعلام النبلاء (16/ 361-362).

(8) الصلة (3/ 969).

(9) تاريخ الإسلام (28/ 93).

(10) لم أجد له ترجمة.



المبحث الرابع : تلاميذه

لم يكن المؤلف في رحلته مجرد طالبٍ للعلم، بل كان أيضا مفيدا لغيره من الحُرَّصاء على التعلم. قال الحميدي: «وَحَدَّثَ فِي الْغُرْبَةِ»⁽¹⁾. ولا غرو، فإنه رَحِمَهُ اللهُ كان مكثرا من السماع والكتاب حتى بلغ شيوخه ألفا كما سلف، ومن كان بهذه المثابة يتنافس المتنافسون في التحمل عنه رواية ودراية. ولو لم يكن له ممن روى عنه إلا الحفظة الكبراء: الحاكم النيسابوري، وعبد الغني الأزدي، وأبو ذر الهروي؛ لكان في ذلك كفاية، كما قال المقرئ بعد ذكره رواية الأخيرين عنه: «وكفاه فخرا بهذين الإمامين العظيمين رحم الله تعالى الجميع»⁽²⁾. وهذا ذكر بعض من روى عن المؤلف مرتبين على حروف المعجم⁽³⁾:

- أحمد بن الحسين بن الفضل، أبو الفضل الهاشمي، يُعرف بابن دُودان، (ت 422هـ). ترجمه الخطيب البغدادي في «تاريخ مدينة السلام»، وَذَكَرَ سَمَاعَهُ مِنْ الْمُؤَلَّفِ⁽⁴⁾.
- أحمد بن عبد الرحمان بن أحمد، أبو بكر الشِّيرَازي، (ت 407هـ)⁽⁵⁾. ذكر السَّراج في «مصارع العشاق» روايته عن المؤلف⁽⁶⁾.
- أحمد بن علي بن محمد، أبو الطيب الجعفري الكوفي، يعرف بابن عمشليق⁽⁷⁾.

(1) جذوة المقتبس (ص 361).

(2) نفح الطيب (2/ 380).

(3) من كان غفلا عن مصدر التنصيص على كون المذكور من تلاميذ المؤلف فهو من تاريخ دمشق.

(4) تاريخ مدينة السلام (5/ 175 - 176).

(5) تاريخ الإسلام (28/ 154 - 155).

(6) مصارع العشاق (1/ 155).

(7) لم أجد له ترجمة، مع أنه مشهور بجزئه الحديثي، وهو مطبوع بدار ابن حزم سنة 1416هـ.

- أحمد بن محمد بن أحمد، أبو الحسن العتّقي، (ت 441هـ)⁽¹⁾.
- أحمد بن منصور بن خلف، أبو بكر المغربي النيسابوري، (ت 462هـ)⁽²⁾.
- إسماعيل بن علي بن الحسين، أبو سعد السمان الرازي، (ت 447هـ)⁽³⁾.
- الحسن بن علي بن أبي طالب، أبو منصور الهروي الكرايسي، (ت 452هـ)⁽⁴⁾.
- ذكر أبو إسماعيل الهروي روايته عن المؤلف في «ذم الكلام وأهله»⁽⁵⁾.
- الحسن بن محمد بن الحسن، أبو محمد الصفّار النيسابوري، (ت 448هـ)⁽⁶⁾. ذكر السمعاني روايته عن المؤلف في «أدب الإملاء والاستملاء»⁽⁷⁾.
- الحسين بن جعفر بن محمد، أبو عبد الله السّلماسي، (ت 446هـ)⁽⁸⁾.
- حمزة بن محمد بن طاهر أبو طاهر الدقاق، (ت 424هـ)⁽⁹⁾.
- ذمر⁽¹⁰⁾ بن الحسين، أبو الحسين البغدادي، يعرف بابن الكبّاش، (بعد 437هـ)⁽¹¹⁾.
- عبد العزيز بن محمد بن عبدويه، أبو القاسم الشيرازي⁽¹²⁾.

(1) تاريخ مدينة السلام (6 / 36).

(2) المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (ص 109).

(3) تاريخ دمشق (9 / 21 - 24).

(4) تاريخ الإسلام (30 / 323).

(5) ذم الكلام وأهله (4 / 171).

(6) المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (ص 195).

(7) أدب الإملاء والاستملاء (ص 61).

(8) تاريخ مدينة السلام (8 / 551).

(9) تاريخ مدينة السلام (9 / 62 - 63).

(10) وقع في تاريخ دمشق (63 / 112): «ذمر»، بالبدال المهملة. وكني فيه بأبي الحسن.

(11) تاريخ مدينة السلام (9 / 379). وتحرف في ترتيب المدارك (7 / 81) إلى «أبو الحسين بن الكناس».

(12) لم أجد له ترجمة.

- عبد الغني بن سعيد، أبو محمد الأزدي، (ت 409هـ) ⁽¹⁾.
- عبد الله بن محمد بن يوسف، أبو محمد الزوزني، (ت 431هـ) ⁽²⁾. روى عن المؤلف في كتابه «حماسة الظرفاء» ⁽³⁾.
- عبد الواحد بن أحمد، أبو عمر المليحي، (ت 463هـ) ⁽⁴⁾.
- عبد بن أحمد، أبو ذر الهروي، (ت 434هـ) ⁽⁵⁾.
- عبدالرحمان بن محمد بن محمد، أبو سعد الحاكم النيسابوري، يُعرف بابن دُوست، (ت 431هـ) ⁽⁶⁾. ذَكَرَ الثعالبي في «يتيمة الدهر» روايته عن المؤلف ⁽⁷⁾.
- علي بن إبراهيم بن هارون، أبو الحسن المالكي الرازي، يُعرف بأبي حنيفة، (ت 429هـ). ترجمه ابن النجار في «التاريخ المجدد»، وَذَكَرَ مِنْ شيوخه المؤلف ⁽⁸⁾.
- علي بن المحسن بن علي، أبو القاسم التنوخي، (ت 447هـ) ⁽⁹⁾.
- محمد بن إبراهيم بن عَبْدَان، أبو عبد الله الكِرْمَانِي، (ت 428هـ) ⁽¹⁰⁾.
- محمد بن الحسن بن محمد، أبو نصر السَّلْمَاسِي، (ت 444هـ) ⁽¹¹⁾.

(1) تاريخ دمشق (36/ 395 - 400).

(2) المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (ص 305).

(3) حماسة الظرفاء من أشعار المحدثين والقدماء (1/ 297).

(4) سير أعلام النبلاء (18/ 255).

(5) تاريخ مدينة السلام (12/ 456).

(6) المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور (ص 338).

(7) يتيمة الدهر (1/ 361).

(8) التاريخ المجدد لمدينة السلام (3/ 16 - 20).

(9) تاريخ مدينة السلام (16/ 604).

(10) الأنساب (7/ 220 - 221).

(11) تاريخ مدينة السلام (2/ 631).

- محمد بن عبد الله، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، (ت 405هـ).
- محمد بن عبد الواحد أبو عبد الله الأكبر، يعرف بابن زوج الحرة، (ت 428هـ)⁽¹⁾.
- محمد بن علي بن الفتح، أبو طالب الحربي، يعرف بابن العُشاري، (ت 451هـ)⁽²⁾.
- محمد بن علي، أبو الغنائم البغدادي، يعرف بابن الدَّجَاجي، (ت 463هـ)⁽³⁾. ذكر روايته عن المؤلف الحميدي في «جذوة المقتبس»⁽⁴⁾.

(1) تاريخ مدينة السلام (3/ 626).

(2) تاريخ مدينة السلام (4/ 179).

(3) تاريخ مدينة السلام (4/ 182).

(4) جذوة المقتبس (ص 362).



المبحث الخامس: ثناء العلماء عليه

أجمع من ترجم المؤلف من المؤرخين والنقاد على الثناء عليه، والإشادة بفضله وعلمه، وهذه نماذج تدل على ما وراءها:

قال ابن الفرّضي: «كان إماما في الحديث والفقه، عالما باللغة والعربية. كان أبو علي الفارسي النحوي⁽¹⁾ إذا قصّده؛ رَفَعَهُ وَأَثْنَى عليه»⁽²⁾.

وحلاه الحاكم النيسابوري بقوله في «تاريخ نيسابور»: «الفقيه المالكي الأديب... وهو مقدم في الأدب، شاعر فائق»⁽³⁾.

وقال الخطيب البغدادي: «وكان ثقة أمينا»⁽⁴⁾.

ووصفه أبو القاسم حاتم بن محمد القرطبي المعروف بابن الطرابلسي بقوله: «مالكي، نحوي، أندلسي، دخل المشرق، وكان من أهل الحديث»⁽⁵⁾.

وقال الحميدي: «عالم فاضل»⁽⁶⁾.

وقال أبو الطاهر السلفي: «وكان من الجوالين في طلب العلم، عالما، فقيها، نحويا، ثقة»⁽⁷⁾.

(1) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو علي الفارسي الفسوي النحوي، (ت 377هـ). تاريخ مدينة السلام (8/ 217).

(2) نقله ابن عساكر في تاريخ دمشق (63/ 113). ولا وجود لذكر الغمري في تاريخ علماء الأندلس المطبوع.

(3) نقله ابن عساكر في تاريخ دمشق (63/ 113).

(4) تاريخ مدينة السلام (15/ 625).

(5) نقله عياض في ترتيب المدارك (7/ 81).

(6) جذوة المقتبس (ص 361).

(7) الوجيز في ذكر المجاز والوجيز (ص 58).

وَأَحَبُّ الفنون إليه علمُ الحديث كما يفيدُه قول القاضي عياض: «وغلِبَ عليه الحديث»⁽¹⁾. ولذا وصفه ابن الأثير بقوله: «محدث مشهور»⁽²⁾. بل كان رَحِمَهُ اللهُ من الحفاظ الكبار، فقد ذكره أبو الوليد يوسف بن عبد العزيز اللخمي، المعروف بابن الدباغ في طبقاتهم⁽³⁾. وكل ذلك جَعَلَهُ يَنْخَرِطُ فِي سِلْكِ مَنْ يُعْتَمَدُ قَوْلُهُ في الجرح والتعديل⁽⁴⁾. وستأتي أمثلة على كلامه في هذا الفن في مقدمته لمعرفة الثقات للعجلي، كما أن في «التسمية والحكايات» نماذج أخرى.

(1) ترتيب المدارك (81 / 7).

(2) الكامل في التاريخ (533 / 7).

(3) سير أعلام النبلاء (67 / 17). وهذه الطبقات عبارة عن جزء لطيف بدأه بابن شهاب الزهري، وختمه بأبي الطاهر السلفي. انظر تذكرة الحفاظ (102 / 4).

(4) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي (ص 211 - ضمن أربع رسائل في علوم الحديث).



المبحث السادس: شعره

سبقت الإشارة في المبحث قبل هذا إلى تقدم المؤلف في الأدب، وتفوقه في الشعر. وذلك أمر نادر أن تجد الفقيه أو المحدث متضلعا من علم الأدب، نعم قد تكون له به عناية، لكنه قليلا ما يبلغ بها الغاية، ولهذا قيل: هذا شعر فقيه⁽¹⁾. وقد ألف شيخ شيوخنا العلامة الأديب عبد الله بن عبد الصمد كنون الطنجي كتابا سماه: «أدب الفقهاء»، دافع فيه عن شعر الفقهاء المغموز ظلما، والمضروب مثلا لكل شعر ليس بذاك كما هي عبارته رَحِمَهُ اللهُ في مقدمة هذا الكتاب⁽²⁾.

ويتجلى نبوغ المؤلف الأدبي - على حسب ما وصل إلينا - في أمرين: في قرضه الشعر، وروايته لقريض غيره.

فمن الأول ما رواه عنه ابن عساكر من أبيات في الاعتبار بالموت والقبور:

[المقارب]

لَأَيِّ بَلَاءٍ كَ لَا تَذْكُرُ	وَمَاذَا يَضُرُّكَ لَوْ تَغْتَبِرُ
بُكَاءُ هُنَا وَبِرَاحٍ ⁽³⁾ هُنَاكَ	وَمَيِّتٌ يُسَاقُ وَقَبْرٌ حُفِرُ
وَبَانَ الشَّبَابُ وَحَلَّ الْمَشِيبُ	وَحَانَ الرَّحِيلُ فَمَا تَنْتَظِرُ
كَأَنَّكَ أَغْمَى عَدِمْتَ الْبَصَرَ	كَأَنَّ جَنَابَكَ جَلَدٌ ⁽⁴⁾ حَجَرُ

(1) انظر مقدمة ابن خلدون (ص 579).

(2) أدب الفقهاء (ص 3).

(3) كذا في سير أعلام النبلاء (66/17). وفي تاريخ دمشق (63/113): «تراح».

(4) في تاريخ دمشق (63/113): «صَلْدٌ».

وَمَاذَا تُعَايِنُ مِنْ آيَةٍ لَوْ أَنَّ بِقَلْبِكَ صَحَّ النَّظَرُ⁽¹⁾

ومن الثاني⁽²⁾ ما رواه عنه تلميذه عبد الله بن محمد الزُّوزَنِي من قوله: [الكامل]

لَوْ أَنَّ قَصْرَكَ يَا ابْنَ أَغْلَبَ مُثَلِّ إِبْرَأَ عَلَى سَعَةِ الْفَضَا وَالْمَنْزِلِ

وَأَتَاكَ يَوْسُفُ يَسْتَعِيرُكَ إِبْرَةً لِيَخِيطَ قَدْ قَمِيصِهِ لَمْ تَفْعَلِ⁽³⁾

ومنه أنه قرأ بمصر على قبر الأمير المشهور أبي المسك كافور بن عبد الله

الإخشيدي (ت 357 هـ) هذين البيتين: [البسيط]

انْظُرْ إِلَى غَيْرِ الْأَيَّامِ مَا صَنَعْتَ أَفْنَيْتَ أَنْاسًا بِهَا كَانُوا وَمَا فَنَيْتَ

دُنْيَاهُمْ ضَحِكْتَ أَيَّامَ دَوْلَتِهِمْ حَتَّى إِذَا فَنَيْتَ نَاحَتْ لَهُمْ وَيَكَّتْ⁽⁴⁾

(1) تاريخ دمشق (63/113). وانظر مجمع الآداب في معجم الألقاب لابن الفوطي (4/124).

(2) انظر أمثلة أخرى على ذلك في: يتيمة الدهر (1/361)، (2/41-84-85). مصارع العشاق (1/155-156).

(3) حماسة الظرفاء للزوزني (1/297). وفي العقد لابن عبد ربه (7/202) نسبتها لمحمد بن مسلمة، ولهذا جعلتها من القسم الثاني، لأن صاحب العقد مات سنة 328 هـ.

(4) الأنساب للسمعاني (7/229).



المبحث السابع: تصانيفه

ازدانت مسيرة المؤلف - تعلمًا وتعليمًا - بدررٍ وجواهرٍ من التصانيف زينت خزانة الكتب الإسلامية. منها ما طواه الزمان، وبعضها استفاد منه القاضي والداني. فإليكها أيها القارئ الكريم:

الوجَّازَةُ في صحة القول بالإجازة

هكذا سماه ابن خير في «الفهرسة». وقد رواه من طريقين عن أبي ذر الهروي عن المؤلف⁽¹⁾. وكذلك سماه القاضي عياض في «ترتيب المدارك»⁽²⁾. وابن دحية في «أداء ما وجب»⁽³⁾. وأبو الطاهر السلفي في «الوجيز»⁽⁴⁾. والوادي آشي في برنامججه⁽⁵⁾، وأبو زكريا السراج في فهرسته⁽⁶⁾.

وموضوع الكتاب هو تجويز الإجازة⁽⁷⁾، وهي معروفة عند المحدثين، ووقع في جواز التحمل بها خلاف بينهم⁽⁸⁾.

(1) الفهرسة (1/ 322).

(2) ترتيب المدارك (7/ 81).

(3) أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب (ص 94).

(4) الوجيز في ذكر المجاز والوجيز (ص 58).

(5) برنامج الوادي آشي (ص 273).

(6) الفهرسة (ص 212).

(7) جذوة المقتبس (ص 361).

(8) عقد أستاذنا الدكتور عبد اللطيف الجيلاني حفظه الله في دراسته لاستدعاءات الإجازة لابن رشيد السبتي فصلا خاصا مطولا تكلم فيه عن الإجازة عند المحدثين، فليراجع. استدعاءات الإجازة (ص 135 - 194).

قال أبو الطاهر السلفي بعدما ذكر المؤلف وكتابه هذا: «وهو عندنا مسموع نازلا، ومستجاز عاليا. استوفى فيه ما يُحتاج إليه في هذا المعنى بأوضح عبارة وأحسنها، وأجود إشارة وأبينها. لكنني لم أسلك طريقه وتحقيقه»⁽¹⁾.

وقال ابن دحية: وقد ذكر الإمام الحافظ أبو العباس الوليد بن بكر في كتاب «الوجازة في صحة القول بالإجازة» كثيرا من الحجج لها، وقد ناظر طائفة من أصحاب الكلام الذين ليس منهم من مارس حديث رسول الله ﷺ، ولا اعتنى بنقله، ولا جلس إلى أهله؛ وطائفة أيضا من المتفقهة الرأببة ممن ذهب مذهبهم، وممن هو على مذهب الشافعي»⁽²⁾.

وهذا يدل على بسطه القول في المسألة على خلاف ما يدل عليه ظاهر العنوان من الإيجاز، غير أن المؤلف حافظ كبير، فأيجازه بسط وتحرير. والمستفيدون من «الوجازة» الجَمَاءُ الغفير من أهل العلم، فلا يخلو كتاب من كتب علوم الحديث من ذكره أو النقل منه⁽³⁾.

تنبية:

حسب صحيفة المستقبل العراقي في مقال منشور على موقعها الإلكتروني بعنوان: «أسماء في الذاكرة: المؤرخ عباس العزاوي» بتاريخ 2011/07/19م، فإن نسخة من كتاب «الوجازة» كانت في حوزة الأستاذ عباس العزاوي، لكن بمراجعة فهارس

(1) الوجيز في ذكر المجاز والوجيز (ص 58 - 59).

(2) أداء ما وجب من بيان وضع الموضوعين في رجب (ص 94).

(3) ينظر على سبيل المثال: الكفاية للخطيب (ص 311، 332). الإلماع للقاضي عياض (ص 91-120). معرفة أنواع علم الحديث لابن الصلاح (ص 283).



خزائنه المنشورة بمجلة المورد العراقية لا نجد ذكراً للكتاب، ثم عرض أحد المواقع الإلكترونية الإنجليزية المتخصصة في بيع النفائس نسخة من الكتاب مع نشر صورة من أوله وعنوان الموقع⁽¹⁾:

<http://www.abebbooks.co.uk/books/rare>.

روايته لكتاب «معرفة الثقات»⁽²⁾ لأبي الحسن أحمد بن صالح بن عبد الله العجلي (ت 261هـ)

لا شك أن كتاب «معرفة الثقات» للعجلي ليس من تصانيف المؤلف، وإنما ذكرته ضمنها لأنه رَحِمَهُ اللهُ اعْتَنَى بِهِ، ولأنه لم يُعرف إلا بروايته، بل وضع له مقدمة نفيسة تبين معالمه، والأسس التي بُني عليها. ولهذا استجاز السمعاني إضافته إليه حين قال: «أبو العباس الوليد بن بكر بن مخلد»⁽³⁾ بن أبي زياد الأندلسي الغمري، صاحب كتاب التاريخ لعبد الله بن صالح العجلي»⁽⁴⁾. وهذه هي المقدمة التي افتتح بها روايته لهذا الكتاب⁽⁵⁾:

«الحمد لله كِفَاءَ فَضْلِهِ وَنِعْمَتِهِ، وصلى الله على محمد وآله وعِثْرَتِهِ. هذا كتابٌ يَشْتَمِلُ عَلَى سُؤَالَاتٍ. وَهِيَ سُؤَالَاتٌ رُبَّمَا تَكَرَّرَ الْبَعْضُ مِنْهَا لِفَوَائِدٍ مُتَجَدِّدَةٍ

(1) أضاف هذا التعليق إلى الكتاب الأستاذ عبد اللطيف الجيلاني.

(2) انظر برنامج الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمان التجيبي (ت 610هـ). (ص 364).

(3) تحرف فيه إلى «محمد».

(4) الأنساب (9/ 172).

(5) نقلت هذه المقدمة من الورقة التي أثبتها المحقق في مقدمة تحقيقه لكتاب معرفة الثقات، لأنني قارنت المطبوع بها فوجدت بعض التصحيحات فيه. ويمكن مراجعة تراجم الأعلام الواردة فيها في حاشية المطبوع. سوى من لم يجد المحقق ترجمته فإني أنبه عليه.

تَتَعْلَقُ بِهَا. وَلَمْ يَقْصِدْ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى جَمْعِ شَيْءٍ مِنْهَا، وَإِنَّمَا اجْتَمَعَتْ لِابْنِهِ صَالِحٍ مِمَّا سَمِعَهُ مِنْهُ، أَوْ سَأَلَهُ، أَوْ أَمْلَأَهُ عَلَيْهِ. فَعَلَّقَ ذَلِكَ ابْنُهُ صَالِحٌ عَنْهُ فِي أَيَّامِ شَبَابِهِ مَنثورًا عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبٍ، وَلَا تَهْذِيبٍ. وَهِيَ سَوَالَاتٌ مُفِيدَةٌ عَلَى مَا هِيَ بِهِ.

سَمِعْتُ بَعْضَ الْأُئِمَّةِ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ بِمَضَرٍ يَقُولُ: يَنْبَغِي لِلْمُبْتَدِئِ الطَّالِبِ أَنْ يَنْظُرَ فِي هَذَا الْكِتَابِ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ. وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ اسْتِفَادَ مِنِّي فِي طَائِفَةٍ مِنْ فُهْمَاءِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ.

وَسَمِعْتُ بَعْضَ الْأُئِمَّةِ الْحَفَاطِ بِخِرَاسَانَ بَعْدَ أَنْ سَمِعَهُ مِنِّي يَقُولُ: فِيهِ مِثَّةُ سَوَالٍ لَا تُوجَدُ فِي غَيْرِهِ مِنَ التَّوَارِيخِ.

وَمَا رَأَى هَذِهِ السُّؤَالَاتِ عِنْدِي حَافِظٌ فِي بَلَدٍ مِنَ الْبُلْدَانِ الَّتِي سَلَكَتُهَا إِلَّا كَتَبَهَا وَسَمِعَهَا، أَوْ اسْتَفَادَ مِنْهَا.

وَكَانَ أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ الْكُوفِيُّ مِنْ أُئِمَّةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ الْحَفَاطِ الْمُتَقِينَ، وَمِنْ ذَوِي الْوَرَعِ وَالزَّهْدِ.

كَمَا سَمِعْتُ زِيَادَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبَا الْحَسَنِ (الْلُّؤْلُؤِي) ⁽¹⁾ بِالْقَيْرَوَانِ يَقُولُ: سَمِعْتُ مَشَاطِيخَنَا بِهَذَا الْمَغْرِبِ يَقُولُونَ: لَمْ يَكُنْ لِأَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ الْكُوفِيِّ بِلَادُنَا شَبِيهٌ وَلَا نَظِيرٌ فِي زَمَانِهِ، وَمَعْرِفَتِهِ بِالْحَدِيثِ، وَإِتْقَانِهِ، وَزَهْدِهِ، وَوَرَعِهِ.

(1) فِي الْأَصْلِ: «الْكُوفِيُّ»، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ.



أخبرنا⁽¹⁾ الوليدُ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ زَكْرِيَّا بْنِ الْخَصِيبِ
بِأَطْرَابِلُسِ الْمَغْرِبِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَرَبِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ تَمِيمِ الْحَافِظُ بِالْقَيْرَوَانِ
قَالَ: سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ عَيْسَى الْقَفْصِيَّ⁽²⁾ - وَكَانَ مِنْ عُلَمَاءِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ
بِالْمَغْرِبِ - فَقُلْتُ لَهُ: مَنْ أَعْلَمُ مَنْ رَأَيْتَ بِالْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: أَمَّا مِنْ الشُّيُوخِ؛ فَأَبُو
الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحِ الْكُوفِيِّ، السَّاكِنُ بِأَطْرَابِلُسِ الْمَغْرِبِ.

وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَرَبِ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ عَيْسَى: حَدَّثَنَا عَبَّاسُ بْنُ
مُحَمَّدِ الدُّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحِ الْعِجْلِيِّ. قَالَ مَالِكُ بْنُ عَيْسَى: فَقُلْتُ لِعَبَّاسِ
الدُّوْرِيِّ: إِنَّ لَهُ ابْنًا عِنْدَنَا بِالْمَغْرِبِ. فَقَالَ: أَحْمَدُ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ عَبَّاسُ: إِنَّمَا كُنَّا
نَعُدُّهُ مِثْلَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ.

قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ - وَقَدْ ذَكَرَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ - : إِنَّ ابْنَ حَنْبَلٍ وَابْنَ
مَعِينٍ قَدْ كَانَا يَأْخُذَانِ عَنْهُ.

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ (تَمِيمِ)⁽³⁾ الْحَافِظُ قَالَ: سَمِعْتُ
أَحْمَدَ بْنَ مُعْتَبٍ - مَغْرِبِي ثِقَةً - يَقُولُ: (سُئِلَ)⁽⁴⁾ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ
أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحِ بْنِ مُسْلِمٍ؟ فَقَالَ: هُوَ ثِقَةٌ ابْنُ ثِقَةٍ.

قَالَ الْوَلِيدُ: وَإِنَّمَا قَالَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ هَذِهِ التَّزْكِيَةُ لِأَنَّهُ عَرَفَهُ بِالْعِرَاقِ قَبْلَ خُرُوجِ
أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى الْمَغْرِبِ، وَكَانَ نَظِيرَهُ فِي الْحِفْظِ، إِلَّا أَنَّهُ دُونَهُ فِي السَّنِّ. وَكَانَ

(1) هذا من قول الراوي عن الوليد بن بكر، وهو أبو عبد الله السلمي.

(2) هو أبو عبد الله مالك بن عيسى بن نصر القفصي الحافظ، (ت 305 هـ). البيان المغرب (1/ 180).

(3) في الأصل: «حاتم»، والمثبت من تاريخ مدينة السلام (5/ 349). وقد روى أبو العرب عن أحمد بن
معتب كما في معالم الإيمان (3/ 36).

(4) في الأصل: «سمعت»، والمثبت من تاريخ مدينة السلام (5/ 349).

خروجه إلى المغرب أيام محنة أحمد بن حنبل، لأنه يقول في هذه السؤالات: دخلت على أحمد وهو محبوس بصور، وذلك أن المأمون احتمل ابن حنبل إليه من بغداد للمحنة في القرآن.

وأحمد بن عبد الله هذا أقدم في طلب العلم، وأعلى إسنادًا، وأجل عند أهل المغرب في القديم والحديث ورعًا وزهدًا من محمد بن إسماعيل البخاري، لأنه سمع من الحسين بن علي الجعفي، ومن محمد بن جعفر غنّدر، ومن أبي داود الحفري، وأبي سفيان الحميري، وأبي عامر العقدي، ومحمد ويعلى ابني عبيد، ومن أسد بن موسى بمصر. وسمع الأكابر من أصحاب سفيان وشعبة وغيرهما. وهو كثير الحديث، خرج عن الكوفة والعراق بعد أن تفقه في الحديث، ثم نزل أطرابلس المغرب.

أخبرنا الوليد قال: قلت لزياد بن عبد الرحمان: أي شيء أراد أحمد بن عبد الله بن صالح (بخروجه)⁽¹⁾ إلى المغرب؟ فقال: أراد التفرد للعبادة، يحكي ذلك عن مشايخ المغرب.

وسمعت علي بن أحمد (يحكي)⁽²⁾ نحو ذلك.

قال الوليد: وحديث أحمد، وتصانيفه، وأخباره؛ بالمغرب. وحديثه عزيز بمصر والشام والعراق، لبعد المسافة. وتوفي بأطرابلس، وقبره هناك على الساحل، وقبر ابنه صالح إلى جنبه، رحمهما الله.

(1) في الأصل: «خروجه»، والمثبت من تاريخ مدينة السلام (349 / 5).

(2) زيادة من تاريخ مدينة السلام (349 / 5).



وَأَمَّا أَبُوهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ؛ فَمِنْ ثِقَاتِ أُمَّةِ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَصَاحِبُ قُرْآنٍ، وَصَاحِبُ سُنَّةٍ. قَرَأَ عَلَى حَمْزَةِ الزِّيَّاتِ الْقُرْآنَ. وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ، يَقُولُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ الْمُقَرِّي. وَأَخْرَجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكَتَّانِيُّ فِي تَارِيخِهِ، فِي بَابِ الْقُضَاةِ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا حَاتِمٍ الرَّازِيَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ بْنِ مُسْلِمٍ الْعِجْلِيِّ الْكُوفِيِّ؟ فَقَالَ: كَانَ قَاضِيًا.

أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ النُّوْقَاتِي السُّجَزِيُّ⁽¹⁾: حَدَّثَنَا الْحَصِينُ بْنُ عَمْرِو السُّجَزِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ الْكَتَّانِي يَقُولُ ذَلِكَ. وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَافِظِ الشِّيرَازِي بِالْأَهْوَازِ يَقُولُ فِي الْمَذَاكِرَةِ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ الْعِجْلِيُّ قَاضِيًا بِشِيرَازَ، أَوْ بِنَاحِيَةِ شِيرَازَ.

قَالَ الْوَلِيدُ: وَهُوَ مَعْرُوفٌ، مِنْ أَصْحَابِ شُعْبَةَ، وَإِسْرَائِيلَ، وَعَبْثَرَ، وَغَيْرِهِمْ. وَأَمَّا جَدُّهُ صَالِحُ بْنُ مُسْلِمٍ؛ فَفِي عِدَادِ شُيُوخِ الْكُوفَةِ الثِّقَاتِ. وَيَقَالُ: إِنَّهُ كَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِالْحِسَابِ، وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقِ الثَّوْرِيِّ وَالِدِ سَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ فِي السَّنِّ وَالْفَضْلِ.

فَلِهَذَا الَّذِي وَصَفْنَا عَنْهُ، وَعَنْ أَبِيهِ، وَجَدُّهُ؛ قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: هُوَ ثِقَةٌ ابْنُ ثِقَةٍ ابْنِ ثِقَةٍ.

وَسَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَحْمَدَ يَقُولُ: سَمِعْتُ صَالِحَ بْنَ أَحْمَدَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: طَلَبْتُ الْحَدِيثَ سَنَةً سَبْعَ وَتِسْعِينَ وَمِئَةً، وَكَانَ مَوْلِدِي بِالْكُوفَةِ سَنَةً ثِنْتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَمِئَةً. قَالَ صَالِحٌ: وَمَاتَ أَبِي بَعْدَ السَّنَتَيْنِ وَالْمِئَتَيْنِ.

(1) سبقت ترجمته ضمن شيوخ المؤلف، وتصحف في المطبوع إلى: «النوقاني»، فلم يعرفه المحقق.

سمعتُ عليًّا يقولُ: سمعتُ صالحًا يقولُ: سمعتُ أبي يقولُ: وُلِدَ أَبِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَمِئَةً. وتوفي سنة إحدى عشرة ومِئتين، وله ستُّ وسبعون سنة. قال: وسمعتُ أبي يقولُ: ماتَ جَدِّي صَالِحُ بْنُ مُسْلِمٍ سَنَةَ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَةً، وله ستُّ وسبعون سنة. وكانَ لَهُ أَبَوَانِ فِي الْإِسْلَامِ.

سمعتُ عليَّ بْنَ أَحْمَدَ يقولُ: توفي صالح بن أحمد في جمادى الأولى سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة. وصلى عليه محمد بن سفيان الشَّيْبَانِيُّ إمامُ الجامع بأطرابلس رَحِمَهُ اللَّهُ⁽¹⁾.

❏ أقوال يحيى بن يحيى الليثي

هذا الكتاب ذكره المؤلف في «التسمية والحكايات». قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَلَقَدْ رَوَيْتُ فِيمَا جَمَعْتُ مِنْ قَوْلِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى». ولم أجد له ذكرا في غيره.

❏ التسمية والحكايات عن نظراء مالك وأصحابه وأصحاب أصحابه

❏ ذكر فهرسة الكتب المصنفة على مذهب أهل المدينة

وسياتي الكلام عليهما في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى.



المبحث الثامن: وفاته

روى الخطيب البغدادي عن القاضي أبي العلاء محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب بن مروان الواسطي (ت 431هـ) قال: توفي الوليد بن بكر الأندلسي بالدينور في رجب سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة⁽¹⁾.

نعم لقد مات رَحِمَهُ اللهُ مغترباً، فلم يُكتب له الرجوع إلى بلده الذي منه خرج في طلب العلم، كما كُتِبَ لكثيرين من علماء الأندلس الذين رحلوا وأكثروا التجوال، ثم رجعوا إلى ديارهم الأولى. ولكنه أمر الله فلا يُدفن المرء إلا في التربة التي خلق منها كما صح في الأثر.

وأحسب أن الناس كانوا بفراقه محزونين، فقد كان له غلام اسمه ذكوان، فلما مات قَعَدَ هذا الغلام على قبره، وقيل: إنه جُنَّ بوفاته⁽²⁾. وذاك يدل على حسن الصحبة والعشرة بين الغلام وسيده.

(1) تاريخ مدينة السلام (625 / 15)، وعنه الحميدي في جذوة المقتبس (ص 362).

(2) تفرد بذكر هذا الخبر السمعاني في الأنساب (9 / 172).

الفصل الثاني:

التعريف بالكتاب، وفيه:

✦ تمهيد

✦ المبحث الأول: اسم الكتاب وأهميته

✦ المبحث الثاني: توثيق نسبة الكتاب بقسميه إلى المؤلف

✦ المبحث الثالث: منهج المؤلف، وموارده في الكتاب

✦ المبحث الرابع: صفة النسخة المعتمدة في التحقيق

الفصل الثاني: التعريف بالكتاب

- وفيه تمهيد وأربعة مباحث -

تمهيد

إن هذا الكتاب بقسميه من الأعلام النفيسة التي لم يكن في الحساب والحساب بروزها. وهل كان يظن أكثرنا يوما - لا سيما في هذا الزمان الذي أصبح فيه من السهل الوصول إلى الحقيقة العلمية - أن لأبي العباس الغمري كتابا سوى «الوجازة»، بله أن يكون لنا علم بأن له تصنيفا في فقهاء المذهب المالكي. ولكنه تقدير العزيز الحكيم الذي كتب لهذا الكتاب الذي بين أيدينا الظهور، في حين أن مؤلفه الآخر «الوجازة» الذي هو عند أهل الحديث أشهر من نار على علم لا زال في طي فقدان. وانظر مع ذلك إلى أثر تدبير الله عز وجل كيف جعل هذا الكتاب محفوظا بخزانة للكتب مغربية، مع أن مخرجه من المشرق، إذ الغالب أن يكون تأليفه زمان الاغتراب في بلد من البلدان التي نزلها المؤلف. نعم لم يكتب للمؤلف الإياب إلى بلده، ولكن أبى الله إلا أن يكون ظهور كتاب من كتبه في بلد قريب من بلده، وهو المغرب الأقصى الذي كانت تربطه بالأندلس زمانا مديدا وشائج شتى، وفي مقدمتها الدين.

المبحث الأول: اسم الكتاب وأهميته

(أ) اسم الكتاب

ينقسم هذا الكتاب إلى قسمين:

- (1) التسمية والحكايات عن نظراء مالك وأصحابه وأصحاب أصحابه. هكذا ورد اسمه في قيد ختامه. ولذا أثبتته عنواننا لهذا القسم. وسماه الحافظ ابن عساكر: «تسمية الفقهاء من أصحاب مالك»⁽¹⁾. ولا شك أن الأول أشمل وأدل على المراد، ولا يعدو أن يكون الثاني من باب الاختصار، والله أعلم.
 - (2) ذكر فهرسة الكتب المصنفة على مذهب أهل المدينة. هكذا سماه المؤلف في أوله.
- (ب) أهميته

هذا الكتاب بقسميه بالغ الأهمية، إذ يمكن اعتباره من أوائل المصنفات في فقهاء المذهب المالكي، إن لم يكن أولها، وفيه من الأعلام والأخبار والحكايات والكتب ما لا يوجد في غيره، ويكفيه فخرا كونه من بنات أفكار المؤلف، ذلك العالم الكبير. فكيف إذا علمنا أنه كتاب لم يقع لصاحب أجمع ديوان في الفقهاء المالكية، وهو القاضي عياض رَحِمَهُ اللهُ في «ترتيب المدارك»، إذ لم يذكره ضمن موارد التي أشار إليها في مقدمة كتابه. نعم نقل رَحِمَهُ اللهُ بعض الأخبار الموجودة فيه بواسطة أبي إسحاق الشيرازي صاحب كتاب «طبقات الفقهاء». ومن أمثلة ذلك قوله رَحِمَهُ اللهُ في ترجمة أبي يحيى زكرياء بن يحيى الوقار: «وعده أبو إسحاق الشيرازي في صغار الأخذين عن مالك، ولم يذكر ذلك أحد. ولا أراه يصح»⁽²⁾. وليس كذلك فقد ذكره المؤلف أيضا ضمن الطبقة الثانية من أصحاب مالك بمصر.

(1) تاريخ دمشق (51/197).

(2) ترتيب المدارك (4/38).



وقال في ترجمة أبي حفص عمر بن يوسف الإشبيلي: «ذكره الشيرازي في عداد فقهاء المالكية، وزعم أنه سمع من سحنون، ولم يذكر أبو العرب عنه سماعه»⁽¹⁾. مع أن المؤلف ذكره كذلك ضمن من تفقه بسحنون.

وكل هذا يدل على أن القاضي عياضا رَحِمَهُ اللهُ لم يقف على هذا الكتاب. والإحاطة على أي حال أعز من بيض الأنوق، وفوق كل ذي علم عليم.

والحقيقة أن قسما كبيرا من فقهاء المالكية الذين ذكرهم الشيرازي في «طبقات الفقهاء» مأخوذ من «التسمية والحكايات» من دون شك، فقد وقف الشيرازي على هذا الكتاب، واستفاد منه، لكنه لم يشر إلى ذلك. والدليل على ذلك أن ترتيب الكتابين فيما يخص المالكية واحد، والعبارات هي العبارات مع شيء من الاختصار، بل إن بعض الحكايات لم أجدها إلا في هذين الكتابين، فإما أن يكون الغمري أخذ من الشيرازي أو العكس، ولا شك أن الأول هو الصواب لتقدم وفاة المؤلف. ومن أراد أن يطمئن قلبه، فليقارن بين الكتابين، ولولا أن الأمثلة كثيرة جدا لذكرت في هذا المبحث عبارة المؤلف مُتَّبَعَةً بعبارة الشيرازي، غير أنني أشرت إلى ذلك في حاشية النص. ولا أريد ذكر مثال أو مثالين، لأنه لا يتضح بالأمثلة القليلة نقل مؤلف ما من غيره دون أن يصرح باسمه.

وبالجملة فهذا الكتاب ذو صبغة علمية تسر المتخصصين، ولبنة جديدة - وأي لبنة - تضاف إلى صرح مذهب المالكية. ومهما اجتهدت في إبراز فضله فإنني لن أستطيع جَعْلَ الخبر موافقا للخبر.

(1) ترتيب المدارك (4/ 389).



المبحث الثاني: توثيق نسبة الكتاب بقسميه إلى المؤلف

أعتقد أن هذا المبحث من أهم مباحث هذه الدراسة، ذلك أن هذا الكتاب كان مجهول النسب، فإذا به يصبح من تأليف عالم كبير معروف، فكيف تحقق ذلك؟ ولهذا كان لزاماً جلب كل ما يجعل هذا المؤلف صحيح النسبة إلى المؤلف، فأقول - وبالله التوفيق -:

إن هذا الكتاب ثابت النسبة إلى المؤلف، لا ريب عندي في ذلك. والدليل على ذلك ما يأتي:

(1) نسبة إليه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»، ونقل منه في ثلاثة مواضع. والعجيب أنه نسبة إليه في غير المكان الذي ترجم له فيه من «تاريخ دمشق». ولا يضر ذلك فقد يترجم الرجل للعالم ولا يذكر من تصانيفه إلا القليل، أو ربما لا يذكر شيئاً البتة، ثم إذا به ينقل من كتاب له في مناسبة أخرى.

وهذه هي المواضع التي نقل فيها ابن عساكر من «التسمية والحكايات» ناسباً له إلى المؤلف:

- قال ابن عساكر في ترجمة ابن المواز: «وذكره أبو العباس الوليد بن بكر الأندلسي الحافظ في «تسمية الفقهاء من أصحاب مالك»، فقال: محمد بن إبراهيم بن المواز، أبو عبد الله، كان بالإسكندرية. تفقه بابن الماجشون، وابن عبد الحكم. واعتمد على أصبغ، وهو أجل من محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، ومن محمد بن سحنون. في نمط محمد بن عبدوس (في كثرة الحفظ، وأعوص من ابن عبدوس)⁽¹⁾ في

(1) هذه الزيادة توجد في نسختين من تاريخ دمشق (197/51) كما نبه عليه محققه في الحاشية، لكنه لم يشبها اتباعاً للنسخة التي جعلها أصلاً.



التفريعات. فالعمل بمصر مستقر على قول ابن المواز، وبالقيروان والأندلس على قول سحنون. وربما تابع أصبغ بن الفرّج في تخطئة ابن القاسم، وصرح بذلك في كتبه. وهو في جملة أصبغ، لأن مداره عليه في كتبه⁽¹⁾.

وهذا النص موجود بحذافيره إلا ما ندر في «التسمية والحكايات». وَنَصُّ مَا فِيهِ: «مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمَوَّازِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. كَانَ بِالْإِسْكَندَرِيَّةِ. تَفَقَّهَ بِابْنِ الْمَاجْشُونِ، وَابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ؛ وَاعْتَمَدَ عَلَى أَصْبَغَ. وَهُوَ أَجَلُّ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، وَمِنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَحْنُونٍ. فِي نَمَطِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ دُوسٍ فِي كَثْرَةِ الْحِفْظِ. وَ (أَعْوَصُ)⁽²⁾ مِنْ ابْنِ عَبْدِ دُوسٍ فِي التَّفْرِيعَاتِ. فَالْعَمَلُ بِمِصْرَ مُسْتَقَرٌّ عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْمَوَّازِ، وَ (بِالْقَيْرَوَانِ)⁽³⁾ وَالْأَنْدَلُسِ عَلَى قَوْلِ سَحْنُونٍ. وَرُبَّمَا بَلَغَ أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ⁽⁴⁾ فِي تَخْطِئَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَصَرَّحَ بِذَلِكَ فِي كُتُبِهِ. وَهُوَ فِي جُمْلَةِ أَصْبَغَ، لِأَنَّ مَدَارَهُ عَلَيْهِ فِي كُتُبِهِ».

- قال ابن عساكر في ترجمة عمرو بن أبي سلمة التنيسي: «وذكر أبو العباس الوليد بن بكر بن مخلد الأندلسي الحافظ أن عمرو بن أبي سلمة التنيسي أحد أئمة أصحاب الحديث، من نمط ابن وهب، يختار من قول مالك والأوزاعي والليث بن سعد، ويعول في أكثر قوله على مالك؛ وله ثلاثة أجزاء سؤالات سأل عنها مالكا نوازل كلها بالفاظ مالك، ما رأيت كلاما أشبه بالفاظ مالك منها»⁽⁵⁾.

(1) تاريخ دمشق (51/ 197 - 198).

(2) في الأصل: «أعرض».

(3) في الأصل: «القيروان».

(4) أي بلغ درجته.

(5) تاريخ دمشق (46/ 67).

ونص ما ورد في «التسمية والحكايات»: «عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ التَّنِيسِي، أَحَدُ أَئِمَّةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، مِنْ نَمَطِ ابْنِ وَهْبٍ. يَخْتَارُ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ؛ وَيُعَوِّلُ فِي أَكْثَرِ قَوْلِهِ عَلَى مَالِكٍ؛ وَلَهُ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءِ سُؤَالَاتٍ سَأَلَ عَنْهَا (مَالِكًا) ⁽¹⁾، نَوَازِلُ كُلُّهَا، بِالْفَاطِ مَالِكٍ، مَا رَأَيْتُ كَلَامًا أَشَبَّ بِالْفَاطِ مَالِكٍ مِنْهَا».

- قال ابن عساكر في ترجمة محمد بن وضاح: «وقال الوليد بن ⁽²⁾ بكر الأندلسي: محمد بن وضاح سمع من أبي مصعب بالمدينة، وهو من أقران المغامي ⁽³⁾ يوسف بن عمر ⁽⁴⁾، ودخل المشرق فسمع بالعراق من يوسف بن عدي، وابن أبي شيبه، وأمثالهم. وتفقه بسحنون، وبمشيخة المغرب والأندلس، ثم تزهد» ⁽⁵⁾.

وفي «التسمية والحكايات» وقع هذا النص هكذا: «مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ، يُكْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؛ سَمِعَ مِنْ أَبِي مُصْعَبٍ بِالْمَدِينَةِ؛ وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِ الْمَغَامِيِّ ⁽⁶⁾ وَيَخْيِي بْنِ عُمَرَ. دَخَلَ الْمَشْرِقَ، فَسَمِعَ بِالْعِرَاقِ مِنْ يَوْسُفَ بْنِ عَدِي، وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَأَمْثَالِهِمَا. وَتَفَقَّهَ بِسَحْنُونَ وَبِمَشْيَخَةِ الْمَغْرِبِ وَالْأَنْدَلُسِ. ثُمَّ تَزَهَّدَ».

(1) في الأصل: «مالك».

(2) في تاريخ دمشق (180/56): «بن أبي»، وهو تصحيف.

(3) في تاريخ دمشق (180/56): «المعالي»، وهو تصحيف.

(4) كذا في تاريخ دمشق (180/56)، والصواب ما في التسمية والحكايات.

(5) تاريخ دمشق (180/56).

(6) قال الزبيدي: «مغام كسحاب كما ضبطه الرشاطي، وقيل كغراب كما ضبطه ابن السمعاني؛ بلد بطليلة من الأندلس، منه أبو عمر يوسف بن يحيى بن يوسف المغامي». تاج العروس، مادة: مغام، (467/33). وقال الحموي: «مغام، ويقال مغامة بالفتح فيهما، بلد بالأندلس ينسب إليها أبو عمر يوسف بن يحيى المغامي». معجم البلدان (161/5)؛ وتحرف فيه «عمر» إلى «عمران».



هذه هي المواضع التي نقل فيها ابن عساكر من كتابنا ناسبا القول إلى المؤلف، وفي أحدها ذكر اسم الكتاب المنقول منه؛ ولا شك أن ذلك دليل قوي ظاهر على ثبوت نسبة الكتاب إلى المؤلف.

(2) رواية المؤلف في هذا الكتاب عن شيوخ روى عنهم خارجة، وقد سبق ذكرهم ضمن شيوخ المؤلف في المبحث الثاني من الفصل الأول، ولا بأس بذكرهم مرة أخرى في هذا المبحث على سبيل الأفراد:

■ تميم بن محمد، أبو العباس التميمي، (ت 371هـ). سمع منه بالقيروان كما في «الكفاية»⁽¹⁾ للخطيب البغدادي.

■ زياد بن عبد الرحمان بن زياد، أبو الحسن اللؤلؤي القيرواني. سمع منه بالقيروان كما في مقدمة المؤلف لمعرفة الثقات للعجلي.

■ علي بن أحمد بن زكريا بن الخصيب، أبو الحسن الهاشمي الأذربيلسي، يُعرف بابن زكرون، (ت 370هـ). سمع منه بأذربيلس المغرب كما في «جدوة المقتبس» للحميدي⁽²⁾.

■ علي بن الحسن بن رجاء بن طعان، أبو القاسم المحتسب، (ت 376هـ). سمع منه بدمشق.

■ عمر بن المؤمل، أبو القاسم الطرسوسي. سمع منه بمصر كما في «الكفاية»⁽³⁾ للخطيب البغدادي.

(1) الكفاية في علم الرواية (ص 333).

(2) جدوة المقتبس (ص 361).

(3) الكفاية في علم الرواية (ص 288).

وإذا ثبت أن «التسمية والحكايات» ثابتة النسبة إلى المؤلف، فذاك يعني بالضرورة ثبوت نسبة «ذكر فهرسة الكتب» إليه، لأنه نسبة إلى نفسه في مقدمة «التسمية والحكايات»، فقال رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَتَّبَعْتُ ذَلِكَ فَهَرَسَةَ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ وَمَنَاهِجِهِمْ».



المبحث الثالث: منهج المؤلف، وموارده في الكتاب

(1) منهجه في التسمية والحكايات

هذا القسم كما يظهر من عنوانه جَعَلَهُ المؤلف في جزءين: جزء سمي فيه أعيان فقهاء المدينة من نظراء مالك بن أنس، وأصحابه، وأصحاب أصحابه؛ بالمدينة، ومصر، والبصرة، وإفريقية، والأندلس، مُرتَّبًا لهم على الطبقات. وجزء ذَكَرَ فيه أخبارا وحكايات تتعلق بمن سمي من الفقهاء فيما سبق.

فأما الجزء الأول فقد بدأه بذكر أقران الإمام مالك في الفقه بالمدينة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، وقسمهم إلى طبقتين. ثم ذكر أصحاب الإمام مالك بها، وجعلهم في طبقة واحدة، ثم أصحابه بمصر، وجعلهم في طبقتين. ثم أصحابه بإفريقية، وجعلهم في طبقة واحدة. ثم أصحابه بالأندلس، وجعلهم في طبقتين. وبعد ذلك انتقل إلى ذكر أصحاب أصحاب الإمام مالك، فذكر أصحاب أصحابه بالمدينة، وقسمهم إلى طبقتين. ثم أصحاب أصحابه بالبصرة، وجعلهم في طبقتين. ثم أصحاب أصحابه بمصر، وجعلهم في طبقتين. ثم أصحاب أصحابه بإفريقية، وقسمهم أيضا إلى طبقتين، وبمناسبة ذلك ذكر أقران محمد بن سحنون بإفريقية ممن تفقه بالإمام سحنون. ثم ختم هذا الجزء بأصحاب أصحاب الإمام مالك بالأندلس، وجعلهم في طبقتين.

وأما الجزء الثاني فقد خصه بذكر بعض الحكايات والأخبار المتعلقة بمن سبقت تسميته من الفقهاء. وقد اتبع فيه الترتيب السابق نفسه إلا في مواضع قليلة. وهذه الحكايات ليست من نوع القصص والملح كما قد يتبادر إلى الذهن، بل هي حكايات علمية، فيها أحيانا التنصيص على سنة وفاة المترجم، وذكر بعض كتبه، ومنهجه في الفتوى والفقه والاجتهاد والتصنيف وغير ذلك مما يجعل هذا الكتاب غنيا بالصناعة

الفقهية. هذا وقد بقيت بعض الأسماء المذكورة في الجزء الأول غفلا عن ذكر حكايات تتعلق بها، والسبب في ذلك عدم شهرتهم بالفتوى عند المؤلف. ثم إن كثيرا من هذه الحكايات قد رواها المؤلف بإسنادها سواء كان متصلا أو معلقا. ثم ختم المؤلف هذه الحكايات بباب نفيس ذكر فيه أسباب التعصب في المذهب المالكي.

(2) منهجه في ذكر فهرسة الكتب

هذا القسم أتبعه المؤلف بالقسم السابق، وذكر فيه بعض الكتب التي صنفها الإمام مالك، وأصحابه، وأصحاب أصحابه. فبدأه بذكر مصنفات الرعيل الأول من الفقهاء المالكية، بدءا من الإمام مالك، ورتبه على حسب البلدان، فاستهل بالمدينة، ثم مصر، ثم إفريقية، ثم الأندلس. ثم عقد بابا خاصا بالأسمعة، وخالف فيه الترتيب السابق حيث استهل بمصر، ثم المدينة، ثم الأندلس، ثم إفريقية. وبعد ذلك عقد بابا ذكر فيه كتب الخلاف داخل المذهب. ثم أتبعه بباب آخر ذكر فيه كتب الخلاف العالي. ثم ختم هذا القسم بذكر شروح أمهات الكتب في المذهب المالكي.

وكثير من هذه الكتب المذكورة في هذا القسم منصوص على عدد أجزائها، وبعضها لم أجده عند غير المؤلف رَحِمَهُ اللهُ فيما بحثت.

(3) موارده في الكتاب

أكثر ما اعتمد عليه المؤلف في تصنيفه هذا الكتاب الراوية عن الشيوخ، ولا عجب فإنه حافظ كبير كما سبق. غير أنه سمي كذلك بعض الكتب التي استفاد منها، لكنها قليلة، وهذه هي:

1. «الرواة عن مالك» لابن شعبان المصري، المعروف بابن القُرْطُبي.



2. «المختصر» لأبي محمد بن أبي يحيى الوقار. لم يعين المؤلف أهو الكبير أو الصغير؟

3. «الواضحة» لعبد الملك بن حبيب. رواها عن شيخه تميم بن محمد عن المغامي عن مؤلفها.

4. «تاريخ المَدَنِيِّين» لأبي العرب التميمي. رواه عن ابن مؤلفه تميم بن محمد. والظاهر أيضا أنه وقف على أكثر الكتب المذكورة في الفهرسة، لأنه يصف بعضها بالجودة والحسن، وبعضها يذكر عدد أجزائه. والله تعالى أعلم.



المبحث الرابع: صفة النسخة المعتمدة في التحقيق

استندت في إخراج هذا الكتاب إلى نسخة وحيدة فريدة، تتشرف بالاحتفاظ بها خزانة الزاوية الحمزية العياشية بإقليم الرشيدية، ضمن مجموع برقم: 365. ولا بأس هنا بذكر ما يحتوي عليه هذا المجموع من الكتب مرتبة على حسب موقعها فيه⁽¹⁾:

(أ) التقاط الدرر مما كتب على المختصر، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الفاسي، الشهير بميارة (ت 1072 هـ). عدد أوراقه: 129. وفُرج من نسخه في 23 ذي الحجة عام 1082 هـ.

(ب) الغرة المصرية في شرح الأرجوزة التلمسانية، لأبي الحسن علي بن محمد القلصادي (ت 891 هـ). عدد أوراقه: 30. تاريخ نسخه: 1087 هـ.

(ت) ذكر فهرسة الكتب المصنفة على مذهب أهل المدينة. نُسب في «الفهرس الوصفي» لمجهول. وقد تبين أنه للمؤلف فيما سبق. يقع في لوحة واحدة، لها وجهان. لم يعين تاريخ نسخه.

(ث) التسمية والحكايات عن نظراء مالك وأصحابه وأصحاب أصحابه. نُسب في «الفهرس الوصفي» لمجهول، وسمي فيه هكذا: «نظراء مالك بن أنس وأصحابه وأصحاب أصحابه بالمدينة وسائر الأمصار»، وهذا العنوان اجتهد من المفهرس أخذه من مقدمة الكتاب، والصواب خلافه. يقع في إحدى عشرة لوحة، في كل لوحة وجهان. في كل وجه 30 سطرا تقريبا. ولم يُعَيَّن تاريخ الفراغ من نسخه.

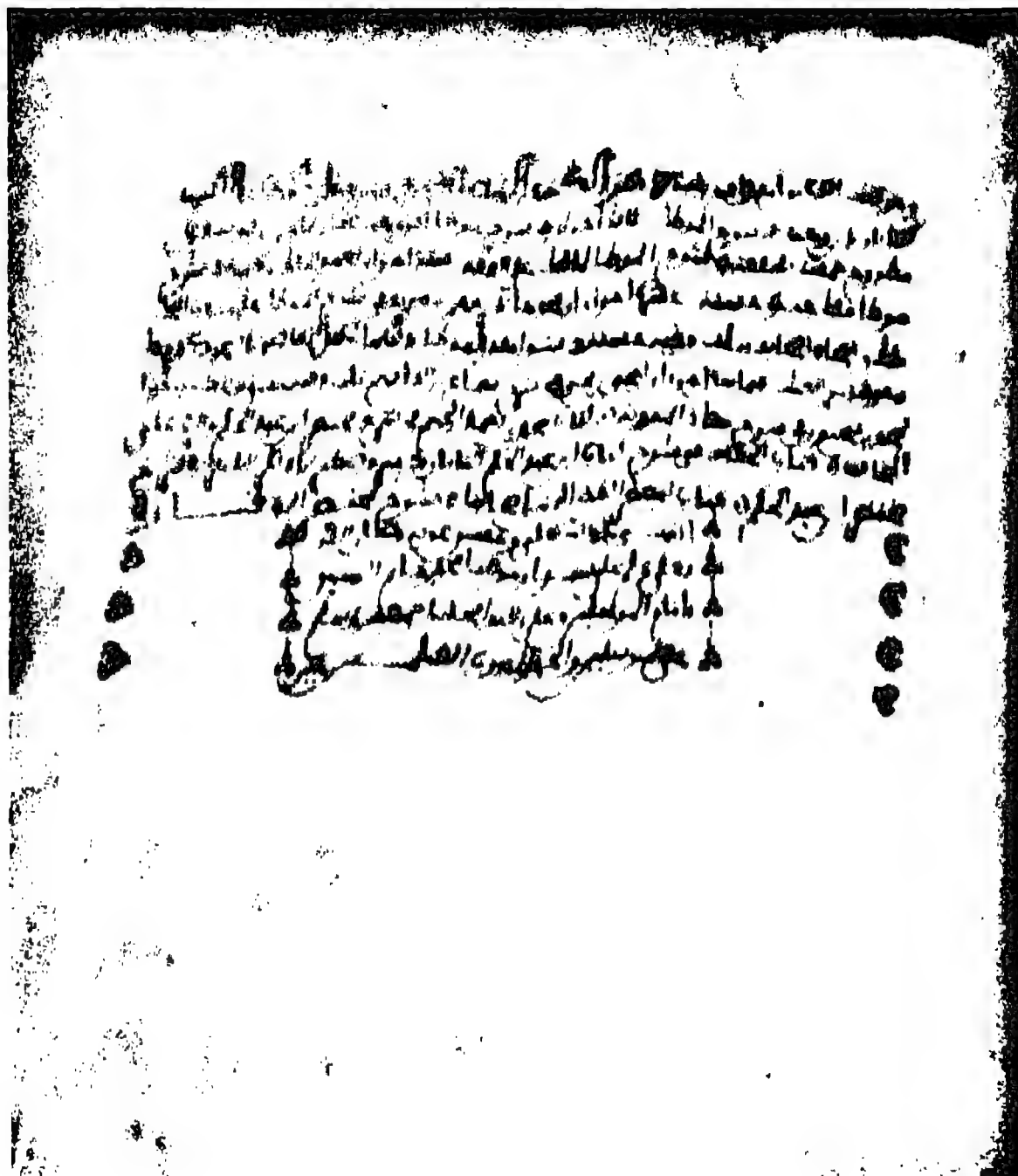
(1) راجع الفهرس الوصفي لمخطوطات خزانة الزاوية الحمزية (2/ 402 - 405).



والظاهر أن تاريخ نسخهما بعد سنة 1087 هـ، وخط النسخ مغربي عادي، إلا أن النسخة مصححة، وعليها علامة المقابلة، ومكتوبةً بعضُ عناوينها بحبر أحمر مبالغه في الاعتناء، ومع ذلك وقعت فيها بعض التصحيفات، نهت عليها في مواضعها.

هذا ولا أرى الحاجة ماسة لذكر منهجي في تحقيق هذا الكتاب؛ لأنه أمر واضح ومعروف، إلا أنني قمت بترقيم أسماء الفقهاء الواردة في الجزء الأول من «التسمية والحكايات»، ثم أكملت الترقيم في الجزء الثاني، واستأنفت الترقيم في ذكر فهرسة الكتب، واكتفيت في ترجمة الأعلام بمصدر واحد، لأن الغرض هو الاطمئنان على صحة عِلْمِيَّةِ المذكورين في المتن لا غير، ولهذا لم ألتزم العزو إلى أقدم مصدر وردت فيه ترجمة هؤلاء الأعلام. كما أنني قمت بضبط الأسماء والأنساب والألقاب وغير ذلك إلا التي لم أجد من نص على ضبطها، فإني أثبتها كما هي، ولا يجوز في هذه مثل الحال الاجتهاد كما هو معلوم.

وفي الخاتمة - نسأل الله حسنها - أجدني مقصرا فيما قمت به من عمل لإبراز حسنٍ لهذا الكتاب، غير أن عزائي في ذلك أنني وإن أتقنت العمل فلن أستطيع أن أجعله لاثقا بمكانة المؤلف رَحِمَهُ اللهُ، فحسبي الإقرار بالإقلال، والبؤء بالضعف، والاعتراف بالتقصير في خدمة العلم وأهله الذين هم أهله حقا، ولكني أسأل الله القبول والسداد والتوفيق، وأن يتجاوز عنا بمنه وكرمه ورحمته. إنه نعم المولى ونعم النصير، وبالإجابة جدير. وصلى الله وسلم على البشير النذير. والحمد لله العلي القدير.



النص المحقق

التَّشْمِيَةُ وَالْحِكَايَاتُ عَنْ نَظَرِ أَوَّلِي الْأَعْيُنِ
وَأَصْحَابِ الْأَعْيُنِ وَأَصْحَابِ الْأَعْيُنِ

بسم الله الرحمن الرحيم عوناً يا معين
وصلوا الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً

هَذَا كِتَابٌ جَمَعْتُهُ عَنْوَانًا مُشْتَمِلًا عَلَى أَعْيَانِ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ نُظَرَاءِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ أَبِي
عَبْدِ اللَّهِ إِمَامِ دَارِ الْهَجْرَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَأَصْحَابِهِ، وَأَصْحَابِ أَصْحَابِهِ، الْفُقَهَاءِ خَاصَّةً
بِالْمَدِينَةِ وَسَائِرِ الْأَمْصَارِ، عَلَى طَبَقَاتِهِمْ، وَأَسْمَائِهِمْ. وَأَتَّبَعْتُ ذَلِكَ فَهْرَسَةَ الْكُتُبِ
الْمُصَنَّفَةِ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ وَمَنَاهِجِهِمْ. وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ لِرُشْدِهِ، بِمَنِّهِ وَأَيَّدِهِ.

بَابُ ذِكْرِ الْفُقَهَاءِ النَّظَرَاءِ مِنْ أَصْحَابِ رِبْعَةِ وَابْنِ هُرْمُزٍ

أَكْبَرُهُمْ سِنًا:

1. كَثِيرُ بْنُ فَرْقَدٍ⁽¹⁾.
2. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَطَاءٍ⁽²⁾.
3. عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونِ⁽³⁾.
4. مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ.

(1) هو كثير بن فرقد المدني نزيل مصر ثقة. تقريب التهذيب (ص 809).

(2) هو أبو محمد عبد الرحمان بن عطاء المدني، مات سنة 143 هـ. الطبقات الكبير لابن سعد (516/7).

(3) هو أبو عبد الله عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة - واسمه ميمون - الماجشون، مات سنة 164 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة لعبد الملك بن حبيب (ص 114).

فَهَؤُلَاءِ هُمُ الطَّبَقَةُ الْأُولَى.

الطَّبَقَةُ الثَّانِيَةُ مِنْهُمْ، وَهُمْ:

- ١- 5. مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دِينَارٍ⁽¹⁾.
- ٢- 6. وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ⁽²⁾.
- ٣- 7. وَالْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ⁽³⁾.
- ٤- 8. وَعُثْمَانُ بْنُ عِيسَى بْنِ كِنَانَةَ⁽⁴⁾.
- ٥- 9. وَدَاوُدُ بْنُ زَنْبَرٍ⁽⁵⁾.

فَهَؤُلَاءِ الصَّغَارُ مِنْ نُظَرَاءِ مَالِكٍ، تَفَقَّهُوا بِرَبِيعَةَ⁽⁶⁾ وَابْنِ هُرْمُزٍ⁽⁷⁾، وَبِمَالِكٍ وَنُظَرَائِهِ الْأَكَابِرِ.

-
- (1) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن دينار الجهني، مات سنة 182 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 124).
 - (2) هو أبو تمام عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار، مات سنة 184 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 124).
 - (3) هو أبو هاشم - ويقال أبو هشام - المغيرة بن عبد الرحمان بن الحارث القرشي، مات سنة 186 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 124).
 - (4) هو أبو عمرو عثمان بن عيسى بن كنانة، مات سنة 185 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 124).
 - (5) يقال كهذا كما في الإرشاد في معرفة علماء الحديث (1/ 243). ويقال - وهو الأشهر -: داود بن سعيد بن أبي زنبير المدني. ترتيب المدارك (3/ 157).
 - (6) هو أبو عثمان ربيعة بن فروخ، يعرف بريبعة الرأي، مات سنة 186 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 83).
 - (7) هو أبو بكر عبد الله بن يزيد بن هرمز الأصم، مات في حدود سنة 130 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 83).



وَمِنْهُمْ الطَّبَقَةُ الْأُولَى مِنْ أَصْحَابِ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَأَصْحَابِ
نُظَرَاتِهِ بِالْمَدِينَةِ:

- ١- 10. عبد الله بن نافع الصائغ، يُكنى أبا عبد الله⁽¹⁾ مولى بني مخزوم.
- ٢- 11. محمد بن مسلمة المخزومي، أبو هشام⁽²⁾.
- ٣- 12. معن بن عيسى مولى أشجع؛ أبو يحيى القرأز⁽³⁾.
- ٤- 13. مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار [اليساري]⁽⁴⁾؛ أبو مضعب
الأصم⁽⁵⁾.
- ٥- 14. عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون، أبو مروان⁽⁶⁾.
- ٦- 15. عبد الله بن نافع بن ثابت بن عبد الله بن الزبير الزبيري، يُكنى أبا بكر⁽⁷⁾.
- ٧- 16. يحيى بن عبد الملك⁽⁸⁾ (الهديري)⁽⁹⁾.

(1) كذا، والمشهور أن كنيته: أبو محمد. مات سنة 186 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 125).

(2) هو أبو هشام محمد بن مسلمة المخزومي المدني. مات سنة 216 هـ. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء (ص 102).

(3) هو أبو يحيى معن بن عيسى بن يحيى الأشجعي مولا هم. مات سنة 198 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 125).

(4) بياض بالأصل، ولعله ما أثبت، أو «الهاللي».

(5) مات سنة 220 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 125).

(6) أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة - واسمه ميمون - الماجشون. مات سنة 213 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 125).

(7) مات سنة 220 هـ، وقيل غير ذلك. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء (ص 103 - 104).

(8) هو أبو زكرياء يحيى بن عبد الملك بن هارون الهديري التميمي. مات سنة 206 هـ، وقيل سنة 208 هـ. ترتيب المدارك (3/ 158).

(9) في الأصل: «الهريري»، وهو تصحيف.

٨- 17. إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، يُكْنَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ⁽¹⁾.

٩- 18. سَعِيدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ زَنْبَرٍ، وَيُقَالُ: ابْنُ أَبِي زَنْبَرٍ⁽²⁾.

١٠- 19. أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الزُّهْرِيُّ، أَبُو مُضْعَبٍ⁽³⁾.

وَبِمَضَرَ الطَّبَقَةُ الْأُولَى مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ:

١- 20. عَبْدُ الرَّحِيمِ الْمَعْرُوفُ بِالإِسْكَندَرَانِي⁽⁴⁾. ١٦٣ هـ

٢- 21. سَعِيدُ⁽⁵⁾ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعَاوِرِيُّ. ١٧٣ هـ

الطبقة الثانية:

١- 22. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ⁽⁶⁾. ١٩٧ هـ

(1) هو أبو عبد الله إسماعيل بن عبد الله - وهو أبو أويس - بن عبد الله المدني. مات سنة 226 هـ. تقريب التهذيب (ص 141).

(2) هو أبو عثمان سعيد بن داود بن أبي زنبير المدني. مات في حدود سنة 220 هـ. ترتيب المدارك (3/ 157-158).

(3) هو أبو مضعب أحمد بن أبي بكر بن الحارث الزهري. مات سنة 241 هـ. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء (ص 111-112).

(4) هو أبو يحيى عبد الرحيم بن خالد بن يزيد الإسكندراني، مات سنة 163 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 132).

(5) كذا وقع هنا، وهو كذلك في الديباج المذهب (1/ 389). وفي طبقات الفقهاء للشيرازي (ص 150)، و ترتيب المدارك (3/ 56): «سعد بن عبد الله». وهو أبو عمرو - وقيل غير ذلك - سعد بن عبد الله بن سعد المعافري، مات سنة 173 هـ.

(6) هو أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري، مات سنة 197 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 132).



- ٢- 23. عبد الرحمان بن القاسم العُتْقِي، أبو عبد الله⁽¹⁾. ١٩١ هـ
- ٣- 24. أَشْهَبُ بنُ عبد العزيز، أبو عمرو⁽²⁾. ٢٠٤ هـ
- ٤- 25. عبد الله بن عبد الحَكَم بن أَعِين، أبو مُحَمَّد القُرْشِي⁽³⁾. ٢١٤ هـ
- ٥- 26. عَمْرُو بنُ أَبِي سَلَمَةَ (التَّنِيسِي)⁽⁴⁾، أَبُو حَفْص⁽⁵⁾. ٢١٣ هـ
- ٦- 27. زَكْرِيَاءُ بنُ يَحْيَى، أَبُو يَحْيَى الْوَقَارُ⁽⁶⁾. ٢٥٤ هـ
- ٧- 28. يَوْسُفُ بنُ عَمْرُو⁽⁷⁾. ٢٠٥ هـ

- (1) هو أبو عبد الله عبد الرحمان بن القاسم بن خالد العتقي، مات سنة 191 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 132).
- (2) هو أبو عمرو أشهب - قيل اسمه مسكين - بن عبد العزيز بن داود القيسي، مات سنة 204 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 132).
- (3) هو أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن الليث مولى عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مات سنة 214 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 132).
- (4) في الأصل: «التنسي».
- (5) هو أبو حفص عمرو بن أبي سلمة التنيسي. مات سنة 213 هـ أو بعدها. تقريب التهذيب (ص 737).
- (6) هو أبو يحيى زكريا بن يحيى بن إبراهيم المصري. مات سنة 254 هـ. الإكمال لابن ماكولا (396 / 7). ونسب القاضي عياض في ترتيب المدارك (38 / 4) لابن ماكولا تأريخ وفاته بسنة 207 هـ وهو وَهْم لاشك فيه، يخالف ما ذكره الأمير أبو نصر نفسه كما سبق. وسببه أن ابن ماكولا قال في الإكمال (240 / 2): «عثمان بن كليب القضاعي الحرسى، يروي عن عمرو بن الحارث ونافع بن يزيد، روى عنه زكريا بن يحيى كاتب العمري، وزكريا بن يحيى الوقار، قتل بالحرس سنة سبع ومائتين قتلته البجة - قاله ابن يونس». ففهم القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ أن الضمير في قوله: «قتل» راجع إلى الوقار، وليس كذلك بل هو عائد على عثمان. فتأمل.
- (7) هو أبو يزيد يوسف بن عمرو بن يزيد بن يوسف، مات سنة 205 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 133).



وبإفريقية القيروان الطبقة الأولى:

١- 29. عبد الله بن عمر بن غانم القاضي بالقيروان⁽¹⁾.

٢- 30. علي بن زياد بمدينة تونس⁽²⁾.

٣- 31. ابن أشرس بمدينة تونس⁽³⁾.

وبالأندلس من الطبقة الأولى:

١- 32. زياد بن عبد الرحمان، الملقب بشبطون⁽⁴⁾.

٢- 33. قرعوس بن العباس⁽⁵⁾.

ومن الطبقة الثانية:

١- 34. يحيى بن يحيى اللثبي، أبو محمد⁽⁶⁾.

(1) هو أبو عبد الرحمان عبد الله بن عمر بن غانم الرعيني، مات سنة 190 هـ. معالم الإيمان للدباغ (313-288 / 1).

(2) هو أبو الحسن علي بن زياد التونسي، مات سنة 183 هـ. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء (ص 109).

(3) هو أبو مسعود عبد الرحيم بن أشرس الأنصاري التونسي. وقيل في اسمه غير ذلك. ترتيب المدارك (3/ 85-86).

(4) هو أبو عبد الله زياد بن عبد الرحمان اللخمي، المعروف بشبطون، مات سنة 194 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 134).

(5) هو أبو الفضل أو أبو الوليد قرعوس بن العباس الثقفي، مات سنة 220 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 134).

(6) هو أبو محمد يحيى بن يحيى المصمودي، مات سنة 234 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 135).



باب ذكر أصحاب أصحاب مالك

منهم بالمدينة:

35. أبو مصعب الزبيري⁽¹⁾، تفقه بالمدينين مالك وأصحابه.

ومن الطبقة الثانية:

36. هارون بن عبد الله الزهري، أبو يحيى القاضي⁽²⁾.

37. محمد بن عبد الله أبو ثابت (المدني)⁽³⁾.

38. ابن غياث⁽⁴⁾.

39. ابن شاكر⁽⁵⁾.

(1) هو أبو مصعب الزهري المتقدم برقم: 19. ذكره المؤلف في باب أصحاب مالك كما تقدم، وباب أصحاب أصحابه كما هنا. وسيأتي أيضا ذكره في الموضوعين من باب الحكايات.

(2) هو أبو يحيى هارون بن عبد الله بن محمد الزهري، مات سنة 228 هـ. ترتيب المدارك (3/353-359).

(3) في الأصل: «المدني». وهو أبو ثابت محمد بن عبد الله - ويقال: عبيد الله - بن محمد بن زيد بن أبي زيد، مولى عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ترتيب المدارك (2/4).

فائدة: قال أبو الوليد الباجي: «كل من مات بالمدينة من أهلها؛ قيل فيه في النسب: مدني. وكل من كان من أهل المدينة، فمات بغيرها؛ قيل فيه: مدني». المعجم في أصحاب القاضي الصدفي (ص 253).

(4) كذا بالأصل، وسيأتي في الحكايات ذكره باسم: «ابن عتاب»، ولم أجد - على التقديرين كليهما - له ترجمة، إلا أن يكون مصحفا، ولعله عن ابن وثاب، وهو أبو بكر ابن وثاب المدني من أصحاب عبد الملك ابن الماجشون. ترتيب المدارك (3/4).

(5) كذا بالأصل، ولعله مصحف عن أبي شاكر، وهو محمد بن مسلمة بن محمد بن هشام بن إسماعيل بن الوليد. ترتيب المدارك (3/4).

وبالبصرة من الطبقة الأولى:

40. أحمدُ بنُ المُعَدَّل⁽¹⁾.

ومن الطبقة الثانية:

41. إسماعيلُ بنُ إسحاق القاضي⁽²⁾.

وبمصر من الطبقة الأولى:

42. أبو عبد الله أصبغُ بنُ الفرَج⁽³⁾.

43. عبد الرحمان بنُ [أبي]⁽⁴⁾ جعفر الدِّمِيَّاطِي⁽⁵⁾.

44. الحارثُ بنُ مسكين⁽⁶⁾.

45. أبو زيد ابن أبي (الغمر)⁽⁷⁾.

(1) هو أبو الفضل أحمد بن المعدل بن غيلان العبدي. ترتيب المدارك (4/ 5-14).

(2) هو أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الجهضمي، مات سنة 282 هـ. ترتيب المدارك (4/ 278-293).

(3) هو أبو عبد الله أصبغ بن الفرَج بن سعيد المصري، مات سنة 225 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 133).

(4) سقط من الأصل.

(5) هو عبد الرحمان بن أبي جعفر الدميّاطي، مات سنة 226 هـ. ترتيب المدارك (3/ 375).

(6) هو أبو عمرو الحارث بن مسكين بن محمد الفهري مولا هم، مات سنة 250 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 133).

(7) في الأصل: «الغمر»، وهو تصحيف. وهو أبو زيد عبد الرحمان بن عمر، ابن أبي الغمر، مولى بني سهم، مات سنة 234 هـ. ترتيب المدارك (4/ 22-24).



ومن الطبقة الثانية:

46. محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أبو عبد الله⁽¹⁾.

47. محمد بن أبي يحيى الوقار، أبو بكر⁽²⁾.

48. محمد بن زياد المَوَازِ بالإسكندرية، أبو عبد الله⁽³⁾.

وبإفريقية، بالقَيروان من أصحاب أصحاب مالك من الطبقة الأولى:

49. أسد بن الفرات⁽⁴⁾. ٢١٣ هـ

50. عبد السلام بن سعيد، أبو سعيد التنوخي، الملقب بسحنون⁽⁵⁾. ٢٤٠ هـ

51. عون بن يوسف⁽⁶⁾. ٢٣٩ هـ

52. موسى بن معاوية الصمادحي⁽⁷⁾. ٢٢٥ هـ.

(1) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري، مات سنة 268 هـ. ترتيب المدارك (4/ 157 - 165).

(2) هو أبو بكر محمد بن أبي يحيى زكرياء الوقار، مات سنة 269 هـ، وقيل غير ذلك. ترتيب المدارك (4/ 189).

(3) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن زياد الإسكندراني، المعروف بابن المواز، مات سنة 269 هـ، وقيل غير ذلك. ترتيب المدارك (4/ 167 - 170).

(4) هو أبو عبد الله أسد بن الفرات بن سنان مولى بني سليم، مات سنة 213 هـ، وقيل غير ذلك. ترتيب المدارك (3/ 291 - 309).

(5) هو أبو سعيد عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي، يلقب بسحنون، مات سنة 240 هـ. ترتيب المدارك (4/ 45 - 88).

(6) هو أبو محمد عون بن يوسف الخزاعي، مات سنة 239 هـ، وقيل غير ذلك. ترتيب المدارك (4/ 89 - 92).

(7) هو أبو جعفر موسى بن معاوية الصمادحي، مات سنة 225 هـ، وقيل سنة 226 هـ. ترتيب المدارك (4/ 93 - 96).

53. زَيْدُ بْنُ بَشِيرٍ⁽¹⁾، من أهل مصر نَزَلَ إفريقية، مَاتَ بِتُونِس.

54. ابن غافق التونسي⁽²⁾.

وَمِنَ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ:

55. محمد بن سحنون⁽³⁾، سمع من أبي مصعب الزهري. ٢٥٦ هـ محمد بن عبيد

وَمِنَ أَقْرَانِهِ بِإِفْرِيقِيَّةَ، وَفِي طَبَقَتِهِ إِلَّا أَنَّهُمْ لَمْ يَلْقَوْا أَصْحَابَ مَالِكٍ:

56. محمد بن عَبْدُوسِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ⁽⁴⁾. ٢٦٠ هـ

57. عبد الله بن طالب، أبو العباس⁽⁵⁾ القاضي الأعلى.

58. [1/1] عبد الرحمان بن عِمْران، الملقَّبُ بِالْوَزْنَةِ⁽⁶⁾./

59. حماس بن مروان القاضي⁽⁷⁾.

(1) هو أبو البشر زيد بن بشر بن زيد الأزدي، مات سنة 242 هـ. ترتيب المدارك (4/ 98 - 101).
وتصحف فيه إلى «زيد بن بشير».

(2) هو أبو عبد الرحمان عبد الله بن غافق التونسي، مات سنة 275 هـ، وقيل غير ذلك. ترتيب المدارك (4/ 397 - 400).

(3) هو أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن سعيد التنوخي، مات سنة 256 هـ. ترتيب المدارك (4/ 204 - 221).

(4) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبدوس بن بشير، مات سنة 260 هـ، وقيل غير ذلك. ترتيب المدارك (4/ 222 - 228).

(5) هو أبو العباس عبد الله بن طالب بن سفيان التميمي، مات سنة 275 هـ. ترتيب المدارك (4/ 308 - 331).

(6) هو أبو محمد عبد الرحمان بن محمد بن عمران، مات سنة 282 هـ. ترتيب المدارك (4/ 352).

(7) هو أبو القاسم حماس بن مروان بن سماك الهمداني، مات سنة 304 هـ، وقيل غير ذلك. معالم الإيمان (2/ 320 - 330).



60. عيسى بن مسكين القاضي⁽¹⁾.
 61. شجرة بن عيسى التونسي⁽²⁾.
 62. سليمان بن سالم القاضي بصقلية⁽³⁾.
 63. أحمد بن داود⁽⁴⁾ []⁽⁵⁾.
 64. جبلة بن حمود⁽⁶⁾.
 65. حبيب بن محمد⁽⁷⁾.
 66. سهل بن عبد الله⁽⁸⁾.

- (1) هو أبو موسى عيسى بن مسكين بن منصور الإفريقي، مات سنة 295 هـ. ترتيب المدارك (350 - 331 / 4).
 (2) هو أبو شجرة - وقيل غير ذلك - شجرة بن عيسى المعافري، مات سنة 262 هـ. ترتيب المدارك (102 - 101 / 4).
 (3) هو أبو الربيع سليمان بن سالم القطان، يعرف بابن الكحالة، مات سنة 281 هـ. ترتيب المدارك (357 - 356 / 4).
 (4) هو أبو جعفر بن أبي سليمان داود مولى ربيعة، يعرف بالصواف، مات سنة 291 هـ. ترتيب المدارك (369 - 366 / 4).
 (5) كلمة غير واضحة في الأصل.
 (6) هو أبو يوسف جبلة بن حمود بن عبد الرحمان الصدي، مات سنة 299 هـ. ترتيب المدارك (379 - 371 / 4).
 (7) كذا هنا، وفي باب الحكايات: «حبيب بن محمود»، ولم أجده على التقديرين، إلا أن يكون مصحفاً عن «حبيب بن نصر»، وهو حبيب بن نصر بن سهل التميمي، مات سنة 289 هـ. ترتيب المدارك (370 - 369 / 4). ولا يمكن أن يكون مصحفاً عن حبيب بن سعيد أخ سخون بن سعيد، لأنه لقي أصحاب مالك كعبد الله بن فروخ، والمؤلف أشار إلى أن المذكورين لم يلقوا أصحاب مالك.
 (8) هو أبو يزيد سهل بن عبد الله بن سهل القبرياني، وقيل في ضبطها غير هذا، مات سنة 282 هـ. ترتيب المدارك (401 / 4).

67. فُرَاتُ بْنُ مُحَمَّدٍ⁽¹⁾.

68. عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْإِشْبِيلِي⁽²⁾، نَزَلَ إِفْرِيقِيَّةً.

69. يَحْيَى بْنُ عُمَرَ⁽³⁾.

70. وَأَخُوهُ مُحَمَّدٌ⁽⁴⁾. نَزَلَ إِفْرِيقِيَّةً.

كُلُّ هَؤُلَاءِ تَفَقَّهُوا بِسَحْنُونَ بْنِ سَعِيدٍ، إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ⁽⁵⁾.

وَبِالْأَنْدَلُسِ مِنْ أَصْحَابِ أَصْحَابِ مَالِكٍ مِنَ الطَّبَقَةِ الْأُولَى. يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. تَفَقَّهُوا بِأَصْحَابِ مَالِكٍ⁽⁶⁾:

71. سَعِيدُ بْنُ حَسَّانٍ⁽⁷⁾، صَاحِبُ الشُّورَى.

(1) هو أبو أيوب فرات بن محمد بن فرات العبدي، مات سنة 292 هـ. ترتيب المدارك (4/ 410 - 411).

(2) هو أبو حفص عمر بن يوسف بن عمرو بن عيسى، مات سنة 290 هـ. ترتيب المدارك (4/ 389).

(3) هو أبو زكرياء يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر الأندلسي. مات سنة 289 هـ. ترتيب المدارك (4/ 357 - 394).

(4) هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن يوسف بن عامر الأندلسي. مات سنة 297 هـ. ترتيب المدارك (4/ 365).

(5) يعني محمد بن عمر أخا يحيى بن عمر، قال القاضي عياض: «وَشَرِكَ أَخَاهُ يَحْيَى فِي أَكْثَرِ رَجَالِهِ، إِلَّا فِي سَحْنُونَ». ترتيب المدارك (4/ 365).

(6) كَذَا بِالْأَصْلِ، وَالْعِبَارَةُ فِيهَا تَشْوِيشٌ، لِأَنَّ يَحْيَى بْنَ يَحْيَى سَبَقَ عَدَهُ فِي الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ بِالْأَنْدَلُسِ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَكُنْيَتُهُ كَمَا سَبَقَ أَبُو مُحَمَّدٍ، وَسَيَأْتِي قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: «بَابُ الْحِكَايَاتِ عَنْ أَقْرَانِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى بِالْأَنْدَلُسِ وَهُمْ أَصْحَابُ أَصْحَابِ مَالِكٍ»، ثُمَّ بَدَأَ بِسَعِيدِ بْنِ حَسَّانٍ.

(7) هو أبو عثمان سعيد بن حسان الصائغ القرطبي، مات سنة 236 هـ. ترتيب المدارك (4/ 111 - 113). وحسان منصرف لأنه من الحسن. قال ابن مالك: «حسان، إن جعل من الحسن فوزنه: فعلان، وحكمه ألا ينصرف. وإن جعل من الحسن فوزنه: فعال، وحكمه أن ينصرف». شرح الكافية الشافية (3/ 1473).



72. عيسى بن دينار⁽¹⁾.
 73. عبد الملك بن الحسن، الملقَّبُ بِزُونَانَ⁽²⁾.
 74. يوسف بن مطروح الرِّبْضِي⁽³⁾.
 75. الحسين بن عاصم⁽⁴⁾.
 76. محمد بن خالد⁽⁵⁾.
 77. محمد بن عيسى الأَعْشَى⁽⁶⁾.
 78. إبراهيم بن باز، الملقَّبُ بِالْقَزَّازِ، الزَّاهِدُ⁽⁷⁾.
 79. أصبغ بن خليل القاضي⁽⁸⁾.

- (1) هو أبو محمد عيسى بن دينار الغافقي، مات سنة 212 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 135).
 (2) هو أبو مروان أو أبو الحسن عبد الملك بن الحسن القرطبي، مات سنة 232 هـ. ترتيب المدارك (4/ 110 - 112). ووقع فيه تورخ سنة وفاته ب-: 332، وهو تصحيف.
 (3) قال الحميدي: «يوسف بن مطروح الرِّبْضِي، منسوب إلى الرِّبْض المتصل، كان بقصر قرطبة أيام الحكم الرِّبْضِي، وهو من الفقهاء المذكورين، تفقه على أصحاب مالك ابن أنس رحمة الله عليه». جذوة المقتبس (ص 369).
 (4) هو أبو الوليد حسين بن عاصم الثقفي القرطبي، مات سنة 208 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 135)، ترتيب المدارك (4/ 120 - 121).
 (5) هو أبو عبد الله محمد بن خالد بن مرتنيل القرطبي، يعرف بالأشج، مات سنة 220 هـ، وقيل سنة 224 هـ. ترتيب المدارك (4/ 117 - 118).
 (6) هو أبو عبد الله محمد بن عيسى المعافري القرطبي، مات سنة 221 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 135).
 (7) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن باز القرطبي، يعرف بابن القزاز، مات سنة 274 هـ. ترتيب المدارك (4/ 443 - 446).
 (8) هو أبو القاسم أصبغ بن خليل القرطبي، مات سنة 273 هـ. ترتيب المدارك (4/ 250 - 252).



80. ابن بشير القاضي⁽¹⁾.
81. عبد الملك بن حبيب، أبو مروان السُّلَمي، عَالِمُ الأَنْدَلُس⁽²⁾.
82. أبو زيد صَاحِبُ الثَّمَانِيَّةِ⁽³⁾.
- ومن الطبقة الثانية منهم:
83. يوسفُ بنُ يَحْيَى، أبو عُمَرُ المَغَامِي⁽⁴⁾.
84. يَحْيَى بنُ عمر⁽⁵⁾، نَزَلَ إفريقيةَ.
85. محمدُ بنُ وَضَّاحٍ⁽⁶⁾.
86. عمر بنُ يوسف الإشبيلي⁽⁷⁾، نَزَلَ إفريقيةَ.
87. إبراهيم بنُ مُزَيْن، أبو إسحاق⁽⁸⁾.

-
- (1) هو سعيد بن محمد بن بشير المعافري القرطبي مات سنة 210 هـ وقيل سنة 211 هـ. ترتيب المدارك (4/ 119 - 120).
- (2) مات على الأصح سنة 238 هـ. ترتيب المدارك (4/ 122 - 142).
- (3) هو أبو زيد عبد الرحمان بن إبراهيم بن عيسى القرطبي، مات سنة 258 هـ وقيل سنة 259 هـ. قال القاضي عياض: «وله من سؤاله المدينين ثمانية كُتِبَ، تعرف بالثمانية، مشهورة». ترتيب المدارك (4/ 257 - 258).
- (4) هو أبو عمر يوسف بن يحيى بن يوسف الأزدي، يعرف بالمغامي، مات سنة 288 هـ. أخبار الفقهاء والمحدثين (ص 382)، تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (2/ 201 - 202).
- (5) سبق برقم: 69.
- (6) هو أبو عبد الله محمد بن وضاح القرطبي، مات سنة 287 هـ. أخبار الفقهاء والمحدثين (ص 122 - 132)، تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (2/ 15 - 17).
- (7) سبق برقم: 68.
- (8) قال الحميدي: «ذَكَرَهُ بعضُ علماء العراق في طبقات الفقهاء، قال: إنه أندلسي تفقه بالأصاغر من أصحاب مالك، وأصحاب أصحابه، ولا نعلم لإبراهيم ابن مزين رواية ولا تفقها، ولعله أراد يحيى بن



88. محمد بن أحمد العُتبي⁽¹⁾، صاحبُ الأسمِعةِ المستخرجةِ.

89. أبو سلمة الفقيه، وهو الفضل بن سلمة⁽²⁾.

90. عبيد الله بن عبد الملك بن حبيب السلمي⁽³⁾.

بابُ الحكايةِ عن طبقةِ الأولى، ومنهم نظراءُ مالكٍ الأكابر

91. سمعتُ حميدَ بنَ الفيَّاضِ⁽⁴⁾ المالكيَ بالإسكندرية يقولُ بإسنادٍ ذكره عن ابنِ القاسمِ قال: قالَ مالك: كُنَّا نَخْتَلِفُ إِلَى رِبِيعَةَ وَنَحْنُ أَرْبَعُونَ مُعْتَمًّا، فَمَا نَجُوبَ مِنَّا إِلَّا أَرْبَعَةً، أَمَّا أَكْبَرُنَا فَعَجَلْتُهُ الْمَنِيَّةُ، قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: يَعْنِي كَثِيرَ بَنِ فَرْقِدٍ. وَأَمَّا الثَّانِي فَعَرَّبَ نَفْسَهُ، وَأَضَاعَ عِلْمَهُ، قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: يَعْنِي عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَطَاءٍ. وَأَمَّا الثَّالِثُ فَشَغَلَ نَفْسَهُ بِالْأَغَالِيطِ، قَالَ: وَرَبِّمَا قَالَ: أَفْسَدَتْهُ الْمُلُوكُ، قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: يَعْنِي

إبراهيم بن مزين، فَوَهِمَ. والله أعلم». جذوة المقتبس (ص 157). قلت: لعله يعني بقوله: «بعض علماء العراق» الشيرازي فقد ذكره في كتابه طبقات الفقهاء (ص 163)، وقال: «من أهل طليطلة، تفقه بأصحاب ابن القاسم وابن وهب وبالمُتأخِّرين من أصحاب مالك وله تصانيف». وقول الحميدي: «ولعله أراد يحيى بن إبراهيم بن مزين» يبعده تنصيب المؤلف هنا على كنيته وهي: أبو إسحاق، في حين أن كنية يحيى: أبو زكرياء كما في تاريخ علماء الأندلس (2/ 181).

(1) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد العزيز العتبي، مات سنة 255 هـ، وقيل سنة 254 هـ. ترتيب المدارك (4/ 252 - 254).

(2) هو أبو سلمة الفضل بن سلمة الجهني البجاني، مات سنة 319 هـ. أخبار الفقهاء والمحدثين (ص 297 - 298)، تاريخ علماء الأندلس (1/ 352 - 353).

(3) هو عبيد الله بن عبد الملك بن حبيب الإلبيري، مات سنة نيف وتسعين ومِئتين. تاريخ علماء الأندلس (1/ 250). وسياقُ تواريخ وفاته في باب الحكايات.

(4) لم أجده له ترجمة.

عبد العزيز بن عبد الله الماجشون. قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: وَسَكَتَ مَالِكٌ عَنِ الرَّابِعِ، فَكُنَّا نَرَى أَنَّهُ يَغْنِي نَفْسَهُ⁽¹⁾.

92. أَخْبَرَنَا حَمِيدٌ بِإِسْنَادٍ ذَكَرَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَطَاءٍ خَرَجَ عَنِ الْمَدِينَةِ لِكَثْرَةِ مَا رَأَى فِيهَا مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَنَزَلَ أُسْوَانَ⁽²⁾، وَهِيَ مِفْتَاحُ بَلَدِ الْبَجَّةِ⁽³⁾ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِ أَرْضِ النُّوبَةِ⁽⁴⁾، أَرَادَ أَنْ يُخَيِّي بِهَا السُّنَنَ وَشَرَائِعَ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَكُنْ هُنَالِكَ عَالِمٌ يُنَافِسُهُ، فَكَانَ يَقُولُ لَهُمْ: سَلُونِي عَنِ الْفَرَائِضِ وَالسُّنَنِ، وَعَنِ الْأَحْكَامِ، وَمَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَانُوا يَقُولُونَ لَهُ: عِنْدَكَ حَدِيثُ إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ؟ عِنْدَكَ حَدِيثُ الْقِيَاصِرَةِ وَالْكِياسِرَةِ؟ عِنْدَكَ حَدِيثُ دَاحِسٍ وَالْغُبَرَاءِ⁽⁵⁾؟ فَأَضَاعَ عِلْمَهُ هُنَاكَ، وَبِهَا مَاتَ.

93. وَرَوَيْنَا بِإِسْنَادٍ إِلَى ابْنِ ضَمْرَةَ⁽⁶⁾ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَاجِشُونُ: كُنْتُ قَدَرِيًّا، أَتَكَلَّمُ بِكَلَامِهِمْ، وَأَتَدَيِّنُ بِهِ، فَاتَّانِي آتٍ فِي مَنَامِي، فَقَالَ لِي: أَتَقْرَأُ: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾؟ فَقَرَأْتُهَا حَتَّى بَلَغْتُ: ﴿بِأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا﴾

(1) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 67). مع اختلاف في العبارة.

(2) بضم الهمزة، مدينة كبيرة في آخر صعيد مصر. معجم البلدان (1/ 191).

(3) البجة أو البجاة جنس من الحبشة، وبلاذهم بين بحر القلزم ونيل مصر. الاستبصار في عجائب الأمصار (ص 85).

(4) بلاد واسعة عريضة في جنوبي مصر. معجم البلدان (5/ 309).

(5) حرب مشهورة بين عبس وذبيان. انظر المعارف لابن قتيبة (ص 606 - 607). ولأبي المنذر هشام بن محمد الكلبي (ت 204 هـ) كتاب فيها. راجع قسم الملحقات من الأصنام له (ص 104). قال سيبويه: «وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجر». الكتاب (1/ 22).

(6) لعله أنس بن عياض بن ضمرة، أبو ضمرة المدني. مات سنة 200 هـ، وله 96 سنة. تقريب التهذيب (ص 154).



وَتَفَوَّيْهَا⁽¹⁾، قَالَ: أَلَيْسَ قَالَ؟ قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: فَأَيْنَ أَنْتَ مِنْ هَذَا؟ قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: فَتَبْتُ، وَأَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيَّ.

94. وَ (أَمَّا)⁽²⁾ مَعْنَى قَوْلِ مَالِكٍ فِي عَبْدِ الْعَزِيزِ: شَغَلَ نَفْسَهُ بِالْأَغَالِيطِ؛ فَإِنْ فِيمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا نُدْعَى لِلْأَمْرِ الْحَادِثِ إِلَى عَامِلِ الْمَدِينَةِ، فَتُسْأَلُ جَمِيعًا، يَغْنِي الْفُقَهَاءُ، وَكَانُوا يَبْدَوْنَ بِالْقُرَشِيِّينَ: ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ⁽³⁾ وَنُظَرَائِهِ، فَتُصَدَّرُ الْفَتَوَى عَلَى اتِّفَاقٍ مِنَّا، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ مَعَنَا، مُجْمِعٌ عَلَى مِثْلِ قَوْلِنَا، فَإِذَا خَرَجْنَا؛ اعْتَرَضْنَا فِيهَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، فَيَقُولُ: أَرَأَيْتُمْ الْقَوْلَ الَّذِي قُلْتُمْ، فَلَوْ أَنَّ قَائِلًا قَالَ لَكُمْ فِيهِ كَيْتَ وَكَيْتَ؟ مَا كُنْتُمْ قَائِلِينَ لَهُ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ - عَلَى أَصْلِكُمْ - كَذَا وَكَذَا؛ قَالَ لَكُمْ: بَلِ الْأَمْرُ عَلَى كَذَا وَكَذَا. قَالَ مَالِكٌ: فَلَا تَبْرَحْ إِلَّا عَلَى اخْتِلَافٍ فِيهَا بَيْنَنَا بَعْدَ الْاجْتِمَاعِ، مِمَّا يُدْخِلُهُ عَلَيْنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، فَكَانَ ذَلِكَ دَأْبَهُ فِي أَكْثَرِ مَا نَجْتَمِعُ عَلَيْهِ.

95. وَأَمَّا مَعْنَى قَوْلِهِ: أَفْسَدَتْهُ الْمُلُوكُ؛ فَإِنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ خَيْرَانَ⁽⁴⁾ بِالْقَيْرَوَانِ أَخْبَرَنَا بِإِسْنَادٍ ذَكَرَهُ أَنَّ عَبْدَ الْعَزِيزِ ابْنَ الْمَاجِشُونَ لَمْ يَزَلْ يَطْلُبُ الشَّرَفَ وَهُوَ مَوْلَى لِبَعْضِ تَمِيمٍ، وَكَانَ مُفْتِيًّا فِي أَنْوَاعِ الْعُلُومِ، لَهُ سِمَةٌ وَهَيْئَةٌ حَسَنَةٌ، وَكَانَ فِي الْفَقْهِ أَبْسَطَ لِسَانًا مِنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَأَجْزَلَ مَعْنَى، مُفَنِّنًا⁽⁵⁾ مُفْهَمًا، فَلَمَّا أَرَادَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ

(1) الآية 8 من سورة الشمس.

(2) في الأصل: «ما»، والصواب ما أثبت.

(3) هو أبو الحارث محمد بن عبد الرحمان بن المغيرة بن أبي ذئب - واسمه هشام - العامري، مات سنة 159 هـ. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة (ص 114).

(4) ورد ذكره عرضاً في ترجمة أبي محمد عطية بن سعيد بن عبد الله الأندلسي (ت 408 أو 409 هـ) من جذوة المقتبس للحميدي (ص 319)، ونقل عن الخطيب البغدادي أنه من شيوخ عطية المذكور.

(5) فَنَنَّ الرجل الكلام، يُفَنِّنُ، أَي يَشْتَقُّ فِي فَنٍّ بَعْدَ فَنٍّ. لسان العرب، مادة: فَنَن، (13/ 326).

المنصور الحجاج قال لابنه - وكان وليّ عهده المهديّ - : إن تَمَنَيْتَ عَلَيَّ تُخْفَةَ مِنْ تُحَفِ الْحَجَّازِ أَتَيْتَكَ بِهَا. قَالَ لَهُ الْمَهْدِيُّ: أَتَمَنَى عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يُتَحَفَنِي بِرَجُلٍ عَاقِلٍ جَامِعٍ لِلْعُلُومِ، فَلَمَّا دَخَلَ الْمَدِينَةَ سَأَلَ عَنْ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ، فَأَشَارُوا لَهُ إِلَى عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ أَبِي سَلَمَةَ، فَعَرَضَ عَلَيْهِ النُّهُوضَ مَعَهُ، فَأَجَابَ، فَعَادَ بِهِ فِي الطَّرِيقِ إِلَى الْعِرَاقِ. فَلَمَّا دَخَلَ عَلَى الْمَهْدِيِّ رَحَّبَ بِهِ، وَقَالَ لَهُ: يَا مَاجِسُونُ، مَا فَعَلَ نُظْرَاؤُكَ؟ فَذَكَرَ كَلَامًا فِيهِ طَوْلٌ، وَأَنشَدَهُ فِي ذَلِكَ شِعْرًا أَعْجَبَهُ ⁽¹⁾، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أُغْنِيَنَّكَ، قَالَ: ذَلِكَ إِلَيْكَ، فَأَمَرَ لَهُ بِعَشْرَةِ آلَافِ دِينَارٍ، فَوَجَّهَ بِهَا عَبْدُ الْعَزِيزِ إِلَى ابْنِهِ عَبْدِ الْمَلِكِ، فَأَنْفَقَهَا عَبْدُ الْمَلِكِ فِي الْفُتُوَّةِ. هَذِهِ وَنَحْوُهُ مِنَ الْحِكَايَةِ، قِصَّتُهَا عَلَى الْمَعْنَى. وَمَاتَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بِالْعِرَاقِ، وَصَفَتْ الرِّيَاسَةُ بِالْمَدِينَةِ لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

بابُ الْحِكَايَاتِ عَنْ نَظَرَاءِ مَالِكِ الصَّغَارِ، وَهُمْ الطَّبَقَةُ الْأُولَى

96. وَمِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ دِينَارٍ ⁽²⁾. عَاشَ بَعْدَ مَالِكٍ فِي قَوْلِ أَبِي مُصْعَبٍ الزُّهْرِيِّ ثَلَاثَ سِنِينَ؛ لِأَنَّهُ تُوْفِيَ سَنَةٌ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَمِئَةً. رَوَيْنَا ذَلِكَ بِإِسْنَادٍ عَنْ أَبِي مُصْعَبٍ. وَقَالَ: كَانَ مِنَ الْفُقَهَاءِ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَرَوَيْنَا عَنِ الشَّافِعِيِّ قَالَ: مَا رَأَيْتُ مِنْ فِتْيَانِ مَالِكٍ أَفْقَهَ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ دِينَارٍ ⁽³⁾.

(1) وهو قوله كما روى عنه ذلك الخطيب البغدادي في تاريخ مدينة السلام (12/ 196 - 197): [البسيط]

أَيَا بَاكِ عَلَى أَحِبَابِهِ جَزَعَا	قَدْ كُنْتُ أَخْذَرُ ذَا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَقَعَا
إِنَّ الزَّمَانَ رَأَى إِلْفَ السُّرُورِ بِنَا	فَدَبَّ بِالْهَجْرِ فِيمَا بَيْنَنَا وَسَعَى
مَا كَانَ وَاللَّهُ شَوْمُ الدَّهْرِ يَتْرُكُنِي	حَتَّى يُجَرَّ عَنِّي مِنْ غَيْظِهِ جُرْعَا
فَلْيُضَنِّعْ الدَّهْرُ بِي مَا شَاءَ مُجْتَهِدَا	فَلَا زِيَادَةَ شَيْءٍ فَوْقَ مَا صَنَعَا

(2) سبق برقم: 5.

(3) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 146).



97. أَخْبَرَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ اللَّؤْلُؤِيُّ⁽¹⁾ بِإِسْنَادٍ عَنْ سُخْنُونَ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ دِينَارٍ يَخْتَلِفُ إِلَى ابْنِ هُرْمُزٍ، فَرُبَّمَا حَجَبَهُ، فَقَالَ لَهُ يَوْمًا: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَمَا إِنَّكَ تَفْعَلُ مَا لَا يَحِلُّ لَكَ، قَالَ: وَمَا هُوَ يَا ابْنَ أَخِي؟ قَالَ: يَا تَيْكَ مَالُكَ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ⁽²⁾ فَتَأْذُنُ لَهُمَا، وَآتِيكَ أَنَا فِي أُمْتَالِي فَتَحْجُبُنَا. فَقَالَ لَهُ: أَوْ قَدْ وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ فِي نَفْسِكَ يَا ابْنَ أَخِي؟ قَالَ لَهُ: نَعَمْ. فَقَالَ ابْنُ هُرْمُزٍ: يَا ابْنَ أَخِي، إِنَّ مَالِكًا وَعَبْدَ الْعَزِيزِ يَدْخُلَانِ عَلَيَّ وَهُمَا فَقِيهَانِ عَالِمَانِ، فَيَسْمَعَانِ مِنِّي، وَيَأْخُذَانِ مِنْ قَوْلِي وَيَتْرُكَانِ، لَأَنَّهُمَا عَالِمَانِ. وَأَنْتَ وَذَوُوكَ تَسْمَعُونَ قَوْلِي، وَتَأْخُذُونَ بِهِ كُلَّهُ، وَأَنَا أَخَافُ عَلَى نَفْسِي، لِأَنِّي قَدْ كَبُرْتُ، وَضَعُفَ جِسْمِي، وَأَخَافُ أَنْ أَكُونَ قَدْ ضَعُفَ عَقْلِي. فَلِذَلِكَ أَحْتَجِبُ عَنْكَ وَعَنْ أُمْتَالِكَ.

98. وَالْمَغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعْرُومِي⁽³⁾. وَفِيمَا رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَشِيرٍ الدُّوَلَابِيِّ⁽⁴⁾ بِإِسْنَادٍ عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: فَكَرْتُ يَوْمًا فِي كَثْرَةِ مَا يَصْدُرُ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ وَانْتِشَارِهِ، فَقُلْتُ: لَأَسْأَلَنَّهُ عَنْ بَعْضِ قَوْلِهِ مِنْ أَيْنَ يَقُولُهُ؟ فَدَخَلْتُ وَالْمَجْلِسُ مُحْتَفِلٌ بِأَكَابِرِ أَصْحَابِهِ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ شَيْءٍ مِمَّا كَانَ فِي نَفْسِي، فَلَمْ يُجِبْنِي جَوَابًا شَافِيًا، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَدَعَانِي فَقَالَ لِي: يَا أَبَا هَاشِمٍ،

(1) هو أبو الحسن زياد بن عبد الرحمن بن زياد اللؤلؤي القيرواني، لم أجد له ترجمة، غير أنه يذكر ذكره ضمن شيوخ المترجمين، انظر على سبيل المثال ترجمة أبي جعفر أحمد بن سهل بن محسن الطليطلي المعروف بابن الحداد (ت 389هـ) من الصلة (1/35).

(2) يعني ابن الماجشون.

(3) سبق برقم: 7.

(4) هو أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الأنطاكي الدولابي (ت 310هـ). تاريخ دمشق (51/29-31). قال السمعاني: «الدولابي: بضم الدال المهملة وفي آخرها الباء المنقوطة بواحدة، هذه النسبة إلى الدولاب، والصحيح في هذه النسبة فتح الدال، ولكن الناس يسمونها». الأنساب (5/369).

إِنَّكَ تَكْرُمُ عَلَيَّ، وَلِي عَلَيْكَ مِنَ الْحَقِّ أَلَّا تَسْلِنِي عَنْ مِثْلِ مَا سَأَلْتَنِي عَنْهُ بِالْأَمْسِ،
لَأَنَّكَ تَفْتَحُ عَلَيَّ بَابًا مُغْلَقًا، وَالْمَجْلِسُ مُحْتَفِلٌ، لَكِنْ أَكْتُبُ مَا تُرِيدُ أَنْ تَسْلِنِي عَنْهُ،
وَوَجْهٌ بِهِ إِلَيَّ تَحْتَ خَتْمِكَ؛ فَإِنِّي أُجِيبُكَ عَنْهُ. قَالَ الْمَغِيرَةُ: فَاعْتَمَمْتُ ذَلِكَ مِنْ مَالِكٍ،
فَجَمَعْتُ مَا كَانَ عِنْدِي، وَقُلْتُ لِعَبْدِ الْمَلِكِ⁽¹⁾، وَلَا بِنِ مَسْلَمَةَ⁽²⁾، وَابْنِ جَرَهْدٍ⁽³⁾، وَابْنِ
الْهُدَيْرِي⁽⁴⁾: اكْتُبُوا لِي مَا تَحْفَظُونَ مِنَ الْعَوِيصِ، وَأَخْبَرْتُهُمْ بِالْقِصَّةِ، وَاسْتَكْتَمْتُهُمْ.
فَكُلُّ مِنْهُمْ حَضَرَنِي بِمَا كَانَ عِنْدَهُ، فَجَمَعْتُهُ إِلَى مَا كَانَ عِنْدِي، وَكَتَبْتُهُ بِخَطِّي فِي
طُومَارٍ⁽⁵⁾، وَخَتَمْتُ عَلَيْهِ بِخَاتَمِي، ثُمَّ وَجَّهْتُ بِهِ إِلَى مَالِكٍ مَعَ مَوْلَى لِي. فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ
أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ؛ رَأَى مَالِكٌ خَالِيًا، فَقَالَ لِي: يَا أَبَا هَاشِمٍ، أَمَا أَنْ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ ذَلِكَ
الطُومَارَ؟ قُلْتُ: بَلَى يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، فَأَرْسَلْتُ مَوْلَايَ، فَحَمَلَهُ إِلَيَّ وَعَلَيْهِ خَاتَمُ مَالِكٍ،
فَقَضَضْتُهُ، فَإِذَا هُوَ قَدْ أَجَابَ عَنْ مِثْلِ الثَّلَاثِ مِمَّا سَأَلْتُ عَنْهُ بِالْأَدِلَّةِ الَّتِي طَلَبْتُ مِنْهُ،
وَتَرَكَ غَيْرَهُ لَمْ يُجِبْ عَنْهُ بِشَيْءٍ. فَرَأَجَعْتُهُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ لِي: أَذْرَكْتُ النَّاسَ وَلَمْ يَكُونُوا
يُشَقِّقُونَ هَذَا الشَّقِيقَ⁽⁶⁾.

99. وَفِيمَا رَوَيْنَا أَنَّ الْمَغِيرَةَ وَنُظَرَاءَهُ كَانُوا يَجْلِسُونَ عِنْدَ مَالِكٍ حَيْثُ ذَأَبُهُمُ
الْمَجْلِسُ. وَتُوفِيَ بَعْدَ مَالِكٍ إِلَى سَبْعِ سِنِينَ.

(1) هو ابن الماجشون.

(2) سبق برقم: 11.

(3) كذا بالأصل، ولم أتبين من هو، وأخشى أن يكون مصحفاً.

(4) سبق برقم: 16.

(5) هو بمعنى الصحيفة. لسان العرب، مادة: طمر (502/4).

(6) ذكر هذه الحكاية مختصرة القاضي عياض في ترتيب المدارك (7/3).



100. وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ⁽¹⁾، عَاشَ بَعْدَ مَالِكٍ سِتِّ سِنِينَ فِيمَا رَوَيْنَا عَنْ أَبِي مُضْعَبٍ الزُّهْرِيِّ. وَكَانَ مِنْ أَعْلَامِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَلَهُ مُرَاجَعَاتٌ رَاجِعَةٌ فِيهَا مَالِكًا فِي الْخَلَوَاتِ. وَكَانَ مَالِكٌ يَسْتَرْجِحُهُ، فَروينا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا بِالْمَدِينَةِ فِي مَسْأَلَةٍ، فَقَالَ مَالِكٌ: مَا يَقُولُ فِيهَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ؟ أَمَا إِنَّهُ لَفَقِيهٌ. وَأَرْوَى النَّاسَ عَنْهُ: مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ⁽²⁾، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ الزُّبَيْرِيِّ⁽³⁾، لِذَلِكَ يَنْصُصُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ مَذَاهِبَهُ⁽⁴⁾ فِي «الْوَاضِحَةِ» عَنْهُمْ، فِيمَا أَخْبَرَنَاهُ تَمِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ⁽⁵⁾ عَنِ الْمَغَامِيِّ⁽⁶⁾ / عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ بِالْوَاضِحَةِ.

[1/2]

101. وَعُثْمَانُ بْنُ عِيسَى بْنِ كِنَانَةَ⁽⁷⁾، عَاشَ بَعْدَ مَالِكٍ سِتِّ سِنِينَ، وَكَانَ أَبْسَطَ الْجَوَابِ []⁽⁸⁾ مُنَازَرَةً، وَأَهْدَاهُمْ مَحَجَّةً. وَكَانَ مَالِكٌ يَحْضُرُ بِهِ مُنَازَرَةَ أَبِي يُوسُفَ⁽⁹⁾ بَيْنَ يَدَيِ الرَّشِيدِ⁽¹⁰⁾.

(1) سبق برقم: 6.

(2) في الأصل: «الملك»، وهو تحريف. وقد سبق برقم: 13.

(3) سبق برقم: 15.

(4) يعني عبد العزيز بن أبي حازم.

(5) هو أبو العباس تميم بن أبي العرب محمد بن أحمد بن تميم القيرواني، مات سنة 371 هـ. معالم الإيمان (3/ 97).

(6) سبق برقم: 83.

(7) سبق برقم: 8.

(8) طمس بالأصل بمقدار كلمتين.

(9) هو أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الكوفي، صاحب أبي حنيفة، مات سنة 182 هـ. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء (ص 329 - 331).

(10) ذكر هذا الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 146 - 147).

102. أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ الْمُؤَمَّلِ ⁽¹⁾ الْحَافِظُ بِمِصْرَ، بِإِسْنَادٍ ذَكَرَهُ أَنَّ الرَّشِيدَ ⁽²⁾ [مَالِكًا لِمُنَازَرَةِ أَبِي يُوسُفَ، فَقَالَ لِلرَّسُولِ: قُلْ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ: أَجِيءُ وَخِدِي، أَوْ أَجِيءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّيْتُ؟ فَقَالَ الرَّشِيدُ: بِمَنْ أَحَبَّ مِنْ أَصْحَابِهِ. فَدَخَلَ مَالِكٌ وَمَعَهُ ابْنُ كِنَانَةَ، فَلَمَّا أَطْمَأَنَّ بِهِ الْمَجْلِسُ قَالَ أَبُو يُوسُفَ: أَفْتِنَا فِي الْقِسَامَةِ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ. فَقَالَ مَالِكٌ: أَفْتِهِ يَا ابْنَ كِنَانَةَ. فَغَضِبَ أَبُو يُوسُفَ، وَقَالَ: أَسْأَلُكَ وَتُحِيلُ عَلَى ابْنِ كِنَانَةَ. يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قُلْ لَهُ يُنَازِرُنِي. فَقَالَ لَهُ مَالِكٌ: أَبِغْتَ إِلَيْهِ مَالِكًا، سَاءَ مَا أَدَبَكَ أَهْلُكَ. فَالْتَفَتَ الرَّشِيدُ إِلَى مَالِكٍ، فَقَالَ لَهُ: وَلِمَ لَا تُنَازِرُهُ أَنْتَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، يُجِيبُهُ ابْنُ كِنَانَةَ، فَإِنْ عَجَزَ أَجَبْتُهُ أَنَا. فَقَالَ لِأَبِي يُوسُفَ: نَازِرِ ابْنَ كِنَانَةَ، فَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: أَفْتِنَا فِي الْقِسَامَةِ يَا ابْنَ كِنَانَةَ. فَقَالَ: أَفْتِي فِيهَا بِمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْأَنْصَارِ ⁽³⁾. فَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: فَمَا تَقُولُ لِقَائِلٍ قَالَ لَهُ: إِنَّمَا أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجَرِّبَهُمْ. فَقَالَ مَالِكٌ: لَا تُجِبْهُ يَا ابْنَ كِنَانَةَ. قَالَ لَهُ الرَّشِيدُ: وَلِمَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، يَحْكُمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحُكْمٍ، ثُمَّ يَزْعُمُ هَذَا أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ يُجَرِّبَهُمْ، كَأَنَّهُ كَانَ لَا عِبَاءَ. قَالَ: فَغَضِبَ الرَّشِيدُ، وَأَمَرَ بِأَبِي يُوسُفَ فَأُخْرِجَ مِنَ الْمَجْلِسِ.

103. وَلِعُثْمَانُ بْنُ كِنَانَةَ اخْتِيَارَاتٌ فِي الرَّأْيِ يُخَالِفُ بِهَا قَوْلَ مَالِكٍ. مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يَرَى الْكَلَامَ فِي الصَّلَاةِ سَاهِيًا مُفْسِدًا لِلصَّلَاةِ، (و) ⁽⁴⁾ أَنَّ حَدِيثَ ذِي الْيَدَيْنِ ⁽⁵⁾ عِنْدَهُ

(1) هو أبو القاسم عمر بن المؤمل الطرسوسي الحافظ، لم أجد له ترجمة، ويرد ذكره ضمن شيوخ المترجمين كما في تاريخ علماء الأندلس (1/ 203) على سبيل المثال.

(2) طمس بالأصل بمقدار كلمة. ولعلها «دعا» أو بمعناها.

(3) هو حديث سهل بن أبي حثمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رواه مالك في الموطأ، كتاب القسامة، باب تبدئة أهل الدم في القسامة، (2/ 877).

(4) زيادة يقتضيها السياق.

(5) رواه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مالك في الموطأ، كتاب الصلاة، باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهيا، رقم: 58، (1/ 93).



عَلَى الْخُصُوصِ. وَيَرَى أَيْضًا أَنَّ مَنْ تَرَكَ الْإِقَامَةَ عَامِدًا أَنَّ صَلَاتَهُ لَا تُجْزِيهِ، وَأَنَّ عَلَيْهِ
الْإِعَادَةَ⁽¹⁾. وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ مِمَّا يُخَالِفُ بِهِ أَصُولَ مَالِكٍ.

104. وَدَاوُدُ بْنُ زَنْبَرٍ، وَيُقَالُ: ابْنُ أَبِي زَنْبَرٍ. وَهُوَ مِنْ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ فِي مِثْلِ سَنِّ ابْنِ
كِنَانَةَ وَنُظَرَائِهِ. كَانَ قَلِيلَ الْكَلَامِ فِي الْفِقْهِ. ظَهَرَتْ لَهُ إِلَى الْمَغْرِبِ سُؤَالَاتٌ سَأَلَ عَنْهَا
مَالِكًا. وَكَانَ مَالِكٌ يَخْتَصُّهُ، وَيَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فِي مُهِمَّاتِهِ، وَيَجْعَلُهُ سَفِيرًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَغْيَانِ
أَهْلِ الْمَدِينَةِ إِذَا اعْتَذَرَ مِنْ إِهْمَالِ تَعْزِيَةٍ، أَوْ شُهُودِ وَلِيْمَةٍ، أَوْ تَهْنِئَةٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. وَكَانَ
يَقُولُ: دَاوُدُ أَعْقَلَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

105. أَخْبَرَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِإِسْنَادٍ ذَكَرَهُ مِنْ طَرِيقِ يُوسُفَ بْنِ يَحْيَى
الْمَغَامِي قَالَ: قَالَ دَاوُدُ بْنُ زَنْبَرٍ: لَمَّا شَكَا النَّاسُ الْجَوْرَ أَيَّامَ الْمَنْصُورِ كَتَبَ أَهْلُ الْيَمَنِ
وَأَهْلُ مِصْرَ وَالشَّامِ وَالْعِرَاقَيْنِ⁽²⁾ إِلَى الْعُمَرِيِّ الزَّاهِدِ⁽³⁾، يُحَرِّضُونَهُ عَلَى الْقِيَامِ عَلَى
الْمَنْصُورِ، وَقَالُوا لَهُ: نَحْنُ نُبَايِعُكَ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ. فَلَمَّا تَوَاتَرَتْ الْكُتُبُ عَلَيْهِ وَقَعَ فِي
قَلْبِ الْعُمَرِيِّ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ أَقْلَقَهُ، وَكَانَ خَارِجَ الْمَدِينَةِ، فَقَدِمَ وَأَرْسَلَ إِلَيَّ بَعْدَ الْعِشَاءِ
الْآخِرَةِ، فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ لِي: قَدْ رَأَيْتُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ مُجْمِعِينَ أَنَّكَ أَرْجَحُهُمْ عَقْلًا،
وَأَصَحَّهُمْ عُقْدَةً، وَإِنِّي دَعَوْتُكَ لِأَمْرِ دَهَانِي وَأَهْمَنِي. قَالَ دَاوُدُ: ثُمَّ قَصَّ عَلَيَّ أَمْرَ
الْكُتُبِ الْمَتَوَاتِرَةِ عَلَيْهِ مِنَ الْأَقْطَارِ، وَمَا أَرَادَهُ مِنَ الْقِيَامِ عَلَى الْمَنْصُورِ، وَالْإِجَابَةِ إِلَى
الْبَيْعَةِ لِنَفْسِهِ، ثُمَّ قَالَ لِي: اذْهَبِ الْآنَ فِي هَذَا الْوَقْتِ إِلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَقُصِّ عَلَيْهِ
عَنِّي هَذَا الشَّأْنَ - وَكَانَ الَّذِي بَيْنَهُمَا مُتَبَاعِدًا - وَقُلْ لَهُ: هَلْ يَجُوزُ لِي الْقِيَامُ لِتَغْيِيرِ هَذَا

(1) النوادر والزيادات (1/160).

(2) العراقان: الكوفة والبصرة. الروض المعطار (ص 410).

(3) هو أبو عبد الرحمان عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري الزاهد، مات سنة 184 هـ. تقريب التهذيب (ص 523).



الظالم، أم هل يحل لي القعود عن هذا الأمر وأنا مُستطيع له؟ فمهما أجابك به مالك من جواب؛ فلا تقبله منه إلا بحجة، فإنني لا أقبله منك إلا بحجة عنه. قال داود: فجئت مالكاً للوقت، فاستأذنت، فأذن لي، وقال: ما أزعجك في هذا الوقت، فقصصت عليه قصة العمري. فقال مالك: قل له عني: لا أرى لك القيام في هذا الأمر. فقلت له: إنه لا يقبل منك إلا بحجة، فما حجتك؟ قال: قل له: إن عمر بن عبد العزيز كان رجلاً رشيداً، وإن الناس ارتضوا سيرته، ثم لما احتضر قال: لو كان إلي من هذا الأمر شيء أطيعه؛ لجعلت الخلافة في عنق هذا الأعمش، يعني القاسم بن محمد⁽¹⁾، ولكنني أخاف أن تُسفك الدماء دون ذلك، لأن بني أمية لا تدع هذا الأمر لغيرها حتى تُسفك فيه الدماء. قال مالك: وأنا أرى أن بني العباس لا تدع هذا الأمر للعمري حتى يُسفك فيه الدماء، فيكون الفساد الذي أراد العمري إصلاحه وإزالته أكثر وأعظم؛ فلا أرى له أن يقوم لهذا الأمر. قال داود: فرجعت إلى العمري في الوقت، فأخبرته بقول مالك وحجته. فقال: صدق مالك ونصح، وما قدم إلا لفضله. ثم انصرف إلى موضعه، وأقبل على عبادته، ومزق الكتب، ولم يُجب عليها.

باب الحكاية عن الطبقة الثانية من أصحاب مالك

وأصحاب نظرائه بالمدينة /

106. وَمِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ [الصَّائِغُ، مَوْلَى] ⁽²⁾ بَنِي مَخْرُومٍ ⁽³⁾. كَانَ أَحْفَظَهُمْ عَنْ مَالِكٍ، وَأَعْرَفَهُمْ لِأَغْرَاضِهِ وَمَذَاهِبِ قُرْنَائِهِ.

(1) هو أبو محمد القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي، أحد الفقهاء السبعة، مات سنة 106 هـ.

تقريب التهذيب (ص 794). وكان ضريراً كما في التعديل والتجريح للباقي (3/ 1198).

(2) طمس بالأصل، ولعله ما أثبت.

(3) سبق برقم: 10.



107. أَخْبَرَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ [مُحَمَّدِ ابْنِ اللَّبَادِ⁽¹⁾] قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى⁽²⁾ [بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: سَمِعْتُ سَحْنُونَ بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ نَافِعِ الصَّائِغِ يَقُولُ: صَحِبْتُ مَالِكًا أَرْبَعِينَ سَنَةً، مَا كَتَبْتُ عَنْهُ شَيْئًا. قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: إِنَّمَا كَانَ حِفْظًا نَحْفَظُهُ⁽³⁾].

108. وَفِي رِوَايَتِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعِ الصَّائِغِ صَاحِبُ رَأْيٍ مَالِكٍ، وَكَانَ مُفْتِيَّ الْمَدِينَةِ. وَتَفَقَّهَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ بِمَالِكٍ وَنُظَرَائِهِ⁽⁴⁾. وَقَالَ: مُعَوَّلُهُ عَلَى مَالِكٍ.

109. وَقَدْ انْفَرَدَ عَنْهُ بِرِوَايَاتٍ نَوَادِرَ. مِنْهَا جَوَازُ قِرَاءَةِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي الْمَكْتُوبَةِ، رَوَاهَا عَنْهُ سَحْنُونَ بْنُ سَعِيدٍ⁽⁵⁾. وَهُوَ الَّذِي رَوَى عَنْ مَالِكٍ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ. وَتُوفِيَ سَنَةً سِتٍّ وَثَمَانِينَ⁽⁶⁾ فِيمَا حَدَّثَنَاهُ تَمِيمٌ عَنْ أَبِيهِ⁽⁷⁾ فِي «تَارِيخِ الْمَدَنِيِّينَ».

110. وَمُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْمَخْزُومِي⁽⁸⁾، وَكَانَ يُكْنَى أَبَا هِشَامٍ، مِنْ أَوْرَعِ أَصْحَابِ

(1) هو أبو بكر محمد بن محمد، ابن اللباد الإفريقي، سمع من يحيى بن عمر، وعليه معوله، مات سنة 333 هـ. معالم الإيمان (3/ 21-27).

(2) طمس بالأصل، ولعله ما أثبت بقرائن كثيرة.

(3) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 147).

(4) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 147). وانظر سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل (ص 226)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/ 184).

(5) كما رواها عنه يحيى بن يحيى الليثي كما في الإنصاف لابن عبد البر (ص 294).

(6) يعني ومئة.

(7) هو أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي، مات سنة 333 هـ. معالم الإيمان (3/ 36-38).

(8) سبق برقم: 11.

مَالِكِ الْمَدِينِيِّ، وَأَسَدُهُمْ طَرِيقَةً، عَارِفٌ بِالْأُصُولِ الْمَدِينِيَّةِ الْقَدِيمَةِ، كَثِيرُ الْعِلْمِ، حَسَنُ الْاخْتِيَارِ إِذَا خَالَفَ مَالِكًا، تُشَبِّهُ مَسَائِلُهُ مَسَائِلَ ابْنِ نَافِعِ الصَّائِغِ، وَلَهُ رَوَايَاتٌ يَنْفَرِدُ بِهَا عَنْ مَالِكٍ.

111. وَفِي بَعْضِ الْحِكَايَاتِ: كَانَ مَالِكٌ إِذَا دَخَلَ عَلَى الرَّشِيدِ؛ دَخَلَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ: الْمَغِيرَةُ عَنْ يَمِينِهِ، وَابْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ يَسَارِهِ⁽¹⁾. وَتَفَقَّهَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ بِمَالِكٍ وَأَقْرَانِهِ. وَكَانَ الْمَدَارُّ عَلَى مَالِكٍ.

112. مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَطْرَفٍ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، أَبُو مُضْعَبٍ الْأَصَمُّ⁽²⁾. صَحِبَ مَالِكًا عَشْرِينَ سَنَةً، فَتَفَقَّهَ بِهِ، وَبَعَثَ الْعَزِيزُ ابْنَ الْمَاجِشُونِ، وَابْنُ أَبِي حَازِمٍ، وَابْنُ دِينَارٍ، وَابْنُ كِنَانَةَ، وَالْمُغِيرَةُ. وَكَانَ مِنْ خَوَاصِّ مَالِكٍ. وَكَانَتْ نُصُوصُ مَسَائِلِهِ عَنْ مَالِكٍ عَلَى نَحْوِ مَسَائِلِ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْهُ.

113. وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَاجِشُونِ، أَبُو مَرْوَانَ⁽³⁾. تَفَقَّهَ بِأَبِيهِ، وَبِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَابْنِ أَبِي حَازِمٍ، وَابْنِ دِينَارٍ، وَابْنِ كِنَانَةَ، وَالْمُغِيرَةَ. وَيَعْتَمِدُ عَلَى أَكْثَرِ قَوْلِ مَالِكٍ.

114. أَخْبَرَنَا تَمِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ فِي «تَارِيخِ الْمَدِينِيِّينَ» قَالَ: كَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَسْوَدًا، عَمِيَ بِأَخْرَةٍ. وَفِي رَوَايَةٍ غَيْرِهِ: كَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ جَمِيلَ الْوَجْهِ، فَخَافَ عَلَيْهِ أَبُوهُ أَيَّامَ الصَّبَا مِنْ مَرَادَةٍ⁽⁴⁾ الْمَدِينَةِ، فَأَزْعَجَهُ إِلَى خُؤُولَتِهِ مِنْ كَلْبٍ بِالْبَادِيَةِ⁽⁵⁾، فَكَانَ عِنْدَهُمْ حَتَّى تَلَاحَقَ، فَتَأَدَّبَ بِالْفَاطِ الْأَعْرَابِ، وَكَانَ فَصِيحًا []⁽⁶⁾.

(1) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 147).

(2) سبق برقم: 13.

(3) سبق برقم: 14.

(4) المرادة مصدر مَرَدَ، وهي العتو والشدة. لسان العرب، مادة: مرد، (3/ 400)، وفي الصحاح (2/ 538): «المراد العاتي، وقد مَرَدَ الرجل - بالضم - مَرَادَةً، فهو مراد ومريد»، والمقصود فساق المدينة.

(5) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 148)، بلا سبب الخوف المذكور، والمراد أنه بعثه إلى أخواله من قبيلة كلب بالبادية.

(6) كلمة غير واضحة في الأصل.



115. وفي بعض الروايات: (كان)⁽¹⁾ عبدُ المَلِكِ إِذَا (ذَاكَرُهُ)⁽²⁾ الشَّافِعِيُّ؛ لَمْ يَعْرِفِ النَّاسُ كَثِيرًا مِمَّا يَقُولَانِ، لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ كَانَ قَدْ تَأَدَّبَ بِهَذَا فِي الْبَادِيَةِ⁽³⁾.

116. وأخبرنا عليُّ بنُ الحسنِ⁽⁴⁾ بِدِمَشْقَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَرْوَانَ الْحَافِظُ⁽⁵⁾ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ بْنُ زِيَادٍ⁽⁶⁾ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا يَزِيدَ الْمَدَنِيَّ⁽⁷⁾ يَقُولُ: حَضَرْتُ مَجْلِسَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَجَاءَهُ الشَّافِعِيُّ الْمُطَّلِبِيُّ، فَسَأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَأَجَابَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَأَجَابَهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ فَأَجَابَهُ، ثُمَّ خَلَفَ لَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بِمَسْأَلَةٍ مِنَ السُّنَّةِ. فَقَالَ: لَا يَا أَبَا مَرْوَانَ، إِنَّمَا (جِئْتُ)⁽⁸⁾ لِأَسْأَلَ، وَلَا أَسْأَلُ؛ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَلَكَ ذَلِكَ، وَلَكَ ذَلِكَ، وَلَكَ ذَلِكَ. قَالَ أَبُو يَزِيدَ: فَمَا شَبَّهْتَهُ بَيْنَ يَدَيَّ عَبْدِ الْمَلِكِ إِلَّا (كَالْعَصِيفِيرِ)⁽⁹⁾ إِذَا قَبِضَ عَلَيْهِ الْبَازِي.

117. وفي بعض الروايات: كَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ إِذَا نَاطَرَ الشَّافِعِيَّ؛ حَمَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ الْمَلِكِ يَسْتَصْغِرُ حِفْظَهُ. فَيَقُولُ الشَّافِعِيُّ: اللَّهُ اللَّهُ يَا أَبَا مَرْوَانَ، فَإِنَّمَا نَحْنُ يَدٌ وَاحِدَةٌ.

(1) في الأصل: «كل»، والصواب ما أثبت.

(2) في الأصل: «ذكره»، والصواب ما أثبت.

(3) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 148).

(4) هو أبو القاسم علي بن الحسن بن رجاء بن طعان المحتسب، مات سنة 376 هـ. تاريخ دمشق (41/321-323).

(5) هو أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمان بن عبد الملك بن مروان القرشي، مات سنة 318 هـ أو التي بعدها. تاريخ دمشق (7/25-27).

(6) ورد ذكره في بعض الأسانيد كما في ذكر أخبار أصبهان (1/161)، ولم أجد له ترجمة.

(7) لم أتبين من هو، وبمن يكنى وينسب كذلك من غير طبقته كثير.

(8) في الأصل: «حيث»، ولعل الصواب ما أثبت.

(9) في الأصل: «كالصفيير». ولعل الصواب ما أثبت.

118. وَأَخْبَرَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدِ الطَّرْزِيِّ الْحَاكِمُ⁽¹⁾ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَحْنُونَ قَالَ: كَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ يَعْتَمِدُ عَلَى رَأْيِ أَبِيهِ، وَيُفَضِّلُهُ عَلَى مَالِكٍ قَبْلَ خُرُوجِ أَبِيهِ إِلَى الْعِرَاقِ، فَلَمَّا خَرَجَ أَبُوهُ أَقْبَلَ هُوَ عَلَى اللَّعِبِ بِالْمَدِينَةِ، وَضَيَّعَ طَلَبَ الْعِلْمِ، فَدَخَلَ يَوْمًا عَلَى مَالِكٍ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، الْمَرْأَةُ إِذَا تَزَوَّجَتْ عَلَى شَرْطٍ (إِنْ نَكَحَ)⁽²⁾ عَلَيْهَا الزَّوْجُ؛ فَهِيَ بِالْخِيَارِ، فَلَمَّا تَمَّ الْعَقْدُ؛ (قَالَتْ)⁽³⁾: أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ اخْتَرْتُ الْآنَ نَفْسِي (بِالْفِرَاقِ)⁽⁴⁾ ثَلَاثًا إِنْ نَكَحَ عَلَيَّ. فَقُلْتُ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ: إِنْ الْفِرَاقُ مَاضٍ لَهَا، وَلَا تَسْتَأْنِفُ الْخِيَارَ إِنْ نَكَحَ عَلَيْهَا، وَلَكِنْ يَلْزُمُهَا مَا قَدْ قَضَيْتُهُ مَتَى نَكَحَ عَلَيْهَا. ثُمَّ قُلْتُ فِي الْأَمَةِ تَنْكِحُ الْعَبْدَ عَلَى شَرْطٍ إِنْ أُعْتِقَتْ وَهِيَ فِي عِصْمَتِهِ؛ أَنَّهَا بِالْخِيَارِ، فَلَمَّا تَمَّ الْعَقْدُ؛ قَالَتْ: أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ اخْتَرْتُ الْآنَ نَفْسِي: إِنْ أُعْتِقْتُ أَنْ ذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ، وَلَا يَدُّ لَهَا مِنْ اسْتِئْثَافِ الْخِيَارِ بَعْدَ الْعِتْقِ. / [1/3]: فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلَيْكَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ قَالَ: فَسَكَتَ عَنْهُ مَالِكٌ، فَرَاغَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ، وَكَانَ عَلَيْهِ [5]، [فَقَالَ لَهُ: أَتَعْرِفُ] [6] دَارَ قُدَامَةَ؟ فَتَسَوَّرَ عَبْدُ الْمَلِكِ، وَجَمَعَ ثِيَابَهُ، وَقَامَ خَجَلًا، وَانْقَطَعَ مِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ خَمْسَةَ أَعْوَامٍ. وَذَلِكَ أَنَّ دَارَ قُدَامَةَ كَانَتْ مَجْمَعًا لِلْمُقَامِرِينَ بِالْحَمَامِ، وَكَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ رُبَّمَا شَاهِدَهُمْ، فَلَمَّا جَاءَهُ نَعْيُ أَبِيهِ مِنَ الْعِرَاقِ؛ قَالَ: لَا سَبِيلَ إِلَى التَّخَلُّفِ عَنْ مَالِكٍ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا بَصُرَ بِهِ مَالِكٌ؛ قَالَ:

(1) هو أبو القاسم محمد بن محمد بن خالد الطرزقي القيسي، مات سنة 317 هـ. معالم الإيمان (11-9/3).

(2) في الأصل: «انكح»، ولعل الصواب ما أثبت.

(3) في الأصل: «فقالت»، ولعل الصواب ما أثبت.

(4) في الأصل: «بالراق»، ولعل الصواب ما أثبت.

(5) طمس في الأصل بمقدار كلمتين.

(6) طمس في الأصل، استدركته من ترتيب المدارك (3/139).



أَفْسَحُوا لِعَبْدِ الْمَلِكِ، فَرَحَّبَ بِهِ، وَأَجْلَسَهُ إِلَى جَنْبِهِ عَلَى يَمِينِهِ؛ ثُمَّ قَالَ لَهُ: أَرْضَيْتَ يَا أَبَا مَرْوَانَ؟ فَقَالَ: رَضِيتُ. ثُمَّ اسْتَبَصَرَ فِي رَأْيِ مَالِكٍ، وَتَرَكَ عَوِيصَاتِ أَبِيهِ عَبْدِ الْعَزِيزِ. (فَكَانَ) ⁽¹⁾ يُفَضِّلُ مَالِكًا بَعْدُ عَلَى أَبِيهِ فِي الرَّأْيِ فِي أَكْثَرِ مَذَاهِبِهِ. وَلَهُ أَصُولٌ تُعَارِضُ الْمَشْهُورَ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ.

119. وَرَوَيْنَا أَنَّ مَالِكًا كَانَ يَأْمُرُهُ بِمُنَاطَرَةِ أَهْلِ الْعِرَاقِ. وَكَانَ يَخْرُجُ بِهِ إِلَى الْبَطْحَاءِ، فَلَا يَبْرُحُ وَالنَّاسُ مَعَهُ حَتَّى يَفْلُجَ ⁽²⁾ عَلَى الْخَصْمِ.

120. وَفِي رَوَايَةِ الْمَغَارِبَةِ: كَانَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يُسَمُّونَ عَبْدَ الْمَلِكِ فِي زَمَانِهِ: مَالِكُ الصَّغِيرُ.

121. وَفِي رَوَايَتِهِمْ أَنَّ سَحْنُونًا ⁽³⁾ هَمَّ فِي آخِرِ عُمُرِهِ بِاللَّحَاقِ بِعَبْدِ الْمَلِكِ لِيَعْرِضَ عَلَيْهِ مَا صَنَّفَهُ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ، ثُمَّ يَعْتَمِدَ عَلَى قَوْلِ عَبْدِ الْمَلِكِ، فَيُصَحِّحَ مَا يُصَحِّحُهُ، وَيُبْطِلَ مَا يُبْطِلُهُ. وَذَلِكَ أَنَّ سَحْنُونَ فِي آخِرِ أَيَّامِهِ كَتَبَ فِي (حَوَاشِي) ⁽⁴⁾ كُتِبَ الْمُصَنَّفَةُ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ عَلَى مَا لَا يُخَصِّي مِنَ (الْمَسَائِلِ) ⁽⁵⁾: مَسْأَلَةٌ سُوءٍ، مَسْأَلَةٌ سُوءٍ ⁽⁶⁾. وَفِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ يَكْتُبُ: انْظُرْ، انْظُرْ. وَفِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ: اطْرَحْ، اطْرَحْ. هَذَا وَنَحْوُهُ مَوْجُودٌ فِي أُمِّهِاتِ الْأَصُولِ الصَّحِيحَةِ عَنْ سَحْنُونَ.

(1) فِي الْأَصْلِ: «فَقَالَ»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَ.

(2) فَلَجَ الرَّجُلَ عَلَى خَصْمِهِ إِذَا ظَفَرَ وَفَازَ. لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ: فَلَجَ، (2/346).

(3) سَحْنُونَ يَجُوزُ فِيهِ الصَّرْفُ وَالْمَنْعُ لِلْعِلْمِيَّةِ وَشَبَّهِ الْعِجْمَةِ. كَذَا فِي حَاشِيَةِ الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ لِأَلْفِيَةِ مَالِكٍ (1/141).

(4) فِي الْأَصْلِ: «حَوَاشٍ».

(5) فِي الْأَصْلِ: «السَّائِلِ»، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَ.

(6) انْظُرْ مِثَالًا عَلَى ذَلِكَ فِي الذَّخِيرَةِ لِلْقُرَافِيِّ (5/348).

122. وَفِيمَا رَوَيْنَا أَنَّ يَحْيَى بْنَ (أَكْثَمَ) ⁽¹⁾ سُئِلَ: كَيْفَ رَأَيْتَ عَبْدَ الْمَلِكِ بِالْمَدِينَةِ؟ فَقَالَ: رَأَيْتُ بَحْرًا لَا تُكَدِّرُهُ الدَّلَاءُ ⁽²⁾. وَلَكِنِّي مَا رَأَيْتُ لَهُ سَأَلَةً. قِيلَ لَهُ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: لَا يَفْهَمُونَ عَنْهُ.

123. وَأَخْبَرَنَا حَمِيدُ بْنُ الْفَيَّاضِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ الْمَتَّابِ ⁽³⁾ قَالَ: سَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِسْحَاقَ الْقَاضِي يَقُولُ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ الْمُعَدَّلِ يَقُولُ: كُلَّمَا تَذَكَّرْتُ أَنَّ التُّرَابَ يَأْكُلُ لِسَانَ عَبْدِ الْمَلِكِ؛ صَغُرَتِ الدُّنْيَا فِي عَيْنِي ⁽⁴⁾.

124. وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّوَّاقِ ⁽⁵⁾ الْمَالِكِيُّ (بِالْقَيْرَوَانِ) ⁽⁶⁾ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ بْنَ شُعْبَانَ الْقُرْطُبِيَّ ⁽⁷⁾ بِمَضَرَ يَقُولُ: سُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ الْمُعَدَّلِ، فَقِيلَ

(1) في الأصل: «أكثم»، والصواب ما أثبت. وهو أبو محمد يحيى بن أكثم بن محمد التميمي، مات سنة 242هـ أو التي بعدها. تقريب التهذيب (ص 1049).

(2) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 148).

(3) اختلف في اسمه كثيرا، فذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 166) هكذا: «أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن المتتاب القاضي، ولي قضاء مدينة رسول الله ﷺ من جهة المقتدر بالله. تفقه بإسماعيل». وقال القاضي عياض: «أبو الحسن بن المتتاب، واسمه عبد الله بن المتتاب بن الفضل بن أيوب البغدادي... من أصحاب القاضي إسماعيل، وبه تفقه...». ترتيب المدارك (5/ 1-2).

(4) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 148).

(5) لم أجد له ترجمة. والزواق هكذا في الأصل، وقد أُطْلِقَ أيضا على عبد الواحد بن فتوح، قال الصفدي: «وهو كتابي، نشأ بتونس، وبها تأدب». ثم نقل ترجمته من أنموذج الزمان في شعراء القيروان لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت 463هـ). الوافي بالوفيات (19/ 179). قلت: وكتابُ ابنِ رشيق في حكم المفقود، وقد حدثنا أستاذنا العلامة المقرئ الدكتور عبد الهادي حميتو الأسفي أنه وقف عليه ورآه مصادفة في الخزانة الأزاريفية بالسوس الأقصى، غير أنه لما رجع إليه مرة أخرى، لم يجده. فالله أعلم بمصيره.

(6) في الأصل: «بالقروان»، والصواب ما أثبت.

(7) هو أبو إسحاق محمد بن القاسم بن شعبان المصري، يعرف بابن القرطبي (ت 355هـ). ترتيب المدارك (5/ 274-275).



لَهُ: أَيْنَ لِسَانُكَ مِنْ لِسَانِ أَسْتَاذِكَ عَبْدِ الْمَلِكِ؟ فَقَالَ: كَانَ لِسَانُ عَبْدِ الْمَلِكِ إِذَا تَعَايَا أَحْيَى مِنْ لِسَانِي إِذَا تَحَايَا⁽¹⁾.

125. وَتُوفِيَ عَبْدُ الْمَلِكِ سَنَةً ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَمِئَتَيْنِ.

126. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ الزُّبَيْرِ الزُّبَيْرِيُّ، يُكْنَى أَبَا بَكْرٍ⁽²⁾. مِنْ فُقَهَاءِ أَصْحَابِ مَالِكٍ، قَلِيلُ الْكَلَامِ فِي الْفِقْهِ، حَسَنُ النَّقْلِ، مِنْ ضَرْبِ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، إِلَّا أَنَّ مُطَرِّفًا أَشَدُّ مِنْهُ تَبَحُّرًا فِي الْعِلْمِ.

127. وَلِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعِ هَذَا نَوَادِرُ (يَنْفَرِدُ)⁽³⁾ بِهَا عَنْ مَالِكٍ، مِنْهَا أَنَّ الْإِمَامَ يَقُولُ: آمِينَ، كَمَا يَقُولُ الْمَأْمُومُ، وَوَافَقَهُ فِي الرَّوَايَةِ عَنْ مَالِكِ ابْنُ الْمَاجِشُونَ⁽⁴⁾؛ وَهُوَ مِنْ مَشَائِخِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ، وَهُوَ مِنْ أئِمَّةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ الثِّقَاتِ فِي شَرْطِ الصَّحِيحِ⁽⁵⁾.

128. وَمَعْنُ بْنُ عِيسَى الْقَرَّازُ، أَبُو يَحْيَى مَوْلَى أَشْجَعٍ⁽⁶⁾. وَهُوَ مِنْ الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ اعْتَمَدُوا عَلَى مَالِكٍ، وَلَمْ يَتَّصِدَّرْ لِلْفَتْوَى عَلَى نَحْوِ طَرِيقَةِ ابْنِ نَافِعِ الزُّبَيْرِيِّ فِي الْفِقْهِ، إِلَّا أَنَّهُ مِنْ أَقْرَانِ ابْنِ وَهْبٍ فِي السَّنِّ.

(1) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 148). والمعنى أن لسان عبد الملك إذا عيى أحيى لسان ابن المعذل إذا حيى.

(2) سبق برقم: 15.

(3) في الأصل: «يفرد»، ولعل الصواب ما أثبت.

(4) النوادر والزيادات (1/ 180).

(5) قال أبو بكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: صدوق ليس به بأس، وقال البخاري: أحاديثه معروفة، وقال أبو حاتم: سمع من مالك أحاديث معروفة، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات. تهذيب الكمال للمزي (16/ 205).

(6) سبق برقم: 12.

129. وَرَوَيْنَا عَنْ عَلِيِّ بْنِ (الْمَدِينِيِّ) ⁽¹⁾ قَالَ: أَخْرَجَ إِلَيْنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى أَرْبَعِينَ أَلْفَ مَسْأَلَةٍ كَتَبَهَا مِمَّا سَمِعَ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ ⁽²⁾، فَكَانُوا يَتَعَجَّبُونَ مِنْ كَثَرَةِ مَا حَفِظَهُ مِنْ قَوْلِهِ.

130. وَرَوَيْنَا عَنْ أَبِي مُضْعَبٍ الزُّهْرِيِّ قَالَ: كَانَ مَعْنُ بْنُ عِيسَى يَخْتَصُّ بِمَالِكٍ دُونَنَا، وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَتَوَسَّدُ عَتَبَةَ الْبَابِ، فَلَا يَلْفِظُ مَالِكُ بِشَيْءٍ إِلَّا كَتَبَهُ ⁽³⁾.

131. وَفِي بَعْضِ الْحِكَايَاتِ أَنَّ مَعْنُ بْنَ عِيسَى كَانَ رَيْبَ مَالِكٍ، وَهُوَ الَّذِي قَرَأَ الْمَوْطَأَ عَلَى مَالِكٍ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الرَّشِيدِ وَبَنِيهِ ⁽⁴⁾.

132. وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، يُكْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ⁽⁵⁾. مِنْ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ الْمَتَأَخِّرِينَ، كَثِيرُ الْمَسَائِلِ عَنْ مَالِكٍ، قَلِيلُ الشَّوَاذِ فِيمَا يَرْوِيهِ مِنْهَا، وَلَهُ رَأْيٌ حَسَنٌ فِي خِلَالِ مَا يَرْوِيهِ، وَهُوَ مِمَّنْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّ إِجْمَاعَ أَهْلِ [الْمَدِينَةِ] ⁽⁶⁾ حُجَّةٌ، وَافَقَهُ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ عَنْ مَالِكٍ: أَبُو مُضْعَبٍ الزُّهْرِيُّ. وَكَانَ ابْنُ أُخْتِ مَالِكٍ، وَصِهْرُهُ عَلَى بَنْتِهِ. [3/ب] وَتُوفِّيَ / سَنَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِئَتَيْنِ.

133. وَيَخْيَى بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْهُدَيْرِيُّ ⁽⁷⁾. مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، مِنْ ضُرَبَاءِ

(1) في الأصل: «المدني»، والصواب ما أثبت. وهو أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي، ابن المدني (ت 234 هـ). تقريب التهذيب (ص 699).

(2) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 149).

(3) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 148).

(4) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 148 - 149).

(5) سبق برقم: 17.

(6) سقط من الأصل.

(7) سبق برقم: 16.



عبد الملك، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ رِيَّاسَةٌ، وَلَهُ رِوَايَاتٌ عَنْ مَالِكٍ نَوَادِرُ، رَوَاهَا عَنْهُ هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّهْرِيُّ أَبُو يَحْيَى الْقَاضِي⁽¹⁾.

134. وَسَعِيدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ زَنْبَرٍ. مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَلَهُ أَجْزَاءُ مَسَائِلُ سَمِعَهَا مِنْهُ، فِيهَا مَنَاقِبُ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا جَوَازُ بَيْعِ كُلِّبِ الصَّيْدِ؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ عِنْدَ أَئِمَّةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ⁽²⁾.

135. وَأَبُو مُضْعَبٍ الزُّهْرِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ⁽³⁾. مِنْ فُقَهَاءِ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَنُظَرَائِهِ، مُتَأَخِّرٌ، عَاشَ تِسْعِينَ سَنَةً، وَتُوفِيَ مَالِكٌ وَأَبُو مُضْعَبٍ ابْنُ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً، وَهُوَ مِنْ أَعْلَمِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ (بِقَوْلِ)⁽⁴⁾ مَالِكٍ وَنُظَرَائِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَلَهُ رِوَايَاتٌ يَنْفَرِدُ بِهَا عَنْ مَالِكٍ، وَكَانَ جَسُورًا عَلَى الْفُتُوى، شَدِيدًا عَلَى الْمُخَالِفِينَ، لَا يَمَلُّ مُنَاطَرَتَهُمْ.

136. سَمِعْتُ مَيْسِرَةَ بْنَ مُسْلِمٍ الْحَضْرَمِيَّ⁽⁵⁾ بِقَصْرِ زِيَادٍ⁽⁶⁾ بِإِفْرِيقِيَّةٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْجَنْدِيَّ⁽⁷⁾ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا مُضْعَبٍ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ لَا تَزَالُونَ ظَاهِرِينَ عَلَى أَهْلِ الْعِرَاقِ مَا (دُمْتُ)⁽⁸⁾ لَكُمْ حَيًّا⁽⁹⁾.

(1) سبق برقم: 36.

(2) ميزان الاعتدال (2/ 133 - 134).

(3) سبق برقم: 19.

(4) في الأصل: «يقول»، والصواب ما أثبت.

(5) هو أبو بكر ميسرة بن مسلم بن ربيعة الحضرمي القيرواني (ت 373هـ). ترتيب المدارك (6/ 270 - 272). ووقع فيه بدل «ميسرة»: «مسرة».

(6) هذا القصر بناه أبو محمد عبد الرحيم بن عبد ربه الربيعي الزاهد (ت 247هـ). انظر خبر بنائه له في رياض النفوس (1/ 422). وكان ميسرة بن مسلم يحدث أصحابه تحت صومعة هذا القصر كما في رياض النفوس (1/ 422).

(7) هو أبو سعيد المفضل بن محمد بن إبراهيم الجندي (ت 308هـ). لسان الميزان (8/ 140).

(8) في الأصل: «دامت»، والصواب ما أثبت.

(9) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 149).

137. وَفِيمَا رُوِيَنا عَنْ بَعْضِ الْقَرَوِيِّينَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي مُضْعَبٍ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا مُضْعَبٍ الزُّهْرِيَّ فَقِيهَ الْمَدِينَةِ رَجُلًا قَصِيرًا دَمِيمًا، قَدَرَ الْمَنْظَرَةَ جِدًّا، مُجْتَمِعَ الْخَلْقِ، لَهُ لِحْيَةٌ حَقِيرَةٌ، سِنَاطٌ⁽¹⁾ الْعَارِضِينَ. هَذَا وَنَحْوُهُ مِنَ الْمَعْنَى. وَتُوفِيَ أَبُو مُضْعَبٍ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْعَرَبِ سَنَةً اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَمِثَّتَيْنِ.

باب الحكايات عن الطبقة الأولى بمصر من أصحاب مالك

138. عَبْدُ الرَّحِيمِ الْإِسْكَندَرَانِي⁽²⁾. مِنْ أَقْرَانِ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ وَنُظَرَائِهِ، سَمِعَ مِنْ مَالِكٍ، وَتَفَقَّهَ بِرَأْيِهِ فِي الْقَدِيمِ، وَلَهُ مَسَائِلُ وَقَعَتْ فِي الْأُسْمَعَةِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْهُ، وَسَمِعْتُ بَعْضَ الْأَثَمَةِ مِنْ أَصْحَابِنَا يَقُولُ: كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ يَأْخُذُ عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ وَنُظَرَائِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْحَلَ إِلَى مَالِكٍ.

139. وسعيد بن عبد الله المعافري⁽³⁾. هُوَ فِي مِثْلِ سِنِّ عَبْدِ الرَّحِيمِ؛ يَحْكِي عَنْ مَالِكٍ فِي الْأُسْمَعَةِ الْقَدِيمَةِ مَسَائِلَ، رَوَاهَا عَنْهُ ابْنُ وَهْبٍ وَابْنُ الْقَاسِمِ، وَأَخْسِبُ أَنْ أَشْهَبَ قَدْ حَكَى عَنْهُ أَيْضًا.

باب الحكايات عن الطبقة الثانية بمصر من أصحاب مالك

140. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، يُكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ⁽⁴⁾. تَفَقَّهَ بِمَالِكٍ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ، وَابْنُ أَبِي

(1) السِّنَاطُ والسَّنُوط من الرجال، هو الذي تكون له اللحية في الذقن ولا تكون في العارضين. انظر كتاب الجرائيم لابن قتيبة (1/181).

(2) سبق برقم: 20.

(3) سبق برقم: 21.

(4) سبق برقم: 22.

حازم، وابن دينار، والمغيرة، والليث بن (سعيد)⁽¹⁾، وعبد الرحيم، (و)⁽²⁾ سعيد بن عبد الله⁽³⁾.

141. وهو من أئمة الإسلام، كبير، واختار مذهب مالك على كثرة من روى عنهم من العلماء.

142. فروينا عن سحنون بن سعيد قال: سمعت ابن وهب يقول: لقيت من أهل العلم عدداً (كثيراً)⁽⁴⁾، فلولا أن الله تعالى أنقذني بمالك والليث لصللت⁽⁵⁾.

143. ثم قال سحنون: وأنا والله صحبت ابن القاسم وغيره، ثم لقيت ابن وهب، فلولا أن الله أنقذني به لصللت.

144. ولابن وهب اختيارات يخالف فيها مالكاً، ويذهب فيها مذهب غيره من الأئمة، وهي قليلة نادرة؛ يرى النكاح جائزاً بذرهم واحد⁽⁶⁾. ومنها أن من حلف

(1) في الأصل: «سعيد»، والصواب ما أثبت. وهو أبو الحارث الليث بن سعد الفهمي المصري (ت 175 هـ). تقريب التهذيب (ص 817).

(2) في الأصل: «بن»، والصواب ما أثبت. يعني أنه سمع الذين قبله: عبد الرحيم الإسكندراني، وسعيد المعافري.

(3) بعد هذا في الأصل ما نصه: «روينا كل ما تقدم ذكره من أوصافه، فاختصرته. وفيما أخبرني أبو الحسن ابن أبي سعادة بالمغرب أن أباه مرض بمصر، فوجه إلى عبد الرحمان. وكان متعبداً بالإسكندرية يستدعيه وبعث إليه بحمار يركبه، فلما توسط عبد الرحمان الطريق مقبلاً إلى مصر تلقاه نعي أبيه، فاسترجع ونزل عن الحمار، فقليل له: لم نزلت عن الحمار وإنما وجه به أبوك لركبه، فقال: أبي قد مات». انتهى. ولعل الناسخ انتقل نظره، لأن هذا ورد في ترجمة عبد الرحمان بن القاسم العتقي كما سيأتي قريباً، وفيه تمام الحكاية.

(4) في الأصل: «كثراً»، والصواب ما أثبت.

(5) رواه أيضاً ابن عبد البر من طريق ابن وضاح عن الحارث بن مسكين عن ابن وهب. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء (ص 60-61).

(6) النوادر والزيادات (4/ 450).

بِصَدَقَةِ جَمِيعِ مَالِهِ؛ أَنَّهُ يُجْزِيهِ مِنْ ذَلِكَ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ⁽¹⁾. فِي أَخَوَاتٍ لِهَذَا تُوجَدُ فِي كُتُبِهِ وَالْأَسْمَعَةِ عَنْهُ.

145. وَفِي رِوَايَةِ أَهْلِ الْمَغْرِبِ أَنَّ مَالَكًا كَانَ يَكْتُبُ إِلَيْهِ: إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ الْمُفْتِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ⁽²⁾، أَمَّا بَعْدُ، فِي رِسَالَةٍ طَوِيلَةٍ يَذْكُرُ فِيهَا الْقَدَرُ⁽³⁾.

146. [1/4] وَسَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ الْأَبْهَرِيَّ⁽⁴⁾ يَقُولُ: لَمْ يَكْتُبْ مَالِكٌ إِلَى أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ بِالْمُفْتِي إِلَّا لَابْنِ وَهَبٍ.

147. وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: قَالَ مَالِكٌ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ إِمَامٌ⁽⁵⁾.

148. وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ الْأَبْهَرِيَّ يَقُولُ: ابْنُ وَهَبٍ عِنْدَنَا أَوْثَقُ فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْ مَالِكٍ مِنْ ابْنِ الْقَاسِمِ. قُلْتُ لَهُ: مِنْ أَيْنَ قُلْتَهُ؟ قَالَ: لِأَنَّ مَسَائِلَ ابْنِ وَهَبٍ مُؤَرَّخَةٌ فِي يَوْمٍ كَذَا، فِي شَهْرِ كَذَا، فِي سَنَةِ كَذَا، عَلَى أَلْفَاظِ مَالِكٍ، وَمَسَائِلُ ابْنِ الْقَاسِمِ عَلَى لَفْظِ ابْنِ الْقَاسِمِ؛ قَالَ: أَلَا تَرَى فِي الْحِكَايَةِ أَنَّ مَالَكًا قَالَ لَهُ يَوْمًا وَهُوَ يُمْلِي عَلَيْهِ: لَوْ نَفَدَ قِرْطَاسُكَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ لَزِدْتُكَ.

149. وَشَهِدَ لِمَا قَالَهُ الْأَبْهَرِيُّ أَنَّ أَسَدَ بْنَ الْفُرَاتِ لَمَّا انْتَقَلَ عَنْ مَذْهَبِ أَهْلِ الْعِرَاقِ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ؛ قَصَدَ ابْنَ وَهَبٍ، فَعَرَضَ عَلَيْهِ كُتُبَ أَبِي حَنِيفَةَ الْمُصَنَّفَةَ عَلَى أَرَأَيْتَ أَرَأَيْتَ، فَقَالَ لَهُ: اجْعَلِ الْأَجُوبَةَ فِي هَذِهِ الْكُتُبِ عَلَى مَذْهَبِ

(1) انظر النوادر والزيادات (4/ 35).

(2) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 150).

(3) هي من أشهر رسائل الإمام مالك، انظر الكلام عليها في ترتيب المدارك (2/ 90 - 91).

(4) هو أبو بكر محمد بن عبد الله التميمي، شيخ المدرسة المالكية بالعراق، مات سنة 375 هـ، له ترجمة

في ترتيب المدارك (6/ 183 - 192)، والفيصل في مشبه النسبة (1/ 94).

(5) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 150).



مَالِكٍ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ وَهْبٍ: إِنَّ هَذَا مِنَ التَّكَلُّفِ وَالْعَصَبِيَّةِ، وَلَسْتُ أَنْفَرَّغُ لِهَذَا، وَالَّذِي سَمِعْتُ مِنْ مَالِكٍ عِنْدِي، إِنَّ شَيْئًا أُعْطِيَتْكَ، ثُمَّ اصْنَعِ أَنْتَ مَا بَدَأَ لَكَ؛ فَأَنْصَرَفَ عَنْهُ أَسَدٌ إِلَى ابْنِ الْقَاسِمِ، وَكَانَ مُتَوَارِيًا فِي الْعِبَادَةِ، فَعَرَضَ عَلَيْهِ مِثْلَ مَا عَرَضَ عَلَى ابْنِ وَهْبٍ، فَأَجَابَهُ إِلَى ذَلِكَ، فَجَعَلَ الْأَجُوبَةَ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ فِيَمَا حَفِظَهُ، وَإِخَالَ وَأَظُنُّ وَأَحْسِبُ فِيَمَا شَكَّ فِيهِ، وَهَذَا رَأْيِي فِيَمَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ فِيهِ يَقِينٌ وَلَا شَكٌّ. فَهِيَ الْأَسَدِيَّةُ، وَلَهَا قِصَّةٌ طَوِيلَةٌ.

150. وَفِيَمَا رَوَيْنَا أَنَّهُ صَحِبَ ابْنُ وَهْبٍ مَالِكًا عَشْرِينَ سَنَةً⁽¹⁾.

151. وَفِي رِوَايَتِنَا عَنْ ابْنِ أَخِي ابْنِ وَهْبٍ⁽²⁾ قَالَ: سَمِعْتُ عَمِّي يَقُولُ: خَرَجْتُ أَنَا وَابْنُ الْقَاسِمِ إِلَى مَالِكٍ بِضَعِ عَشْرَةِ سَنَةٍ، فَكُنْتُ أَنَا أَسْأَلُهُ سَنَةً، وَابْنُ الْقَاسِمِ سَنَةً، فَمَا سَأَلْتُهُ أَنَا فَهُوَ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ: سَمِعْتُ مَالِكًا، وَمَا سَأَلَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ فَهُوَ عِنْدِي: سَمِعْتُ مَالِكًا؛ إِلَّا أَنَّ ابْنَ الْقَاسِمِ طَرَحَ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ مَا خَالَفَ الْأُصُولَ، وَتَرَكْتُهَا أَنَا عَلَى حَالِهَا.

152. وَفِي تَارِيخِ أَبِي الْعَرَبِ مِمَّا سَمِعْنَا مِنْ ابْنِهِ أَبِي الْعَبَّاسِ أَنَّ ابْنَ وَهْبٍ أَسَنُ مِنْ ابْنِ الْقَاسِمِ بِثَلَاثِ سِنِينَ، وَعَاشَ بَعْدَهُ خَمْسَ سِنِينَ⁽³⁾، وَكَانَ سَبَبَ مَوْتِهِ أَنَّ كِتَابَ الْأَهْوَالِ⁽⁴⁾ قُرِئَ عَلَيْهِ، فَغُشِيَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَزَلْ مُسْتَطَارًا⁽⁵⁾ الْقَلْبَ أَيَّامًا حَتَّى مَاتَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(1) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 150).

(2) هو أبو عبيد الله أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم المصري، يلقب ببخشل، (ت 264 هـ).
تقريب التهذيب (ص 94).

(3) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 150).

(4) من تصنيفه.

(5) استطير فلان يستطار إذا دُعِرَ. لسان العرب، مادة: طير، (4/ 508).

153. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ الْعُتْقِي⁽¹⁾. أَزْهَدُ النَّاسِ فِي الدُّنْيَا فِي زَمَانِهِ بِمِصْرَ، وَأَجْسَرُهُمْ عَلَى فَتْوَى، وَأَشَدُّهُمْ عَصِيَّةً فِي مَالِكٍ؛ تَفَقَّهَ بِمَالِكٍ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ، وَاللَيْثِ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ، وَسَعِيدُ⁽²⁾، وَنُظَرَاءُ مَالِكٍ مِنَ الْمَدَنِيِّينَ.

154. وَكَانَ فُتْيَاهُ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ، وَعَلَيْهِ كَانَ يُعَوَّلُ، وَلَمْ يَكُنْ صَاحِبَ سُنَنِ مِثْلَ ابْنِ وَهْبٍ، وَلَكِنَّهُ صَاحِبُ رَأْيٍ وَاجْتِهَادٍ؛ صَحِبَ مَالِكًا عَشْرِينَ سَنَةً.

155. وَكَانَ أَوَّلَ أَمْرِهِ التَّبَتُّلُ فِي الْعِبَادَةِ، فَرَأَى فِي الْمَنَامِ كَأَنَّهُ أَخَذَ بَازِيًا، فَشَقَّه، فَأَخْرَجَ مِنْهُ جَوْهَرَةً فَابْتَلَعَهَا، فَقَصَّصَهَا عَلَى زَيْدِ بْنِ شُعَيْبٍ الْإِسْكَندَرَانِيِّ⁽³⁾، فَقَالَ لَهُ: الْحَقُّ بِمَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ، فَإِنَّهُ بَازِيكَ⁽⁴⁾.

156. وَكَانَ لَا يَدْخُلُ عَلَى مَالِكٍ فِي السُّجْنِ فِي الْمَحْنَةِ مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَّا ابْنُ الْقَاسِمِ، فَمَا أَسْرَّ إِلَيْهِ مَالِكٌ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ عَنِ الْعَامَّةِ مِنَ الْمَسَائِلِ؛ وَضَعَهُ فِي كِتَابٍ، وَسَمَّاهُ كِتَابَ السَّرِّ⁽⁵⁾، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ انْفَرَدَ بِهِ دُونَ أَصْحَابِ مَالِكٍ.

(1) سبق برقم: 23.

(2) يعني سعيد بن عبد الله المعافري، وقد سبق التنبيه على الخلاف في اسمه.

(3) هو أبو عبد الملك زيد بن شعيب المعافري الإسكندراني. توفي بعد 180 هـ. ترتيب المدارك (59 - 58 / 3).

(4) ذكره عياض في ترتيب المدارك (156 / 2).

(5) اختلف في صحة نسبة هذا الكتاب إلى الإمام مالك. قال الخليلي: «يُروى عن عبد الرحمن بن القاسم العتقي عن مالك بن أنس كتاب السر لمالك، والحفاظ قالوا: لا يصح عن عبد الرحمن أنه روى ذلك، لأن فيه أشياء ينزه مالك عنها». الإرشاد في معرفة علماء الحديث (1 / 405 - 406). وذكره القاضي عياض قائلا: «وقد نسب إلى مالك أيضا كتاب يسمى كتاب السر، من رواية ابن القاسم عنه»، ثم ساق سنده إليه. ترتيب المدارك (94 / 2). وقال القرطبي: «وحكي ذلك عن مالك في كتاب له يسمى كتاب السر. وحذاق أصحاب مالك ومشايخهم ينكرون ذلك الكتاب، ومالك أجل من أن يكون له كتاب سر». الجامع لأحكام القرآن (8 / 4). وقال القرافي: «وهذا القول إنما ينسب إليه في



157. رَوَيْنَا كُلَّ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ أَوْصَافِهِ، فَاخْتَصَرْتُهُ.

158. وَفِيمَا أَخْبَرَنِي أَبُو الْحَسَنِ بْنُ أَبِي سَعَادَةَ⁽¹⁾ بِالْمَغْرِبِ أَنَّ أَبَاهُ⁽²⁾ مَرَضَ بِمِصْرَ، فَوَجَّهَ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَكَانَ مُتَعَبِّدًا بِالْإِسْكَندَرِيَّةِ يَسْتَدْعِيهِ، وَبَعَثَ إِلَيْهِ بِحِمَارٍ يَرْكَبُهُ، فَلَمَّا تَوَسَّطَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الطَّرِيقَ مُقْبِلًا إِلَى مِصْرَ؛ تَلَقَّاهُ نَعْيُ أَبِيهِ، فَاسْتَرْجَعَ، وَنَزَلَ عَنِ الْحِمَارِ، فَقِيلَ لَهُ: لِمَ نَزَلْتَ عَنِ الْحِمَارِ، وَإِنَّمَا وَجَّهَ بِهِ أَبُوكَ لِتَرْكَبَهُ؟ فَقَالَ: أَبِي قَدْ مَاتَ، وَالْحِمَارُ الْيَوْمَ مَالُ الْوَارِثِ، فَلَا أَرْكَبُهُ، فَاسْتَدَّلُّوا بِهِذَا عَلَى وَرَعِ ابْنِ الْقَاسِمِ.

كتاب السر الذي بعثه إلى الرشيد. والأصحاب ينكرونه». الذخيرة (1/ 323). وقال ابن حجر: «وكتاب السر وقفت عليه في كراسة لطيفة من رواية الحارث بن مسكين عن عبد الرحمن بن القاسم عن مالك، وهو يشتمل على نوادر من المسائل، وفيها كثير مما يتعلق بالخلفاء، ولأجل هذا سمي كتاب السر». التلخيص الحبير (3/ 374). وقال الشيخ خليل: «كتاب السر، ينسب لمالك أنه كتبه إلى هارون الرشيد، رخص له فيه أشياء». التوضيح (1/ 230)، ثم نقل عن القاضي عبد الوهاب البغدادي قوله: وكان أبو بكر الأبهري وغيره ينكره، ويقول: كان مالك أتقى الناس لله أن يسامح بدينه أحدا أو يراعيه، وقد نظرت في هذا الكتاب فوجدته ينقض بعضه بعضا، ولو سمع مالك من يتكلم بما فيه؛ لأوجعه ضربا. وقد سئل ابن القاسم عنه، فقال: لا يُعْرِفُ لمالك كتاب سر». التوضيح (1/ 231). وقال الخطاب: «أما كتاب السر فمنكر». ثم نقل عن ابن فرحون قوله: «وقفت عليه، فيه من الغض من الصحابة، والقدح في دينهم، خصوصا عثمان رضي الله تعالى عنه، ومن الحط على العلماء، والقدح فيهم، ونسبتهم إلى قلة الدين، مع إجماع أهل العلم على فضلهم، خصوصا أشهب؛ ما لا أستطيع ذكره. وورع مالك ودينه ينافي ما اشتمل عليه كتاب السر. وهو جزء لطيف نحو ثلاثين ورقة». مواهب الجليل (5/ 24). قلت: والظاهر أن أصل الكتاب ثابت النسبة إلى الإمام مالك كما ذكر المؤلف هنا، وما فيه مما أنكره العلماء يحتمل أن يكون من الزيادات. أو يكون المنكر كتاب السر الذي بعثه مالك إلى هارون الرشيد، ولعله رسالته المشهورة إليه ووزيره السابق يحيى بن خالد البرمكي. وسيأتي في ذكر فهرسة الكتب ذكر من أنكرها من العلماء.

(1) لم أظفر له بترجمة.

(2) يعني القاسم بن خالد بن جنادة، والد عبد الرحمن العتقي.

159. وَفِي رِوَايَةٍ سَحْنُونُ قَالَ: لَمَّا اخْتَجَّ النَّاسُ إِلَى ابْنِ الْقَاسِمِ؛ تَصَدَّرَ لِلْفَتْوَى وَالِدْرَاسَةِ بَعْدَ الْعِبَادَةِ وَالتَّبَتُّلِ عَنِ النَّاسِ، وَرُبَّمَا رَأَيْتَهُ يَغْتَرِبُهُ الزَّهْوُ مِنْ جِهَةِ حِفْظِهِ، وَكَانَ النَّاسُ بِهِ مُعْجَبِينَ.

160. وَسَمِعْتُ هَذِهِ الْحِكَايَةَ مِنْ عَلِيِّ الْوَرَّاقِ⁽¹⁾ بِصِقْلِيَّةٍ - وَكَانَ فَقِيهًا صَالِحًا - بِإِسْنَادٍ ذَكَرَهُ.

161. وَسَمِعْتُ عَلِيًّا الْوَرَّاقَ يَقُولُ: سَمِعْتُ زِيَادَةَ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَرْثُودِي⁽²⁾ يَقُولُ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ سَالِمٍ⁽³⁾ يَقُولُ: سَمِعْتُ سَحْنُونَ بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: سُئِلَ ابْنُ الْقَاسِمِ بِالْإِسْكََنْدَرِيَّةِ وَأَنَا حَاضِرٌ عَنْ مَسْأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ الْعَيْنَةِ وَالْأَجَالِ فِي السَّلَامِ، فَلَمْ يَتَيَقَّنِ الْجَوَابَ فِيهَا، فَطَفِقَ النَّاسُ يَقُولُونَ: قَدْ نَسِيَ ابْنُ الْقَاسِمِ الْفِقْهَ، وَقَدْ انْحَطَّ حِفْظُهُ، [4/ب] فَغَضِبَ / ابْنُ الْقَاسِمِ، فَوَضَعَ كِتَابِي الْأَجَالِ، وَهُمَا الْمَسَائِلُ الْمَعْرُوفَةُ بِالْإِسْكََنْدَرَانِيَّةِ⁽⁴⁾، لِأَنَّهُ أَلْفَهَا بِالْإِسْكََنْدَرِيَّةِ، وَهِيَ مَسَائِلُ عَوِيصَةَ التَّفْرِيعِ، غَامِضَةٌ الْمَخْرَجِ كَالسُّخْرِ، يَصْنَعُ الْبَابَ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ عَلَى الْجَوَازِ، لِمَعْنَى يَغْتَرِبُهُ، فَلِذَا فَرَّغَ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ؛ وَضَعَ تِلْكَ الْمَسَائِلَ فِي بَابٍ آخَرَ عَلَى تِلْكَ الْأَلْفَاظِ، عَلَى غَيْرِ الْجَوَازِ، لِمَعْنَى آخَرَ يَغْتَرِبُهُ، فَيُدْمَرُ عَلَى الْبَابِ الْأَوَّلِ كُلُّهُ، هَكَذَا الْكِتَابَانِ جَمِيعًا. وَمَسَائِلُ كَثِيرَةٌ لَا تَكَادُ الْأَفْهَامُ تَضْبِطُ دَقَائِقَ مَعَانِيهَا فِي التَّفْرِيعِ عَلَى مَذَاهِبِ مَالِكٍ.

(1) لم أظفر له بترجمة.

(2) كذا في الأصل، ولم أجده بترجمة.

(3) سبق برقم: 62.

(4) ذكر القاضي عياض من تصانيفه كتاب المسائل في بيوع الأجال. ترتيب المدارك (3/ 251)، ولم يفصل هذا التفصيل.



162. قَالَ سَحْنُونُ: فَكَتَبْتُهَا، وَقَرَأْتُهَا عَلَيْهِ، وَسَأَلْتُهُ عَنْ مُشْكِلِ مَعَانِيهَا حَتَّى فَهِمْتُهَا، فَقَالَ: كَيْفَ يَرَى أَهْلُ الإسْكَندَرِيَّةِ خَطَّ ابْنِ الْقَاسِمِ؟ كَأَنَّهُ يُعْجَبُ بِهَا، ثُمَّ قَالَ لِي بَعْدَ أَيَّامٍ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، كَيْفَ تَرَى هَذِهِ الإسْكَندَرَانِيَّةَ؟ إِنَّ اللَّهَ لَا يُبَارِكُ فِيهَا، فَإِنِّي وَضَعْتُهَا مُنَافَسَةً وَمُبَاهَاةً، وَلَمْ أُرِدْ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ، قَالَ سَحْنُونُ: فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا كَتَبَهَا عَنِّي فَانْتَفَعَ بِهَا، وَلَا اسْتَفْسَرَنِي أَحَدٌ مُشْكِلَ دَقَائِقِهَا، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ قَالَ الْحَقَّ، وَأَنَّهُ كَانَ يَنْظُرُ بِنُورِ اللَّهِ.

163. وَفِي الرِّوَايَةِ عَنْ سَحْنُونٍ أَنَّ ابْنَ الْقَاسِمِ قَالَ لِمَالِكٍ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ أَهْلَ مِصْرَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِالْبُيُوعِ، يَغْنِي نَفْسَهُ. قَالَ لَهُ مَالِكٌ: وَمِنْ أَيْنَ تَعْلَمُوهَا؟ قَالَ: مِنْكَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ مَالِكٌ: مَا أَعْلَمُهَا أَنَا، فَكَيْفَ يَعْلَمُهَا أَهْلُ مِصْرَ⁽¹⁾.

164. وَعَاشَ ابْنُ الْقَاسِمِ بَعْدَ مَالِكٍ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً أَوْ نَحْوَهَا فِي رِوَايَةِ أَبِي الْعَرَبِ الْحَافِظِ بِالْقَيْرَوَانِ.

165. وَأَشْهَبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ⁽²⁾. كَانَ أَفْهَمَ الْفُقَهَاءِ بِمِصْرَ، عَلَى نَمَطِ ابْنِ نَافِعِ الصَّائِغِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ، وَعَبْدِ الْمَلِكِ، تَفَقَّهَ بِمَالِكٍ، وَبِالْمَدَنِيِّينَ، وَالْمِصْرِيِّينَ؛ وَرُبَّمَا فَضَّلَ رَأْيَ الْمَغِيرَةِ وَابْنَ أَبِي حَازِمٍ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ عَلَى رَأْيِ مَالِكٍ، وَكَانَ شَرِيكَ (ابْنِ)⁽³⁾ نَافِعٍ فِي السَّمَاعِ مِنْ مَالِكٍ⁽⁴⁾، فَوَقَعَتْ أَسْمِعَتُهُمَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ مِنْ طَرِيقِ سَحْنُونٍ عَنْهُمَا.

(1) عزاه ابن عبد البر إلى تخريج أبي بشر الدولابي بإسناده عن مالك. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء (ص 102).

(2) سبق برقم: 24.

(3) في الأصل: «بن».

(4) ولهذا أطلق عليهما في المذهب: القرينان.



166. وَفِيمَا رَوَيْنَا أَنَّ الشَّافِعِيَّ قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَفْقَهَ مِنْ أَشْهَبَ لَوْلَا طَيْشُ فِيهِ⁽¹⁾.
167. وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى أَنَّ أَشْهَبَ أَدْخَلَ الشَّافِعِيَّ فِي كِتَابِ الْمُكَاتَبِ عَلَى طَرِيقِ الْمَذَاكِرَةِ، فَلَجَّجَ⁽²⁾ بِهِ إِلَى غَامِضِ التَّفْرِيعِ عَلَى أَصُولِ مَالِكٍ؛ فَبُهِتَ الشَّافِعِيُّ.
168. وَفِي رَوَايَةٍ أَهْلُ الْمَغْرِبِ أَنَّ الْمُنَافَسَةَ لَمْ تَزَلْ بِمِصْرَ بَيْنَ أَشْهَبَ وَابْنِ الْقَاسِمِ، وَأَنَّ الرِّيَاسَةَ صَارَتْ إِلَى أَشْهَبَ بَعْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ⁽³⁾.
169. وَسَمِعْتُ أَبَا الطَّاهِرِ أَحْمَدَ بْنَ عَامِرِ بْنِ الْحَجَّاجِ الْمَالِكِيَّ⁽⁴⁾ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ الْعَسَّالِ⁽⁵⁾ بِالْقَيْرَوَانِ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَيْسَى بْنَ مِسْكِينَ الْقَاضِي يَقُولُ: سُئِلَ سَحْنُونُ عَنْ أَشْهَبَ وَابْنِ الْقَاسِمِ، أَيُّهُمَا كَانَ أَفْقَهَ؟ فَقَالَ: كَانَا عَالِمَيْنِ، وَلَكِنْ رُبَّمَا وَفَّقَ هَذَا وَخُذِلَ ذَلِكَ، وَرُبَّمَا وَفَّقَ ذَلِكَ وَخُذِلَ هَذَا⁽⁶⁾.
170. وَفِيمَا أَخْبَرَنَا زِيَادُ بْنُ سَنَادِهِ عَنْ سَحْنُونٍ قَالَ: كَانَ أَشْهَبُ وَابْنُ الْقَاسِمِ كَفَرَسَنِي رِهَانٍ⁽⁷⁾.
171. وَأَخْبَرَنَا تَمِيمٌ عَنْ أَبِيهِ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ سَحْنُونٍ قَالَ: حَضَرْتُ أَشْهَبَ، فَسُئِلَ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَأَجَابَ فِيهَا، فَعَرَّضَ الْجَوَابُ عَلَى ابْنِ الْقَاسِمِ، فَقَالَ: أَخْطَأَ أَشْهَبُ، أَنَا
-
- (1) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 150).
- (2) يعني خاض به اللجة. لسان العرب، مادة: لجج (2/353).
- (3) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 150).
- (4) لم أجده ترجمته.
- (5) هو أبو عبد الله محمد بن مسرور العسال، مات سنة 346 هـ وهو ابن 96 سنة. معالم الإيمان (3/59-60).
- (6) ذكره بمعناه عياض في ترتيب المدارك (3/263).
- (7) ذكره عياض في ترتيب المدارك (3/263).



سَمِعْتُ فِيهَا مِنْ مَالِكٍ كَذَا وَكَذَا، خِلَافَ قَوْلِ أَشْهَبَ؛ فَبَلَغَ ذَلِكَ أَشْهَبَ، فَحَضَرَ مَجْلِسَ ابْنِ الْقَاسِمِ بِالْجَامِعِ الْعَتِيقِ، فَقَالَ لَهُ: مَا أَنْكَرْتَ مِنْ جَوَابِي؟ وَهَذِهِ رَوَاتِي بِذَلِكَ عَنْ مَالِكٍ، وَحَلَفَ بِالْمَشْيِ إِلَى مَكَّةَ لَقَدْ سَمِعَهُ مِنْ مَالِكٍ، فَحَلَفَ ابْنُ الْقَاسِمِ بِالْمَشْيِ إِلَى مَكَّةَ لَقَدْ سَمِعَ فِيهَا مِنْ مَالِكٍ خِلَافَ قَوْلِ أَشْهَبَ، وَغَضِبَ فَقَامَ إِلَى ابْنِ وَهْبٍ، فَاتَّبَعَهُ أَشْهَبُ، فَقَصَّصَا عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةَ وَاخْتِلَافَ رَوَاتِيهِمَا، وَالْجَوَابَ عَنْ مَالِكٍ، فَضَحِكَ ابْنُ وَهْبٍ، وَقَالَ: لَا بَأْسَ عَلَيْكُمَا، فَإِنِّي سَمِعْتُ مِنْ مَالِكٍ فِيهَا خِلَافَ مَا قُلْتُمَا جَمِيعًا. قَالَ: فَسُقِطَ فِي أَيْدِيهِمَا، لِعِلْمِهِمَا بِثِقَةِ ابْنِ وَهْبٍ وَصِدْقِهِ؛ فَلَقَدْ حَجَّ ابْنُ الْقَاسِمِ مِنْ أَجْلِ يَمِينِهِ، وَحَجَّجْتُ مَعَهُ، وَقَالَ لِي: أَمَا إِنِّي [(1) مُتَيَقِّنٌ لِمَا حَلَفْتُ عَلَيْهِ، وَلَكِنِّي حَجَّجْتُ لِيَكُونَ أَبْرَأَ لِلْضَمِيرِ. هَذَا وَنَحْوُهُ مِنْ مَعْنَى الْحِكَايَةِ.

172. وَسَمِعْتُ ابْنَ أَبِي زَيْدٍ (2) الْمَالَكِيَّ بِالْقَيْرَوَانِ يَقُولُ فِي رَوَاتِهِ عَنْ أَشْهَبَ قَالَ: كُنَّا نَسْمَعُ الْكَلِمَةَ مِنْ مَالِكٍ، فَنَخْرُجُ عَنْهُ جَمِيعًا، ثُمَّ نَتَكَلَّمُ عَلَيْهَا، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَّا يَقُولُ: إِنَّمَا أَرَادَ مَعْنَى كَذَا، خِلَافَ مَا يَقُولُ صَاحِبُهُ، فَيُفَرِّقُ عَلَى ذَلِكَ، فَإِذَا هِيَ قَدْ صَارَتْ رَوَاتَيْنِ، وَثَلَاثًا، وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

173. وَفِيمَا أَفَادَنِي مَنْصُورُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ بَيَانَ الْكَعْبِيُّ (3) بِسَجِسْتَانَ، بِخَطِّ أَبِي يَعْقُوبَ الْمُقْرِي (4) إِمَامِ الصَّدَقَةِ (5) - وَهُمْ فِرْقَةٌ مِنْ فِرْقِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، مِثْلَ الْحَنْبَلِيِّ بِبَغْدَادَ - قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْبَرْقِي (6)

(1) كلمة في الأصل، لم يبين لي وجه قراءتها.

(2) هو الإمام المشهور أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ).

(3) لم أجد له ترجمة.

(4) لم أتبين من هو.

(5) كذا في الأصل، ولم أجد فرقة بهذا الاسم ضمن الفرق المنسوبة إلى الإسلام.

(6) من أهل مصر، مات سنة 270هـ. تذكرة الحفاظ (2/ 135).

[١/٥] يَقُولُ: قَالَ أَشْهَبُ: رُبَّمَا نَظَرْتُ فِي الْمَسْأَلَةِ/ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ، فَنَحْتَجُ عَلَيْهَا، لَا شَكَّ فِي أَنَا قَدْ أَصَبْنَا فِيهَا قَوْلَ مَالِكٍ، ثُمَّ نَلْقَاهُ بِهَا، فَنَسْأَلُهُ عَنْهَا، وَنَحْتَجُ لِمَا قُلْنَا. فَيَقُولُ فِيهَا مَالِكٌ خِلَافَ مَا قُلْنَا، وَيُبْطِلُ حُجَّتَنَا، فَكَأَنَّا صَبِيَّانُ عِنْدَ مُعَلِّمٍ.

174. وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَنَّ أَشْهَبَ كَانَ عَوِيصَ السُّوَالِ، فَكَانَ ذَلِكَ يَشْتَدُّ عَلَى مَالِكٍ، وَكَانَ يَغْشَاهُ فِي الْخَلَوَاتِ، فَرُبَّمَا حَجَبَهُ مَالِكٌ، يَقُولُ لِحَاجِبِهِ: مَنْ بِالْبَابِ؟ فَيَقُولُ لَهُ: ذَلِكَ الْمِصْرِيُّ، فَيَقُولُ: الْأَبْلَقُ الْخَبِيثُ ^(١) أَشْهَبُ، لَا تَأْذَنْ لَهُ.

175. وَتُوفِيَ أَشْهَبُ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِثَّتَيْنِ. وَفِيهَا مَاتَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

176. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ ^(٢).

177. أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ ^(٣) بِأَطْرَابِلُسِ الْمَغْرِبِ قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحِ الْعِجْلِيِّ ^(٤) قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ^(٥) يَقُولُ ^(٦): عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ ثَقَّةٌ، مَا رَأَيْتُ بِمِصْرَ أَعْقَلَ مِنْهُ، وَمِنْ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ ^(٧).

(١) كذا، وهذا يخالف ما كان عليه الإمام مالك من الزهد والورع.

(٢) سبق برقم: 25.

(٣) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن زكريا بن الخصيب الهاشمي الطرابلسي (ت 370 هـ). ترتيب المدارك (6/ 274 - 275).

(٤) أبو مسلم الكوفي، مات سنة 322 هـ. تاريخ الإسلام (24/ 107).

(٥) أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، مات سنة 261 هـ. تاريخ مدينة السلام (5/ 349 - 352).

(٦) معرفة الثقات للعجلي (1/ 396).

(٧) هو أبو محمد سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي المصري، مات سنة 224 هـ. تقريب التهذيب (ص 375).



178. وَفِي رَوَايَةٍ أَصْحَابِنَا بِالْمَغْرِبِ أَنَّ ابْنَ عَبْدِ الْحَكَمِ أَعْلَمُ أَصْحَابِ مَالِكٍ بِمُخْتَلَفِ قَوْلِهِ، وَقَوْلِ أَصْحَابِهِ، وَكَانَتْ إِلَيْهِ الرِّيَاسَةُ بَعْدَ أَشْهَبَ⁽¹⁾، وَكَانَتْ لَهُ مُرُوءَةٌ وَيَسَارٌ، وَيُعَدُّ مِنَ الْحُكَمَاءِ.

179. وَفِي الرَوَايَةِ أَنَّ الْمَأْمُونَ وَصَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ بِمَا يَزِيدُ عَلَى مِثْنِي أَلْفِ دِينَارٍ.

180. وَكَانَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ مَحْسُودًا فِي زَمَانِهِ عَلَى النُّعْمَةِ وَالرِّيَاسَةِ؛ فَفِي رَوَايَتِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ قَالَ: رُبَّمَا (كُنْتُ)⁽²⁾ عِنْدَ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، فَيَمُرُّ بِنَا ابْنُ بُكَيْرٍ⁽³⁾، فَيَقُولُ: ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ: شَيْخُنَا ابْنُ بُكَيْرٍ، وَمُحَدِّثُ بَلَدِنَا. قَالَ: وَرُبَّمَا كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ بُكَيْرٍ، فَيَمُرُّ بِنَا ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ، فَيَقُولُ ابْنُ بُكَيْرٍ: ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ فِي دَارِهِ خِزْرِيَّةٌ يَرْضَعُهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ سَمِينًا جَسِيمًا. قَالَ أَحْمَدُ: فَكُنْتُ أَقُولُ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَخَيْرٌ مِنْكَ، هُوَ يُثْنِي عَلَيْكَ بِثَنَاءٍ جَمِيلٍ، وَأَنْتَ تُثْنِي عَلَيْهِ بِثَنَاءٍ قَبِيحٍ. هَذَا وَنَحْوُهُ مِنْ مَعْنَى الْحِكَايَةِ⁽⁴⁾.

181. وَعَمَرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ التَّنِيسِيِّ⁽⁵⁾. أَحَدُ أَيْمَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، مِنْ نَمَطِ ابْنِ وَهْبٍ؛ يَخْتَارُ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ. وَيُعَوَّلُ فِي أَكْثَرِ قَوْلِهِ عَلَى مَالِكٍ.

(1) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 151).

(2) في الأصل: «كانت»، والصواب المثبت.

(3) هو أبو زكريا يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي مولا هم المصري، مات سنة 231 هـ. تقريب التهذيب (ص 1059).

(4) معرفة الثقات للعجلي (2/ 44 - 45).

(5) سبق برقم: 26.

182. وَلَهُ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ سُؤَالَاتٍ سَأَلَ عَنْهَا (مَالِكًا) ⁽¹⁾، نَوَازِلُ كُلِّهَا، بِالْفَافِ مَالِكٍ، مَا رَأَيْتُ كَلَامًا أَشْبَهَ بِالْفَافِ مَالِكٍ مِنْهَا، رَوَاهَا عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَرْقِيُّ ⁽²⁾.

183. وَفِي رِوَايَتِنَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ رَشِيقٍ (الْمُعَدَّلِ) ⁽³⁾ بِمِصْرَ بِإِسْنَادِهِ، فَقَالَ: قَالَ عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ: مَا قَرَأْتُ كِتَابَ الْجَامِعِ مِنْ مُوطَأِ مَالِكٍ إِلَّا أَتَانِي آتٍ فِي مَنَامِي، فَقَالَ لِي: هَذَا حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ حَقًّا ⁽⁴⁾.

184. وَرَوَيْنَا أَنَّ عَمْرُو بْنَ أَبِي سَلَمَةَ كَلَّمَ مَالِكًا فِي مَسْأَلَةِ الدُّيُونِ، وَمَا يَقُولُ النَّاسُ عَنْهُ فِيهَا؛ فَقَالَ لَهُ مَالِكٌ: مَا أَصْنَعُ بِهِمْ، إِنَّهُمْ يَكْذِبُونَ عَلَيَّ.

185. وَيُوسُفُ بْنُ عَمْرٍو ⁽⁵⁾. سَمِعَ مِنْ مَالِكٍ، وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ رِيَاةٌ مَشْهُورَةٌ، وَلَا كُتِبَ مُصَنَّفٌ عَلَى نَحْوِ طَرِيقَةِ ابْنِ وَهْبٍ؛ وَبِابْنِ وَهْبٍ تَفَقَّهَ، سَمِعَ مِنْهُ مُؤَرِّخَاتِهِ؛ وَمِنْهُ سَمِعَ الْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ مُؤَرِّخَاتِ ابْنِ وَهْبٍ إِلَّا الْيَسِيرَ مِنْهَا، فَإِنَّهُ سَمِعَهَا بِنَفْسِهِ مِنْ ابْنِ وَهْبٍ.

186. وَزَكَرِيَاءُ بْنُ يَحْيَى، أَبُو يَحْيَى الْوَقَارُ ⁽⁶⁾. مِنْ أَقْرَانِ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، وَكَانَ مِنَ الْفُقَهَاءِ عَلَى مِثْلِ طَرِيقَةِ ابْنِ وَهْبٍ، وَكَانَ يَغْلُو فِي حُبِّ الْمَدِينَةِ؛ وَيُقَالُ: إِنَّ مُحَمَّدًا ابْنَهُ ⁽⁷⁾ إِنَّمَا صَنَّفَ مُخْتَصَرَاتِهِ عَلَى رَأْيِ أَبِيهِ أَبِي يَحْيَى.

(1) في الأصل: «مالك».

(2) تقدمت ترجمته.

(3) في الأصل: «المعدل»، وهو أبو محمد الحسن بن رشيق العسكري المصري المعدل (ت 370هـ).
«تذكرة الحفاظ» (3/ 159 - 160).

(4) رواه ابن عبد البر من طريق ابن رشيق في التمهيد (1/ 77).

(5) سبق برقم: 28.

(6) سبق برقم: 27.

(7) سبق برقم: 47.



187. وَكَانَ أَبُو يَحْيَى يَغْلُو فِي مَالِكٍ، وَيَحْمِلُ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ⁽¹⁾، وَيَقُولُ: مَا مِثْلُهُ

وَأَبِي حَنِيفَةَ إِلَّا كَمَا قَالَ جَرِيرٌ: [الوافر]

يَعُدُّ النَّاسِبُونَ إِلَى مَعْدٍ⁽²⁾ يُوتِ الْمَجْدِ أَرْبَعَةَ كِبَارًا

يَعُدُّونَ الرَّبَّابَ وَآلَ سَعْدٍ وَتِيْمًا ثُمَّ حَنْظَلَةَ الْخِيَارَا

وَيَذْهَبُ بَيْنَهَا الْمَرِيئِيُّ⁽³⁾ لَغَوًا كَمَا أَلْغَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْخَوَارَا⁽⁴⁾

بابُ الْحِكَايَاتِ عَنِ الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ بِإِفْرِيقِيَّةٍ

188. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ غَانِمٍ الْقَاضِي⁽⁵⁾. سَمِعَ مِنْ مَالِكٍ فِي الْقَدِيمِ، وَتَفَقَّهَ عَلَى

رَأْيِهِ، وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِ ابْنِ دِينَارٍ، وَابْنِ أَبِي حَازِمٍ، وَالْمُغِيرَةِ⁽⁶⁾.

189. وَكَانَ يُكَاتِبُ مَالِكًا مِنْ إِفْرِيقِيَّةٍ، فَتَصَدَّرُ الْأَجُوبَةُ إِلَيْهِ مِنْ مَالِكٍ فِي

الْمَشْكِلَاتِ عَلَى يَدَيِ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى بْنِ كِنَانَةَ⁽⁷⁾. وَكَانَتْ بَيْنَهُمَا مَوَدَّةٌ مُتَأَكِّدَةٌ.

190. وَكَانَ وَفَاءً عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ غَانِمٍ بَعْدَ مَالِكٍ إِلَى سَتَيْنِ.

(1) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 151).

(2) في بعض المصادر: يعد الناسبون بني تميم.

(3) يعني هشام بن قيس المرثي. انظر لسان العرب، مادة: لغا (250 / 15).

(4) الإنباه على قبائل الرواة لابن عبد البر (ص 77). والخوارز ولد الناقة من حين يوضع إلى أن يفطم.

لسان العرب، مادة: حور (4 / 217).

(5) سبق برقم: 29.

(6) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 151).

(7) قال أبو العرب: «وكان يكتب إلى ابن كنانة، فيسأل له مالكا عن أحكامه». طبقات علماء إفريقية

(ص 43).

191. وَعَلِيُّ بْنُ زِيَادٍ التُّونِسِيُّ⁽¹⁾. فَقِيهُ الْمَغْرِبِ، سَمِعَ مِنْ مَالِكٍ، وَالثَّوْرِيِّ، وَأَقْرَانِهِمَا، وَكَانَ فَقِهُهُ عَلَى قَوْلِ مَالِكٍ، مِنْ طَبَقَةِ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ وَنُظَرَائِهِ.

192. وَهُوَ أَضَلُّ مِنْ أَصُولِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَلَهُ نَوَادِرُ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ الْقَدِيمِ؛ مِنْهَا أَنَّهُ [5/ب] رَوَى عَنْهُ فِي الذِّي يَنْسَى / لُمْعَةً مِنْ جَسَدِهِ فِي الطَّهَّارَةِ حَتَّى يَجِفَّ وَضُوءُهُ؛ أَنَّهُ يُعِيدُ الطَّهَّارَةَ مِنْ أَوَّلِهَا، وَهَذَا نَادِرٌ عَنْ أَصُولِ مَالِكٍ⁽²⁾.

193. وَتُوفِّيَ بَعْدَ مَالِكٍ إِلَى خَمْسِ سِنِينَ.

194. وَأَمَّا عَلِيُّ بْنُ زِيَادٍ الْإِسْكَندَرَانِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِالْمُحْتَسِبِ⁽³⁾؛ فَلَيْسَ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَلَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ صَاحِبَ حَدِيثٍ وَعِبَادَةٍ.

195. وَابْنُ أَشْرَسِ التُّونِسِيِّ⁽⁴⁾. وَهُوَ فِي مِثْلِ سِنِّ عَلِيِّ بْنِ زِيَادٍ، لَهُ مَسَائِلُ عَنْ مَالِكٍ فِي الْأَسْمَعَةِ الْمُسْتَخْرِجَةِ، وَأَحْسِبُ أَنَّ اسْمَهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَلَا عِلْمَ لِي بِوَقْتِ مَوْتِهِ، وَهُوَ فِي عِدَادِ الْفُقَهَاءِ مِنْ أَهْلِ الْمَغْرِبِ.

بابُ الْحَاكِيَّاتِ عَنِ الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ بِالْأَنْدَلُسِ

196. زِيَادُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، يُلَقَّبُ بِشَبْطُونٍ⁽⁵⁾. رَحَلَ إِلَى مَالِكٍ فَأَقَامَ عِنْدَهُ مَا شَاءَ اللَّهُ، وَكَانَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يُسَمُّونَهُ فَقِيهَ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ⁽⁶⁾.

(1) سبق برقم: 30.

(2) انظر النوارد والزيادات (43 / 1).

(3) ترتيب المدارك (3 / 290)، وأرخ وفاته الذهبي بسنة 193 هـ كما في تاريخ الإسلام (13 / 311).

(4) سبق برقم: 31.

(5) سبق برقم: 32.

(6) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 152).



197. وَلَهُ أَسْوَلةٌ نَوَادِرُ سَأَلَ عَنْهَا مَالِكًا؛ مِنْهَا أَنْ تَمِيمًا أَخْبَرَنَا عَنْ ابْنِ سَلَمَةَ⁽¹⁾ يَذْكُرُ أَنَّ زِيَادًا قَالَ: سَأَلْتُ مَالِكًا عَنْ أَفْعَالِ السَّفِيهِ، أَمَاضِيَةٌ هِيَ أَمْ مَرْدُودَةٌ؟ فَقَالَ لِي مَالِكٌ: أَفْعَالُهُ مَاضِيَةٌ حَتَّى يُحْجَرَ عَلَيْهِ. قَالَ زِيَادٌ: فَقُلْتُ لَهُ: فَإِنَّ عِنْدَنَا بِالْأَنْدَلُسِ سَفِيهَا يَشُقُّ لِأَصْحَابِهِ مَازَرَ الْخَزْ وَالْدِّيْبَاجِ النَّفِيسِ لِلْحَمَامِ، وَإِذَا رَكِبَ كَسَرَ عَلَى نَاصِيَةِ فَرَسِهِ قَوَارِيرَ الْبَابِ⁽²⁾ وَالطَّيْبِ مِمَّا لَهُ ثَمَنٌ رَفِيعٌ، وَيُهْدَى إِلَيْهِ الرَّجُلُ كَلْبًا؛ فَيُشِيبُهُ عَلَيْهِ بِالضَّيْعَةِ النَّفِيسَةِ تُسَاوِي الْآلَافَ مِنَ الدَّنَانِيرِ. قَالَ: فَضَحِكَ مَالِكٌ، فَلَمَّا كَانَ فِي الْعَامِ الْقَابِلِ سَأَلْتُ مَالِكًا عَنْ أَفْعَالِ السَّفِيهِ؟ فَقَالَ: أَفْعَالُهُ مَاضِيَةٌ حَتَّى يُحْجَرَ عَلَيْهِ. قُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، وَإِنْ تَفَاقَمَ سَفَهُهُ، وَأَجْحَفَ بِالْمَالِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَإِنْ بَلَغَ سَفَهُهُ مَبْلَغَ سَفِيهِكُمْ الَّذِي ذَكَرْتَ عَامَ أَوَّلِ⁽³⁾.

198. وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ مَالِكٍ اخْتِلَافٌ عَلَى ثَلَاثِ رِوَايَاتٍ⁽⁴⁾، هَذِهِ إِحْدَاهَا. وَالثَّانِيَةُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَا أَعْطَاهُ السَّفِيهُ مِنْ مَالِهِ شَيْعًا خَارِجًا عَنِ الْعُرْفِ خُرُوجًا مُتَّفَاقًا يُجْحَفُ بِالْمَالِ؛ فَإِنَّهُ مَرْدُودٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ الْقَاسِمِ. وَالثَّلَاثَةُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَزَلْ سَفِيهَا مُذْ كَانَ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ رُشْدٌ يَوْمًا مَّا؛ فَإِنَّ فِعْلَهُ مَرْدُودٌ فِيمَا قَلَّ وَكَثُرَ، لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَمْ يَزَلْ سَفِيهَا، فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ الصَّغِيرِ فِي رَدِّ أَحْكَامِهِ فِي مَالِهِ، فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ غَيْرُ جَائِزٍ. وَأَمَّا إِذَا عُرِفَ رُشْدُهُ مُدَّةً مِنْ دَهْرِهِ، فَأُطْلِقَتْ يَدُهُ فِي مَالِهِ، ثُمَّ ضَيَّعَهُ، فَأَتْلَفَ الْمَالَ، فَظَهَرَ سَفَهُهُ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ الَّذِي لَا يُرَدُّ فِعْلُهُ حَتَّى يُحْجَرَ عَلَيْهِ، وَهَذَا رَأْيُ ابْنِ كِنَانَةَ، وَرِوَايَةُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ مَالِكٍ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ فِي

(1) هو فضل بن سلمة، تقدم برقم: 89.

(2) البان شجرٌ يَسْمُو وَيَطُولُ فِي اسْتِوَاءٍ، وَلَهُ حَبٌّ يُسْتَخْرَجُ مِنْهُ الدُّهْنُ. لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّة: بَيْن (62/13).

(3) ذكره بنحوه الخشني في «أخبار الفقهاء والمحدثين» (ص 97).

(4) راجع النوادر والزيادات (92/10 - 93).

أُسْمِعْتَهُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ⁽¹⁾. وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ مَذْهَبُ ابْنِ كَنَانَةَ وَعَبْدِ الْمَلِكِ⁽²⁾ وَابْنِ حَبِيبٍ تَفْصِيلاً لِمَا حَكَاهُ زِيَادُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ مُجْمَلِ قَوْلِ مَالِكٍ فِي السَّفِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

199. وَقَرَعَوْسُ بْنُ عَبَّاسٍ⁽³⁾. أَحَدُ⁽⁴⁾ الْفُقَهَاءِ بِالْأَنْدَلُسِ عَلَى نَحْوِ طَرِيقَةِ ابْنِ وَهْبٍ وَعَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، سَمِعَ مِنْ مَالِكٍ، وَتَفَقَّهَ عَلَى رَأْيِهِ، وَهُوَ قَلِيلُ الْكَلَامِ فِي الْفِقْهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ تَفْرِيعَاتٌ.

بابُ الْحِكَايَةِ عَنِ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ بِالْأَنْدَلُسِ

200. يَحْيَى بْنُ يَحْيَى⁽⁵⁾. رَحَلَ إِلَى مَالِكٍ صَغِيرًا، فَسَمِعَ مِنْهُ، وَتَفَقَّهَ بِالْمَدِينَةِ وَالْمِصْرَيْنِ مِنْ أَكْبَارِ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَكَانَ مَالِكٌ يُعْجِبُهُ هَذِيهٌ وَسَمْتُهُ وَعَقْلُهُ عَلَى صِغَرِ سِنِّهِ⁽⁶⁾.

201. فِيهِ الرِّوَايَةُ بِالْغَرْبِ⁽⁷⁾ أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَحْيَى كَانَ يَوْمًا عِنْدَ مَالِكٍ فِي جُمْلَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، إِذْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ حَضَرَ الْفِيلُ، فَخَرَجَ أَصْحَابُ مَالِكٍ كُلُّهُمْ لِيَنْظُرُوا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِهِمْ، وَبَقِيَ مَالِكٌ فِي مَجْلِسِهِ، فَالْتَفَتَ، فَرَأَى يَحْيَى بْنَ يَحْيَى، فَقَالَ لَهُ

(1) راجع الكلام على هذه الأسمعة في مقدمة تحقيق طبقات الفقهاء من لدن الصحابة ومن بعدهم من العلماء (ص 41).

(2) يعني ابن الماجشون.

(3) سبق برقم: 33.

(4) في الأصل زيادة «من» بعد «أحد».

(5) سبق برقم: 34.

(6) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 152).

(7) كذا في الأصل.



مَالِكُ: مَا لَكَ لَمْ تَخْرُجْ تَرَى الْفِيلَ، لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ بِالْأَنْدَلُسِ؟ فَقَالَ لَهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، إِنَّمَا جِئْتُ مِنْ بَلَدِي لِأَنْظُرَ إِلَيْكَ، وَلَا تَعْلَمَ مِنْ هَذَاكَ وَعِلْمِكَ، وَلَمْ أَجِئْ لِأَنْظُرَ إِلَى الْفِيلِ، فَأَعْجَبَ بِهِ مَالِكُ، وَسَمَّاهُ عَاقِلَ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ⁽¹⁾، ثُمَّ جَعَلَ مَالِكُ يُحَرِّضُهُ عَلَى الْعِلْمِ، وَيُوصِيهِ بِذَلِكَ، وَيَضْرِبُ لَهُ أَمْثَالًا يَطُولُ ذِكْرُهَا، / هِيَ فِي [1/6] كِتَابِ وَصِيَّةِ مَالِكٍ وَاللَيْثِ بْنِ (سَعْدِ)⁽²⁾ لِيَحْيَى بْنِ يَحْيَى، يَزُودُهُ أَهْلُ الْمَغْرِبِ.

202. وَسَمِعَ يَحْيَى مِنَ اللَّيْثِ بْنِ (سَعْدِ)⁽³⁾، وَلَمْ يَعْتَمِدْ إِلَّا عَلَى رَأْيِ مَالِكٍ

وَابْنِ الْقَاسِمِ.

203. وَكَانَتْ إِلَيْهِ الرِّيَاسَةُ فِي الْعِلْمِ بِالْأَنْدَلُسِ فِي زَمَانِهِ، وَكَانَ رَأْيُهُ نَافِذًا، وَأَمْرُهُ عِنْدَ سُلْطَانِهَا مَقْبُولًا عَلَى أَمْرِ غَيْرِهِ مِنْ أَقْرَانِهِ.

بابُ الْحِكَايَاتِ عَنْ أَقْرَانِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى بِالْأَنْدَلُسِ،

وَهُمْ أَصْحَابُ أَصْحَابِ مَالِكٍ

204. سَعِيدُ بْنُ حَسَانَ⁽⁴⁾. كَانَ صَاحِبَ الشُّوَرَى بِالْأَنْدَلُسِ، نَظِيرَ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى

فِي الْفَقْهِ وَالْعِلْمِ، صَاحِبَ رِيَاسَةٍ وَأَصْحَابٍ، وَلَا أَعْلَمُهُ لَقِيَ مَالِكًا، وَإِنَّمَا تَفَقَّهَ بَابِنِ وَهَبٍ وَابْنِ الْقَاسِمِ وَغَيْرِهِمَا.

(1) ذكره بنحوه الخشني في أخبار الفقهاء والمحدثين (ص 358).

(2) في الأصل: «سعيد».

(3) في الأصل: «سعيد».

(4) سبق برقم: 71.

205. وَكَانَتْ فِيهِ عَصَبِيَّةٌ مَعَ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى وَأَصْحَابَيْهِمَا عَلَى ابْنِ حَبِيبٍ، فِي قِصَّةٍ يَطُولُ ذِكْرُهَا⁽¹⁾، مُنَافَسَةً فِي الْعِلْمِ وَالذِّكْرِ.

206. وَعِيسَى بْنُ دِينَارِ الطُّبْلِيِّ⁽²⁾. أَفْقَهُ أَهْلُ الْأَنْدَلُسِ فِي زَمَانِهِ، مِنْ أَقْرَانِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى وَسَعِيدِ بْنِ حَسَّانٍ، وَكَانَ مِنَ الْعُبَّادِ، يُقَالُ إِنَّهُ صَلَّى أَرْبَعِينَ سَنَةً الصُّبْحَ بِوُضُوءِ الْعَتَمَةِ⁽³⁾.

207. رَحَلَ إِلَى ابْنِ الْقَاسِمِ، فَلَا زَمَةَ سِنِينَ، فَلَمَّا ارْتَحَلَ عَنْهُ مُنْصَرِفًا إِلَى الْأَنْدَلُسِ؛ شَيَّعَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ فَرَايَسَخَ، فُعُوتِبَ فِي ذَلِكَ ابْنُ الْقَاسِمِ، فَقَالَ: تَلُوْمُونَنِي أَنْ شَيَّعْتُ رَجُلًا لَمْ يُخْلِفْ بَعْدَهُ أَفْقَهُ مِنْهُ⁽⁴⁾. وَكَانَ مُخْتَصًّا بِهِ. ثُمَّ بَلَغَهُ بِالْأَنْدَلُسِ أَنَّ ابْنَ الْقَاسِمِ رَجَعَ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ قَوْلِهِ الْأَوَّلِ، فَقَالَ عِيسَى: زَلَّةٌ عَالِمٍ، فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ الْآخِرِ، بَلْ تَمَادَى عَلَى مَا حَمَلَ عَنْهُ فِي الْقَدِيمِ، وَلَمْ يُغَيِّرْهُ، فَلِذَلِكَ سَمَاعُ عِيسَى بْنِ دِينَارٍ مُخَالَفٌ لِسَمَاعِ سَحْنُونَ وَغَيْرِهِ، أَعْنِي سَمَاعَهُمْ مِنْ ابْنِ الْقَاسِمِ.

208. وَ(الْحُسَيْنُ)⁽⁵⁾ بْنُ عَاصِمٍ⁽⁶⁾. فِي مِثْلِ سِنِّ عِيسَى بْنِ دِينَارٍ، كَثِيرُ الْفَقْهِ، يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ ابْنُ حَبِيبٍ فِي بَعْضِ قَوْلِهِ فِي الْأَسْمِعَةِ⁽⁷⁾.

(1) ذكرها ابن الفرضي مفصلة في ترجمة أبي وهب عبد الأعلى بن وهب القرطبي (ت 261 هـ). تاريخ علماء الأندلس (1/ 280-281).

(2) سبق برقم: 72.

(3) ذكره بنحوه الخشني في أخبار الفقهاء والمحدثين (ص 270).

(4) ذكره بنحوه الخشني في «أخبار الفقهاء والمحدثين» (ص 270). وفيه تحديد الفراسخ بثلاثة.

(5) في الأصل: «الحسن».

(6) سبق برقم: 72.

(7) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 162).



209. ومحمد بن (بشير)⁽¹⁾ القاضي⁽²⁾. كان من عرب الأندلس⁽³⁾، عابدا زاهدا، في عداد الفقهاء، ولم تكن له رياسة ولا عصية.
210. ومحمد بن خالد⁽⁴⁾. من أعيان أهل الأندلس، من أصحاب ابن وهب وابن القاسم⁽⁵⁾. مبرز في العلم في زمانه.
211. عبد الملك بن الحسن، يُلقب بزوان⁽⁶⁾. كان يعتمد على ابن وهب وابن القاسم، وهو على مثل طريقة ابن وهب، زاهدا منقطعا⁽⁷⁾، لا يتعرض للذكر، وكان يحيى بن يحيى يسترجع عقله، ويضطفيه لفضله.
212. أصبغ بن الخليل القاضي⁽⁸⁾. من أفقه الناس، وأزهدهم، وأشدهم على أهل البدع، شديد على الزنادقة، وهو من أقران هؤلاء المذكورين، وهو قليل المسائل في كتب المغرب، وكان من نمط ابن حبيب في نصيحة أهل الإسلام.

(1) في الأصل: «بشر».

(2) كذا في الأصل، وعده من أصحاب أصحاب مالك فيه نظر، لأنه لقي مالكا، وجالسه، وسمع منه كما قال الخشني في «قضاة قرطبة» (ص 47). وقد تقدم ذكر ابن بشير برقم: 80، دون ذكر اسمه، فترجمته في الحاشية بسعيد بن محمد بن بشير المعافري القرطبي مات سنة 210 هـ وقيل سنة 211 هـ. ترتيب المدارك (4/ 119-120). وهو الصواب.

(3) قال الخشني: «أصله من جند باجة، من عرب مصر». قضاة قرطبة (ص 47).

(4) سبق برقم: 76.

(5) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 162).

(6) سبق برقم: 73.

(7) قال الخشني: «وكان الزهد أغلب خصال الخير عليه». أخبار الفقهاء والمحدثين (ص 244).

(8) سبق برقم: 79.

213. وعبد الملك بن حبيب، هو أبو مروان السلمي⁽¹⁾. يُعَلِّمُ بَعَالِمِ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ.

214. رَوَيْنَا عَنْ الْمَغَامِي قَالَ: مَا مَاتَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ حَتَّى أَتَى أَلْفَ أَلْفِ جَامِعٍ فِي صَنُوفِ الْعِلْمِ.

215. وَهُوَ أَزْفَعُ مِنْ إِسْمَاعِيلَ الْقَاضِي فِي كَثْرَةِ الْعِلْمِ وَالْجَزَالَةِ، وَكَانَ فَصِيحًا شَاعِرًا.

216. تَفَقَّهَ فِي الْقَدِيمِ بِيَحْيَى بْنِ يَحْيَى، وَعِيسَى بْنُ دِينَارٍ، وَالْحَسَنِ بْنِ عَاصِمٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَقْرَانِهِمْ بِالْأَنْدَلُسِ⁽²⁾.

217. ثُمَّ رَحَلَ وَهُوَ فَقِيهٌ عَالِمٌ، صَاحِبُ بَيَانٍ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَعَرَضَ كُتُبَهُ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَاجِشُونِ، وَعَلَى مُطَرِّفٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعِ الزُّبَيْرِيِّ، وَابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ⁽³⁾.

218. وَكَانَ مُعَوَّلُهُ عَلَى ابْنِ الْمَاجِشُونِ وَمُطَرِّفٍ، وَأَقَامَ فِي رِخْلَتِهِ ثَلَاثَةَ أَعْوَامٍ، فَكَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ الْمَاجِشُونِ يُزَيِّفُ لَهُ رَأْيَ عِيسَى بْنِ دِينَارٍ الَّذِي كَانَ سَمِعَهُ مِنْ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَرَأْيَ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، وَرَأْيَ غَيْرِهِمَا مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ الْقَاسِمِ الَّذِينَ سَمِعَ مِنْهُمْ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ.

219. وَكَانَ مُطَرِّفٌ يُوَافِقُ ابْنَ الْمَاجِشُونِ فِي أَكْثَرِ ذَلِكَ، وَيَقُولَانِ لَهُ: سَمَاعُنَا مِنْ مَالِكٍ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ الَّتِي حَمَلْتَنَا إِلَيْنَا مِنَ الْمَغْرِبِ عَلَى خِلَافِ مَا تَحْكِي عَنْ

(1) سبق برقم: 81.

(2) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 162).

(3) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 162).



أَصْحَابِكَ بِالْأَنْدَلُسِ، فَعَمِلَ ذَلِكَ فِي قَلْبِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ، فَتَرَكَ رَأْيَ شُيُوخِ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ أَسْتَاذِيهِ، وَهُمْ أَصْحَابُ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَأَسْقَطَهُمْ إِسْقَاطًا.

220. فَلَمَّا انْصَرَفَ عَنِ الْمَدِينَةِ إِلَى مِصْرَ اعْتَمَدَ عَلَى ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ صَاحِبِ مَالِكٍ، وَعَرَضَ عَلَيْهِ قَوْلَ ابْنِ الْمَاجِشُونِ، / وَمُطَرِّفٍ، وَابْنِ نَافِعٍ، فَوَافَقَهُمْ ابْنُ [ب/6] عَبْدِ الْحَكَمِ فِي أَكْثَرِ ذَلِكَ.

221. وَكَانَ يُجَالِسُ أَصْبَغَ بْنَ الْفَرَجِ، وَيُذَكِّرُهُ، وَيَسْمَعُ مِنْهُ مَذَاهِبَ أَشْهَبَ، وَابْنِ الْقَاسِمِ، وَابْنِ وَهْبٍ. فَوَجَدَ مَذْهَبَ أَصْبَغَ قَرِيبًا مِمَّا سَمِعَهُ مِنْ ابْنِ الْمَاجِشُونِ، وَمُطَرِّفٍ وَغَيْرِهِ بِالْمَدِينَةِ.

222. وَكَانَ أَصْبَغُ يَسْتَفِيدُ مِنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ قَوْلَ ابْنِ الْمَاجِشُونِ، وَأَغْرَاضَهُ، وَتَفْصِيلَاتِهِ لِمُجْمَلِ قَوْلِ مَالِكٍ، فَكَانَ أَصْبَغُ يُعْجِبُهُ ذَلِكَ.

223. وَكَتَبَ أَصْبَغُ إِلَى ابْنِ الْمَاجِشُونِ يَسْأَلُهُ الْإِجَازَةَ بِكُتُبِهِ وَرَأْيِهِ، فَأَبَى ابْنُ الْمَاجِشُونِ أَنْ يُجِيزَ لِأَصْبَغَ كُتُبَهُ، وَكَتَبَ إِلَيْهِ: إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْعِلْمَ؛ فَارْحَلْ إِلَيْهِ. بَلْ جَعَلَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ يُثْنِي عَلَى أَصْبَغَ لِمَا بَلَغَهُ مِنْ حِفْظِهِ الْفَقْهَ، وَحُسْنِ اخْتِيَارِهِ، فَقَالَ: مَا أَخْرَجْتَ الْأَرْضَ مِثْلَ أَصْبَغَ، قِيلَ لَهُ: وَلَا ابْنُ الْقَاسِمِ؟ قَالَ: وَلَا ابْنُ الْقَاسِمِ.

224. وَكَانَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ يُسِيءُ الرَّأْيَ فِي ابْنِ الْقَاسِمِ، وَيُرْجِّحُ رَأْيَ أَشْهَبَ عَلَى ابْنِ الْقَاسِمِ.

225. فَلَمَّا قَدِمَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ الْقَيْرَوَانَ مُنْصَرِفًا مِنْ مِصْرَ إِلَى الْأَنْدَلُسِ؛ مَرَّ بِمَنْزِلِ سَحْنُونَ بْنِ سَعِيدٍ صَاحِبِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَكَانَ أَسَنُّ مِنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، فَاسْتَأْذَنَ عَبْدُ الْمَلِكِ عَلَيْهِ، فَخَافَهُ سَحْنُونُ، فَحَجَبَهُ. ثُمَّ اطَّلَعَ سَحْنُونُ مِنْ كُوَّةٍ يَنْظُرُ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ، فَرَأَاهُ رَاكِبًا عَلَى فَرَسٍ فِي أَبْهَةِ فَخَامَةٍ، بَيْنَ يَدَيْهِ الْعَبِيدُ،

فَقَالَ: لَيْسَ هَذَا عَالِمًا، هَذَا مَلِكٌ؛ فَوَقَعَ مِنْ ذَلِكَ فِي قَلْبِ عَبْدِ الْمَلِكِ مَا شَاءَ اللَّهُ، لِقَوْلِ سُحْنُونَ فِيهِ مَا قَالَ، وَلَا حِجَابَ عَنْهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ أَصْبَغَ بِمَضْرٍ، فَاسْتَقْصَرَ رَأْيَ سُحْنُونَ، وَقَالَ فِيهِ كَلَامًا يَقْبَحُ ذِكْرُهُ. وَقَالَ: جَاءَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ مِنَ الْمَغْرِبِ أَعْلَمَ وَأَفْهَمَ مِنْ سُحْنُونَ حِينَ انْصَرَفَ مِنْ عِنْدِنَا.

226. ثُمَّ لَحِقَ عَبْدُ الْمَلِكِ بِالْأَنْدَلُسِ، فَقَامَتْ لَهُ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَقْدَامِهَا، وَعَظَّمَتْ مِنْ قُدْرِهِ مَا شَاءَ اللَّهُ، حَتَّى إِذَا عَلِمُوا بَاطِنَ رَأْيِهِ فِي يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، وَسَعِيدِ بْنِ حَسَّانٍ، وَعِيسَى بْنِ دِينَارٍ، وَأَتْبَاعِهِمْ؛ نَفَرُوا عَنْهُ، وَاسْتَوْحَشُوا، وَمَشَتْ النَّمَائِمُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَسْتَاذِيهِ: يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، وَسَعِيدِ بْنِ حَسَّانٍ وَأَقْرَانِهِمَا، وَتَقَرَّرَ (عِنْدَهُمْ) ⁽¹⁾ اسْتِعْجَاؤُهُ إِيَّاهُمْ، وَأَنَّهُمْ عِنْدَهُ عَلَى غَيْرِ قَبُولٍ، فَتَعَاهَدُوا عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ يَدًا وَاحِدَةً. فَلَوْلَا صِرَامَتُهُ فِي الدِّينِ، وَجَزَالَتُهُ، وَكَثْرَةُ عِلْمِهِ وَمَالِهِ، وَجَاهُهُ عِنْدَ السُّلْطَانِ؛ لَمَاتُوا عَلَيْهِ فِي الْعَصِيَّةِ. وَسَأَذْكُرُ طَرَفًا مِنْ عَصِيَّةِ أَصْحَابِنَا، وَالْاِخْتِلَافِ بَيْنَهُمْ بَعْدَ هَذَا.

227. وَتُوفِّيَ عَبْدُ الْمَلِكِ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ سَنَةً.

228. فَأَخْبَرَنَا زِيَادٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَرَبِ قَالَ: سَمِعْتُ الْمَغَامِيَّ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَصْحَابُ سُحْنُونَ أَنَّ سُحْنُونَ قَالَ لَمَّا بَلَغَهُ مَوْتُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ، قَالَ: لَقَدْ وَارَتْ الْأَرْضُ فِيهِ عِلْمًا كَثِيرًا، ثُمَّ اسْتَرْجَعَ سُحْنُونَ.

229. وَكَانَ سُحْنُونَ مُوَافِقًا فِي الْعَصِيَّةِ لِمَشَايِخِ الْأَنْدَلُسِ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ لِأَجْلِ

ابْنِ الْقَاسِمِ.

(1) فِي الْأَصْلِ: «عَنْهُمْ».



230. وَسَمِعْتُ تَمِيمًا بِإِسْنَادٍ يَذْكُرُهُ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ⁽¹⁾ تُوفِيَ بَعْدَ أَبِيهِ عَبْدِ الْمَلِكِ إِلَى أَرْبَعِينَ سَنَةً⁽²⁾. فَحَفَرُوا لَهُ إِلَى جَنْبِ قَبْرِ أَبِيهِ، فَصَادَفَتْ الْمِسْحَاةُ جِسْمَ أَبِيهِ طَرِيًّا، كَأَنَّهُ دُفِنَ بِالْأَمْسِ، فَكَانَ ذَلِكَ أَشْهَرَ شَيْءٍ بِالْمَغْرِبِ مِنْ كَرَامَاتِ عَبْدِ الْمَلِكِ.

231. وَسَمِعْتُ ابْنَ أَبِي زَيْدٍ يَقُولُ فِي حِكَايَةِ ذِكْرِهَا بِإِسْنَادِهَا أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ كَانَ مُسْتَجَابًا، وَأَنَّ الْبَحْرَ هَاجَ بِهِمْ فِي اللَّجَّةِ، فَقَامَ فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ مَا هَذَا الْعَذَابُ الَّذِي أَرَيْتَنَا، اللَّهُمَّ مَا هَذِهِ الْقُدْرَةُ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ رِخْلَتِي هَذِهِ كَانَتْ لَوَجْهِكَ خَالِصًا، وَلِإِخْيَاءِ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاكْشِفْ عَنَّا هَذَا الْغَمَّ، وَأَرِنَا رَحْمَتَكَ كَمَا أَرَيْتَنَا عَذَابَكَ. فَكَشَفَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِلُطْفِهِ فِي الْوَقْتِ.

232. وَيُوسُفُ بْنُ مَطْرُوحِ الرَّبِضِيِّ⁽³⁾. كَانَ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَأَسْقَطَتْهُ عَصِيَّةُ أَهْلِ الرَّبِضِ⁽⁴⁾، وَأَسْقَطَتْ جَمَاعَةً مِنْ عُلَمَاءِ الْأَنْدَلُسِ. وَهَرَبَ عَيْسَى بْنُ دِينَارٍ أَيَّامَ الرَّبِضِيَّةِ، وَلَحِقَ بِبَعْضِ النَّوَاحِي، خَارِجًا عَنْ قَصِيَّةِ الْبَلَدِ، حَتَّى اجْتَمَعَتْ الْكَلِمَةُ عَلَى السُّلْطَانِ⁽⁵⁾. فَأَمَرَ السُّلْطَانُ بِأَنْ لَا يُفْتِيَ عَالِمٌ مِنْ عُلَمَاءِ الرَّبِضِيَّةِ. فَكَانَ يُونُسُ بْنُ مَطْرُوحٍ مِنْهُمْ.

(1) سبق برقم: 90.

(2) يعني أنه مات سنة 278 هـ أو 279 هـ على الخلاف في سنة موت والده.

(3) سبق برقم: 74.

(4) وذلك في ولاية أبي العاص الحكم بن هشام. قال الحميدي: «وكان طاغيا مسرفا، وله آثار سوء قبيحة، وهو الذي أوقع بأهل الربض الواقعة المشهورة، فقتلهم، وهدم ديارهم ومساجدهم؛ وكان الرَّبِضُ مَحَلَّةً مُتَصِلَةً بِقَصْرِهِ، فَاتَمَّهِمُ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ، فَفَعَلَ بِهِمْ ذَلِكَ، فَسُمِّيَ الْحُكْمُ الرَّبِضِيُّ لِذَلِكَ؛ وَاتَّصَلَتْ وَلايَتُهُ إِلَى أَنْ مَاتَ فِي آخِرِ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ سِتٍّ وَمِثْنَيْنِ». جذوة المقتبس (ص 10).

(5) راجع أخبار الفقهاء والمحدثين (ص 271)، وترتيب المدارك (4/ 107).

233. وَمُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى الْأَعْمَشِيُّ⁽¹⁾. وَكَانَ مِنَ الْفُقَهَاءِ عَلَى طَرِيقَةِ النَّظَرِ، تَفَقَّهَ بِأَصْحَابِ مَالِكٍ، حَسَنَ الْاخْتِيَارِ، قَلِيلَ التَّكْلُفِ، كَثِيرَ الْمِزَاحِ وَالِدُّعَابَةِ، يُعَدُّ مِنَ حُكَمَاءِ زَمَانِهِ.

[1/7] 234. وَأَبُو زَيْدٍ الْأَنْدَلِسِيُّ صَاحِبُ «الثَّمَانِيَةِ»⁽²⁾. رَحَلَ / مِنْ الْأَنْدَلُسِ مَعَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ، فَكَانَ يَسْمَعُ مَعَهُ، وَكَانَ ابْنُ حَبِيبٍ يَضْبِطُ لَهُ، وَيُفَسِّرُ لَهُ الْمَعَانِي، فَسَمِعَ مَعَهُ مَسَائِلَ كَثِيرَةً مِنَ الْمَدَنِيِّينَ وَالْمِصْرِيِّينَ.

235. فَلَمَّا انْصَرَفَا إِلَى الْأَنْدَلُسِ؛ جَعَدَ ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءٍ مِنَ الْأَسْمِعَةِ، وَكَانَتْ لَابْنِ حَبِيبٍ فِيمَا قِيلَ وَمِنْ عِنَايَتِهِ، فَادَّعَاهَا لِنَفْسِهِ دُونَهُ، فَارْتَفَعَا فِي ذَلِكَ إِلَى قَاضِي الْأَنْدَلُسِ، فَقَالَ لَهُمَا: الْأَجْزَاءُ بَيْنَ مَنْ؟ قَالَا: بَيْنَ أَبِي زَيْدٍ. قَالَ: اغْرِضَاهَا عَلَيَّ، فَعَرِضْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: اللَّفْظُ لَفْظُ أَبِي مَرْوَانَ، وَلَوْ كُنْتُ قَاضِيًا بِاللَّفْظِ لَقَضَيْتُ بِهَا لِأَبِي مَرْوَانَ⁽³⁾، وَلَكِنَّ الْيَدَ يَدُ أَبِي زَيْدٍ، وَالْيَدُ أَمْلَكُ. ثُمَّ حَلَفَ أَبَا زَيْدٍ لَهِيَّ لَهُ وَخَدَهُ دُونَ أَبِي مَرْوَانَ، وَأَنَّ دَعْوَى أَبِي مَرْوَانَ بَاطِلٌ⁽⁴⁾، فَحَلَفَ أَبُو زَيْدٍ، فَقَضَى لَهُ بِالثَّمَانِيَةِ الْأَجْزَاءِ مِنَ الْأَسْمِعَةِ، فَسُمِّيَتْ ثَمَانِيَةَ أَبِي زَيْدٍ.

(1) سبق برقم: 77.

(2) سبق برقم: 82.

(3) قال الخشني: «ولأبي زيد كتب قيد فيها سماعه عن أصحاب مالك، وأكثر ما فيها موافق لرواية عبد الملك بن حبيب عنهم، وقد رأيت بعضها بالمشرق، وهي مذكورة بمدوحة عند أهل الآفاق في المسائل على مذهب مالك رحمه الله وأصحابه». أخبار الفقهاء والمحدثين (ص 237).

(4) أي شيء باطل.



وَمِمَّنْ دُونَ هَؤُلَاءِ بِالْأَنْدَلُسِ:

236. يَوْسُفُ بْنُ يَحْيَى الْمَغَامِي⁽¹⁾. سَمِعَ أَبَا مُصْعَبٍ، وَتَفَقَّهَ عَلَى رَأْيِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ، وَكَانَ مُخْتَصِّصًا بِهِ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ صِهْرُهُ⁽²⁾.

237. وَكَانَ إِمَامًا فِي الْفِقْهِ، مُحَقِّقًا، مِنْ شَرِطِ ابْنِ حَبِيبٍ، وَأَضْبَغَ، وَابْنِ الْمَاجِشُونِ، وَأَشْهَبَ، وَابْنِ نَافِعِ الصَّائِغِ، وَابْنِ مَسْلَمَةَ.

238. وَكَانَ يَوْسُفُ الْمَغَامِي مِنْ أئِمَّةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، مِنْ شَرِطِ عَلِيِّ بْنِ (الْمَدِينِيِّ)⁽³⁾، وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ.

239. وَكَانَ شَدِيدًا عَلَى الشَّافِعِيِّ، وَضَعَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ عَشْرَةَ أَجْزَاءٍ بِالْحَدِيثِ⁽⁴⁾، لَمْ يَرَ الْعُلَمَاءُ مِثْلَهَا. فَكَانَ الصُّلْحُ بِمَضَرٍ يَنْعَقِدُ بَيْنَ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ يَكْتُبُ الْمَغَامِي، يَشْتَرِطُ الشَّافِعِيَّةُ عَلَى الْمَالِكِيَّةِ أَلَّا تَظْهَرَ كُتُبُ الْمَغَامِي فِي الْجَامِعِ، ثُمَّ نَحْنُ وَأَنْتُمْ سَوَاءٌ، لَا خِلَافَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ، فَإِذَا أَجَابَتْ الْمَالِكِيَّةُ إِلَى التَّزَامِ هَذَا الشَّرْطُ؛ لَمْ يَقَعْ بَيْنَهُمْ نَائِرَةٌ، أَغْنَى بَيْنَ الْعَوَامِ الذَّاهِبَةِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ، حَتَّى إِذَا تَكَلَّمَ سَفِيهٌ مِنْ سُفَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ بِشَيْءٍ لَا يُوَافِقُ الْمَالِكِيَّةَ؛ أَخْرَجَتْ الْمَالِكِيَّةُ كُتُبَ الْمَغَامِي، فَقَوِيَتْ. هَذَا وَنَحْوُهُ مِنَ الْحِكَايَةِ، سَمِعْتُهَا مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ مَشَايِخِ الْغَرْبِ.

(1) سبق برقم: 83.

(2) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 162).

(3) في الأصل: «المدني».

(4) قال الخشني: «وكان له تأليف حسن يرد فيه على الشافعي». أخبار الفقهاء والمحدثين (ص 382).



240. وَأَخْبَرَنَا تَمِيمٌ عَنْ أَبِيهِ أَبِي الْعَرَبِ قَالَ: لَقِيتُ مَا لَا أُحْصِي مِنْ شيوخِ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَمَا رَأَيْتُ أَفْهَمَ لِلْعِلْمِ وَالْفِقْهِ، وَلَا أَعْقَلَ وَأَزَجَّ مِنْ يُوسُفَ بْنِ يَحْيَى الْمَغَامِي الْأَنْدَلُسِيِّ. خَرَجَ مِنَ الْأَنْدَلُسِ، وَنَزَلَ بِإِفْرِيقِيَّةَ.

241. وَكَانَ لَا يُحِبُّ رِيَاسَةَ الْعِلْمِ، وَلَا يَدْعُو إِلَيْهَا، مَاتَ بِالْقَيْرَوَانِ، فَقَبْرُهُ عَلَى بَابِ أَصْرَمَ⁽¹⁾.

242. وَيَحْيَى بْنُ عُمَرَ، أَبُو زَكْرِيَاءَ⁽²⁾. صَاحِبُ حَدِيثٍ كَثِيرٍ، سَمِعَ مِنْ ابْنِ بُكَيْرٍ⁽³⁾ عَنْ مَالِكٍ، وَتَفَقَّهَ بِسُحُنُونَ.

243. وَهُوَ ضِدُّ الْمَغَامِيِّ، لِأَنَّهُ مُدَوَّنِي⁽⁴⁾، وَالْمَغَامِيُّ وَاضِحِي مَنَسُوبٌ إِلَى وَاضِحَةَ ابْنِ حَبِيبٍ، وَهَذَا مَنَسُوبٌ إِلَى مُدَوَّنَةِ سُحُنُونَ، وَالَّذِي بَيْنَ سُحُنُونَ وَابْنِ حَبِيبٍ مُتَبَاعِدٌ، فَكَذَلِكَ بَيْنَ الْأَصْحَابِ تَبَاعُدٌ.

244. نَزَلَ يَحْيَى بْنُ عُمَرَ إِفْرِيقِيَّةَ، وَبِهَا مَاتَ، فَقَبْرُهُ الْيَوْمَ بِسُوسَةَ⁽⁵⁾ عَلَى شَاطِئِ الْبَحْرِ، وَلَهُ مُصَنَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ، وَكَانَ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

245. وَمُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ، يُكْنَى أَبَا عَبْدِ اللَّهِ⁽⁶⁾. سَمِعَ مِنْ أَبِي مُصْعَبٍ بِالْمَدِينَةِ، وَهُوَ مِنْ أَقْرَانِ الْمَغَامِيِّ وَيَحْيَى بْنِ عُمَرَ.

(1) هو باب من أبواب القيروان. انظر المسالك والممالك للبكري (2/ 676).

(2) سبق برقمين: 69 و 84.

(3) تقدمت ترجمته.

(4) هذا الاصطلاح مما يتميز به هذا الكتاب، لم أجده في غيره.

(5) رياض النفوس (1/ 490).

(6) سبق برقم: 85.



246. دَخَلَ الْمَشْرِقَ، فَسَمِعَ بِالْعِرَاقِ مِنْ يَوْسَفَ بْنِ عَدِي⁽¹⁾، وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ⁽²⁾، وَأَمثالِهِمَا.

247. وَتَفَقَّهَ بِسُحْنُونَ وَبِمَشَيْخَةِ الْمَغْرِبِ وَالْأَنْدَلُسِ. ثُمَّ تَزَهَّدَ، وَبَرَزَ فِي الْعِبَادَةِ⁽³⁾. وَهُوَ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ (عَصِيَّةً)⁽⁴⁾ عَلَى ابْنِ حَبِيبٍ.

248. وَعُمَرُ بْنُ يَوْسَفَ الْإِشْبِيلِي، أَبُو حَفْصٍ⁽⁵⁾. مِنْ أَصْحَابِ سُحْنُونَ الثَّقَاتِ، رَحَلَ مِنَ الْأَنْدَلُسِ، وَنَزَلَ إِفْرِيقِيَّةً.

249. سَمِعْتُ زِيَادَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: سَمِعْتُ مَشَايخَنَا يَقُولُونَ: لَا تَصِحُّ «الْمَدَوْنَةُ» عَنْ سُحْنُونَ إِلَّا النُّسخَةُ الَّتِي كَتَبَهَا عُمَرُ بْنُ يَوْسَفَ الْإِشْبِيلِي، وَسَمِعَهَا مِنْ سُحْنُونَ. قُلْتُ لَهُ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: كَانَ عُمَرُ بْنُ يَوْسَفَ حَسَنَ التَّثْبُتِ فِيمَا يَحْمِلُ مِنَ الْعِلْمِ، فَكَانَ يُوقِفُ سُحْنُونَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ «الْمَدَوْنَةِ»، حَتَّى عَرَفَ قَوْلَ سُحْنُونَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي «الْمَدَوْنَةِ» وَ«الْمَخْتَلَطَةِ» جَمِيعًا، فَقَصَلَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ، وَنَبَّهَ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ فِيهَا، وَأَظْهَرَ طَرِيقَةَ ابْنِ الْمَاجِشُونِ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَكُلَّ مُبْهَمٍ فِي «الْمَدَوْنَةِ»؛ فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ يَوْسَفَ اسْتَفْسَرَ سُحْنُونَ بْنَ سَعِيدٍ فِيهِ. وَكَانَ عُمَرُ مُدَوِّنِي الْفِقْهِ.

(1) هو أبو يعقوب يوسف بن عدي التيمي مولا هم الكوفي (ت 232هـ). تقريب التهذيب (ص 1094).

(2) هو الإمام المشهور أبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة العبسي (ت 235هـ)، صاحب «المصنف» و«المسند».

(3) قال الخشني: «ومذهبه في الزهد والانباض والخير والورع والتقشف مستفيض». أخبار الفقهاء والمحدثين (ص 127).

(4) في الأصل: «عصبة».

(5) سبق برقمين: 68 و 86.

250. وإبراهيم بن مُزَيْنٍ، مِنْ أَهْلِ طَلَيْطَلَةَ⁽¹⁾. تَفَقَّهَ بِأَصْحَابِ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَابْنِ وَهْبٍ، وَبِالْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ⁽²⁾. / وَهُوَ عَلَى طَرِيقَةِ سَحْنُونٍ، يَذْهَبُ مَذْهَبَ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَيَخْتَارُ مِنْ مَذَاهِبِ أَصْحَابِهِ.

251. وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْعُتْبِيُّ⁽³⁾. هُوَ الَّذِي صَنَّفَ الْأُسْمِعَةَ، وَاسْتَخْرَجَهَا مِنْ كُتُبِ الْمَشَايخِ، فَسُمِّيَتْ «الْمُسْتَخْرَجَةُ» لِذَلِكَ. وَكَانَ الْمَشَايخُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ يَرْتَضُونَ أَمَانَتَهُ وَصِدْقَهُ، فَكَانُوا يُعْطُونَهُ الْكُتُبَ الْمَسْمُوعَةَ مِنْ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَابْنِ وَهْبٍ، وَالْمَدَنِيِّينَ، وَالْقَيْرَوَانِيِّينَ، حَتَّى كَمَلَتْ كُتُبُ الْأُسْمِعَةِ الْمُسْتَخْرَجَةُ، فَهِيَ مَنْسُوبَةٌ إِلَى الْعُتْبِيِّ.

252. وَسَمِعْتُ خَلْفَ بْنَ مُحَمَّدٍ⁽⁴⁾ يَقُولُ: لَمْ يَكُنِ الْعُتْبِيُّ بِالْفَقِيهِ الْحَافِظِ، وَلَكِنَّهُ كَانَ صَدُوقًا، يَفْهَمُ مَا يُصَنِّفُهُ وَيَنْقُلُهُ.

253. وَأَبُو سَلَمَةَ صَاحِبُ الْمَغَامِي⁽⁵⁾. فَقِيهٌ كَبِيرٌ، حَافِظٌ عَلَى طَرِيقَةِ ابْنِ حَبِيبٍ، وَابْنِ الْمَاجِشُونِ، وَأَشْهَبَ، وَابْنِ نَافِعٍ، وَابْنِ مَسْلَمَةَ، وَأَصْبَغَ بْنِ الْفَرَجِ، وَلَهُ مُخْتَصَرٌ حَسَنٌ⁽⁶⁾. وَكَانَ مِنَ الْفُقَهَاءِ.

(1) سبق برقم: 87.

(2) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 163).

(3) سبق برقم: 88.

(4) لعله أبو القاسم خلف بن محمد بن خلف الخولاني القرطبي المكتب (ت 374هـ). تاريخ علماء الأندلس (1/ 136).

(5) سبق برقم: 89.

(6) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 164). ولعل المقصود بمختصره اختصاره لواضحة ابن حبيب كما في جذوة المقتبس (ص 327). ومنه قطعة بمكناس تحتوي على السفر السادس منه، اطلعت على صورة لها، كُتبت بخط أندلسي واضح ومليح. وفيها من الكتب: كتاب الأكرية، كتاب



باب الحكايات عن الطبقة الأولى من أصحاب أصحاب مالك بإفريقية

وهم:

254. أسد بن الفرّات⁽¹⁾. من أقران مطرف وابن الماجشون، كان يتفقه في القديم على مذهب أبي حنيفة بالقيروان عند البهلُول بن راشد⁽²⁾، وشقران بن علي⁽³⁾، وأمثالهما.

255. ثم رحل إلى العراق، فتفقه بأصحاب أبي حنيفة، فلما نعي مالك ارتجعت العراق، وقالوا: مات سيّد المسلمين، فسقط في يد أسد بن الفرّات حين فاته مالك⁽⁴⁾، وقال: ما كنت أظن أن قدر مالك عندهم هكذا، فأجمع أمره على الانتقال من مذهب أبي حنيفة إلى مذهب مالك.

256. فقدم مصر، فقصد ابن وهب، فقال: هذه كتب أبي حنيفة، فأجعل لي جوابات فيها من المسائل على مذهب مالك، فتورّع ابن وهب وأبى، وعلى نحو ما

المزارعة، كتاب المساقاة، كتاب القراض، كتاب الجعل والإجارة، كتاب الأحباس، كتاب التدبير والكتابة وأمّهات الأولاد. وإنما أضيف المختصر لفضل لأجل ما له فيه من الزيادة والتعقب والشرح والتوضيح.

(1) سبق برقم: 49.

(2) هو أبو عمرو البهلُول بن راشد الحجري الرعيني، مات سنة 183 هـ. رياض النفوس (1/ 200-214). وقول المؤلف: على مذهب أبي حنيفة؛ لعله قبل لقاء البهلُول بمالك، وإلا فالغالب عليه مذهب مالك، وربما مال إلى قول الثوري كما قال المالكي في رياض النفوس (1/ 201).

(3) هو أبو علي شقران بن علي الفرضي الإفريقي (ت 186 هـ). معالم الإيمان (1/ 279-288).

(4) أي لما فاته التفقه بمالك، وإلا فإنه قد رحل إليه قبل رحلته إلى العراق، وسمع منه الموطأ كما قال أبو العرب التميمي في طبقات علماء إفريقية (ص 82).



حَكَيْنَاهُ فِي هَذَا النَّحْوِ فِي الْحِكَايَةِ مِنْ أَخْبَارِ ابْنِ وَهْبٍ فِيمَا تَقَدَّمَ⁽¹⁾، فَذَهَبَ إِلَى ابْنِ الْقَاسِمِ، وَأَجَابَهُ إِلَى مَا طَلَبَ، فَجَعَلَ أَجْوِبَةً كُتِبَ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ فِيمَا حَفِظَهُ عَنْ مَالِكٍ، وَجَعَلَ: إِخَالُ، وَأَحْسِبُ، وَأُظُنُّ؛ فِيمَا شَكَّ فِيهِ. وَقَالَ: هَذَا رَأْيِي فِيمَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ يَقِينٌ، وَشَكَّ فِيهِ عَنْ مَالِكٍ. فَتِلْكَ الْكُتُبُ تُسَمَّى «الْأَسَدِيَّة».

257. فَلَمَّا رَجَعَ أَسَدٌ إِلَى الْقَيْرَوَانِ؛ كَانَتْ إِلَيْهِ رِيَاسَةُ الْعِلْمِ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ بِتِلْكَ الْكُتُبِ الْمَبْسُوطَةِ، وَكَانَ سُحْنُونٌ قَدْ تَفَقَّهَ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَانِمٍ، وَعَلِيِّ بْنِ زِيَادٍ، وَابْنِ أَشْرَسَ، فَحَضَرَ مَجْلِسَ أَسَدٍ، فَوَقَعَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَسَدٍ مُرَاجَعَةٌ فِي مَسْأَلَةٍ، فَتَنَازَعَا فِيهَا، فَغَضِبَ أَسَدٌ، فَأَمَرَ سَحْنُونَ فَخَرَجَ مِنَ الْمَجْلِسِ، وَتَهَدَّدَهُ بِالسُّلْطَانِ، فَانْقَطَعَ عَنْهُ سَحْنُونٌ، وَأَعْجَبَهُ⁽²⁾ الْكُتُبُ الْأَسَدِيَّةُ، فَاحْتَالَ فِي جَمْعِهَا مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ أَسَدٌ. ثُمَّ ارْتَحَلَ بِهَا إِلَى ابْنِ الْقَاسِمِ بِمِصْرَ، فَعَرَضَهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ: كُنْتُ يَوْمَ وَضَعْتُ هَذِهِ الْكُتُبَ لِأَسَدِ بْنِ الْفُرَاتِ مَشْغُولًا عَنِ الْعِلْمِ، فَفِيهَا شَيْءٌ لَا بُدَّ مِنْ تَغْيِيرِهِ، لِأَنِّي قَدْ تَصَدَّرْتُ لِهَذَا الشَّأْنِ الْيَوْمَ، فَطَرَحَ مِنْهَا: إِخَالُ، وَأَحْسِبُ، وَأُظُنُّ، وَأَثْبَتَ مَا تَيَقَّنَ عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ، وَرَجَعَ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ رَأْيِهِ، وَاسْتَدْرَكَ أَيْضًا فِيهَا شَيْئًا مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ، فَرَوَاهَا عَنْهُ سَحْنُونٌ، وَزَادَ فِيهَا مِنْ رَأْيِ ابْنِ وَهْبٍ، وَأَشْهَبَ، وَغَيْرِهِمْ، وَكَتَبَ لَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ إِلَى أَسَدٍ يُعَاتِبُهُ فِي رَأْيِهِ، وَيَأْمُرُهُ أَنْ يُعَارِضَ كُتُبَهُ بِكُتُبِ سَحْنُونَ. فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى أَسَدٍ؛ أَعْطَاهُ كِتَابَ ابْنِ الْقَاسِمِ، فَأَبَى مِنْ قَبُولِهِ، وَقَالَ: فَاتَنِي مَالِكٌ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ أَفْسَدْتُمْ عَلَيَّ ابْنَ الْقَاسِمِ، لَا حَاجَةَ لِي إِلَى التَّصَدُّرِ لِهَذَا الشَّأْنِ، ثُمَّ أَغْلَقَ

(1) انظر رقم: 149.

(2) كذا في الأصل، وهو لغة صحيحة.



بَابِهِ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَنَادَى فِي الْجِهَادِ إِلَى الرُّومِ، فَاجْتَمَعَ لَهُ زُهَاءُ ثَلَاثَةِ آلَافٍ غَازٍ مِنْ أَهْلِ إفْرِيقِيَّةَ، وَكَانَ مِنَ الْمَيَاسِيرِ وَأَصْحَابِ الدُّثُورِ، فَرَكِبَ الْبَحْرَ بِهِمْ، فَفَتَحَ الْبَعْضَ مِنْ جَزِيرَةِ صِقِلِيَّةَ، وَأَقَامَ بِهَا مَعَ الْجَيْشِ حَتَّى مَاتَ هُنَاكَ. وَفِيهَا مَسْجِدُهُ وَقَبْرُهُ. وَكُتِبَ سَحْنُونُ إِلَى ابْنِ الْقَاسِمِ يُخْبِرُهُ مِنْ أَمْرِ أَسَدٍ، وَتَرْكِهِ التِّزَامَ رَأْيِهِ فِي مُعَارَضَةِ الْكُتُبِ، فَغَضِبَ ابْنُ الْقَاسِمِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ لَا تُبَارِكْ فِي الْأَسَدِيَّةِ. فَهِيَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا كَالْمَرْفُوضَةِ إِلَى الْيَوْمِ. وَوَصَلَتْ الرِّيَاسَةُ لِسَحْنُونٍ⁽¹⁾.

258. وَسَحْنُونُ بْنُ سَعِيدٍ⁽²⁾. صَحِبَ أَصْحَابَ مَالِكٍ بِمِصْرَ وَالْمَدِينَةِ، وَكَانَ مُعَوَّلُهُ عَلَى ابْنِ الْقَاسِمِ. وَكَانَ ابْنُ الْقَاسِمِ مُتَوَفِّراً عَلَيْهِ⁽³⁾ جِدًّا فِي الْعِلْمِ / وَمَنَافِعِ الدُّنْيَا. [1/8]

259. ثُمَّ صَارَ إِلَى ابْنِ وَهْبٍ وَأَشْهَبَ بَعْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَكَانَتْ إِلَيْهِ رِيَّاسَةُ الْعِلْمِ بِالْمَغْرِبِ، وَوَلِيَ الْقَضَاءَ بِالْقَيْرَوَانِ.

260. وَكَانَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ يَتَحَيَّرُ فِي مَذَاهِبِ ابْنِ الْقَاسِمِ، فَكَانَ يَكْتُبُ فِي حَوَاشِي الْكُتُبِ عَلَى أَكْثَرِ الْمَسَائِلِ: مَسْأَلَةُ سَوْءٍ⁽⁴⁾. وَفِي مَوَاضِعَ: اطْرَحْ اطْرَحْ، وَفِي مَوَاضِعَ: انْظُرْ انْظُرْ. فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُعْلَمَ مَذْهَبُهُ فِي ذَلِكَ.

261. وَالْجَمَاعَةُ فِي الْمَغْرِبِ إِلَى الْيَوْمِ عَلَى قَوْلِ سَحْنُونٍ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ.

(1) ذكره مختصرا الخشني في أخبار الفقهاء والمحدثين (ص 270 - 271)، والشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 155).

(2) سبق برقم: 50.

(3) تَوَفَّرَ عَلَيْهِ إِذَا رَعَى حُرْمَاتِهِ. لسان العرب، مادة: وفر (5/ 287).

(4) انظر الذخيرة للقرافي (5/ 348).

262. وعون بن يوسف⁽¹⁾. كَانَ مِنْ أَقْرَانِ سَحْنُونَ، عَلَى نَحْوِ طَرِيقَةِ ابْنِ وَهْبٍ [فِي]⁽²⁾ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ. وَبَابِنِ وَهْبٍ تَفَقَّهَ⁽³⁾، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ رِيَّاسَةٌ؛ لِأَنَّ سَحْنُونَ غَمَرَ أَقْرَانَهُ بِالْعِلْمِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ.

263. وَمُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ الصَّمَادِجِي⁽⁴⁾. وَهُوَ صَاحِبُ حَدِيثٍ، وَفَقْهِ، وَزُهْدٍ، وَخَيْرٍ.

264. سَمِعْتُ زِيَادَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ بِإِسْنَادٍ عَنْ بَعْضِ الْأُثْمَةِ بِإِفْرِيقِيَّةَ قَالَ: رَحَلَ مُوسَى بْنُ مُعَاوِيَةَ إِلَى الْمَشْرِقِ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ⁽⁵⁾، فَصَدَرَ إِلَى إِفْرِيقِيَّةَ، وَقَدْ جَمَعَ مِثْنَيْ أَلْفِ حَدِيثٍ.

265. وَسَمِعَ مِنْ ابْنِ الْقَاسِمِ وَغَيْرِهِ فَقَهَا كَثِيرًا، وَكَانَ الْغَالِبَ عَلَى عِلْمِهِ الْحَدِيثُ.

266. وَزَيْدُ بْنُ بَشِيرٍ⁽⁶⁾. مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، فِي عِدَادِ أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةَ، نَزَلَ مَدِينَةَ تُونِسَ، وَبِهَا مَاتَ سَنَةَ ثِنْتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَمِثْنَيْنِ⁽⁷⁾.

267. وَهُوَ مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ ابْنِ وَهْبٍ الْفُقَهَاءِ، وَكَانَ عَلَى مِثْلِ طَرِيقَةِ ابْنِ وَهْبٍ، لَا يَتَعَرَّضُ لِلْفَتَوَى.

(1) سبق برقم: 51.

(2) زيادة يقتضيها السياق.

(3) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 157).

(4) سبق برقم: 52.

(5) كان ذلك سنة 134 هـ كما في طبقات علماء إفريقية (ص 106).

(6) سبق برقم: 53.

(7) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 157).



268. وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُسْأَلُ عَنْ مَسَائِلِ الْحَيِّ بِالْمَغْرِبِ، وَمَسَائِلِ الْمُبَاحَاتِ، وَالْمَوَاتَاتِ⁽¹⁾؛ فَكَانَ يَأْتِي أَنْ يُجِيبَ، وَيَقُولُ لَهُمْ: عَلَيْكُمْ بِأئِمَّةٍ بَلَدَكُمْ.

269. وَسُئِلَ عَنِ الرِّبَاطِ يَكُونُ فِي الثَّغْرِ، فَيَتَحَرَّكُ الْعَدُوُّ، فَيَهْرُبُ أَهْلُ الرِّبَاطِ، لِكَثْرَةِ مَا يَرَوْنَ مِنَ الْعَدُوِّ، إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ يَقُولُ: أَنَا لَا أَبْرَحُ مِنَ الرِّبَاطِ، فَإِنْ قَتَلُونِي كُنْتُ شَهِيدًا؟ فَقَالَ زَيْدُ بْنُ بِشِيرٍ: مَا يَقُولُ فِيهَا عُلَمَاؤُكُمْ؟ قِيلَ لَهُ: الْعُلَمَاءُ عِنْدَنَا يَقُولُونَ: لَا تَجُوزُ لِهَذَا الرَّجُلِ الرِّبَاطُ، أَنْ يَتَعَرَّضَ لِلْبَلَاءِ وَالْفِتْنَةِ. فَقَالَ زَيْدٌ: يَا سُبْحَانَ اللَّهِ، وَكَيْفَ يَجُوزُ (لِلرَّجُلِ)⁽²⁾ الْوَاحِدِ أَنْ يُبَارِزَ الْجَيْشَ وَخَدَهُ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُطِيقُ جَمِيعَهُمْ، وَإِنَّمَا الرِّبَاطُ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ الْجِهَادِ، فَلَا أَرَى بَأْسًا لِلرَّجُلِ الْوَاحِدِ أَنْ يَكُونَ فِي الرِّبَاطِ، يُقَاتِلُ وَخَدَهُ حَتَّى يَنْجُو. هَذَا وَنَحْوُهُ.

270. وَابْنُ غَافِقٍ التُّونِسِيُّ⁽³⁾. كَانَ أَحَدَ الْفُقَهَاءِ عَلَى نَحْوِ طَرِيقَةِ زَيْدِ بْنِ بِشِيرٍ، وَعَوْنِ بْنِ يَوْسَفَ. تَفَقَّهَ بَعْلِيَّ بْنَ زِيَادٍ⁽⁴⁾.

(1) قال أبو القاسم مسلمة بن القاسم القرطبي (ت 353هـ) في رسالته: «الرَّدُّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ، وَتَبْيِينُ أَصُولِ السُّنَّةِ، وَحِفْظُ مَا لَا يَبْدُ لِلْعَمَلِ مِنْهُ، بِشَاهِدِ الْحَدِيثِ وَالْقُرْآنِ» [ل 306/ب: مخطوط الخزانة الملكية بالرباط، ضمن مجموع برقم: 13552]. «وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا الْاِخْتِلَافُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ فَمَسْأَلَةُ الْمَوَاتِ السَّاكِنِ وَالْمَتَحَرِّكِ، مِمَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمِمَّا فِي الْأَرْضِ، وَمَا بَيْنَهُمَا، وَمَا تَحْتَ الثَّرَى، ظَاهِرَةٌ وَبَاطِنَةٌ. قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ لِكُلِّ هَذَا نَفْسًا وَرُوحًا وَجِسْمًا، يَعْرِفُ خَالِقَهُ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: لَا يَكُونُ الرُّوحُ وَالنَّفْسُ إِلَّا لِلْإِنْسِ وَالْجِنِّ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْحَيَوَانِ...».

(2) فِي الْأَصْلِ: «الرَّجُلِ».

(3) سَبَقَ بِرَقْمٍ: 54.

(4) ذَكَرَهُ الشَّيْرَازِيُّ فِي طَبَقَاتِ الْفُقَهَاءِ (ص 157)، وَرَدَّ عَلَيْهِ الْقَاضِي عِيَاضُ قَائِلًا: «وَزَعَمَ أَنَّهُ تَفَقَّهَ بَعْلِيَّ بْنَ زِيَادٍ، وَهَذَا وَهُمْ كَبِيرٌ، لِأَنَّ ابْنَ غَافِقٍ، وَلَدَ بَعْدَ مَوْتِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ مِنْ عَشْرِينَ سَنَةً. تَوَفَّى عَلِيُّ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ وَمِئَةً، وَوُلِدَ ابْنُ غَافِقٍ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ». تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ (4/398).

وَمِمَّنْ دُونَ هَؤُلَاءِ بِإِفْرِيقِيَّةَ:

271. مُحَمَّدُ بْنُ سَحْنُونٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ⁽¹⁾. سَمِعَ مِنْ أَبِي مُضْعَبٍ، وَتَفَقَّهَ بِأَبِيهِ سَحْنُونٍ، لَمْ يَشْتَغِلْ بِغَيْرِهِ، وَهُوَ مِنَ الْغَالِينَ فِي سَحْنُونٍ، (الْغَامِضِينَ)⁽²⁾ لَابْنِ الْمَاجِشُونِ، وَابْنِ حَبِيبٍ، وَأَصْبَغَ.

272. وَوَضَعَ كُتُبَهُ عَلَى مَسَائِلِ أَبِيهِ، كَثِيرُ التَّصَانِيفِ، كُلُّهَا عَنْ أَبِيهِ.

273. وَكَانَ فِيهِ زُهْدٌ، وَعُجْبٌ، وَحُبُّ شَرَفٍ، أَشْبَهُ أَصْحَابَنَا بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، وَكَانَا فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ.

274. وَفِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ بِالْمَغْرِبِ أَنَّهُ أَمَرَ الْأَمِيرَ الْأَغْلَبِيَّ⁽³⁾ بِالْقَيْرَوَانِ أَنْ يَسْجُنَ سَحْنُونًا حِينَ أَبِي سَحْنُونٍ أَنْ يَلْتَزِمَ أَمْرَ الْقَضَاءِ. قَالَ لَهُ الْأَمِيرُ الْأَغْلَبِيُّ: أَتَأْمُرُنِي أَنْ أَسْجُنَ أَبَاكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يَكْرَهُ الْقَضَاءَ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ سَحْنُونٍ: إِنَّكَ لَا تَجِدُ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ سَحْنُونٍ عَوْضًا، وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ: إِذَا أَبَى الرَّجُلُ الْفَاضِلُ الْعَالِمُ أَنْ يَتَوَلَّى الْقَضَاءَ؛ فَإِنِّي أَرَى أَنْ يُحْبَسَ، فَإِنَّ فِي تَوَلِيَّتِهِ مِثْلَهُ صَلَاحَ الْمُسْلِمِينَ، فَاسْتَدْعَى الْأَمِيرُ الْأَغْلَبِيَّ سَحْنُونًا بَنَ سَعِيدٍ، فَقَالَ لَهُ: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ هَاهُنَا، أَنْتَ تَرْضَاهُ، وَالْمُسْلِمُونَ يَرْضَوْنَهُ، دَعَوْتُهُ إِلَى الْقَضَاءِ، فَأَبَى؛ أَتَرَى أَنْ أَسْجُنَهُ حَتَّى يَقْبَلَ، فَإِنَّ فِيهِ نَصْحًا لِلْإِسْلَامِ؟ قَالَ لَهُ سَحْنُونٌ: إِنِّي - لَعَمْرِي - أَرَى لَكَ أَنْ تَسْجُنَهُ إِنْ كَانَ فَاضِلًا عَالِمًا كَمَا تَقُولُ، فَقَالَ لَهُ الْأَمِيرُ: فَإِمَّا أَنْ تَقْبَلَ مَا كُنْتُ عَرَضْتُ عَلَيْكَ مِنَ الْقَضَاءِ، وَإِمَّا أَنْ تَذْهَبَ إِلَى السَّجَنِ، فَقَالَ سَحْنُونٌ: قَدْ قَبِلْتُ الْقَضَاءَ.

(1) سبق برقم: 55.

(2) في الأصل: «الغامضين».

(3) هو أبو العباس محمد بن إبراهيم بن الأغلب (ت 242 هـ). انظر تاريخ الأغلبة لابن وردان (ص 57 - 58). ووقع فيه مكان «محمد»: «عبد الله»، وهو تحريف.



275. ومحمد بن عبدوس، أبو عبد الله⁽¹⁾. أخذ الفقهاء النجباء من أصحاب سحنون، وهو صاحب الكتب المجموعة، من شرط محمد بن المَوَازِ في التفریع والتشقيق، على مثل منهاج سحنون، وابن القاسم.

276. وفي الحكايات أن سحنونا دعا، فألقى عليه وعلى ابنه محمد مسألة، فأصاب ابن عبدوس الصواب، وأخطأ محمد بن سحنون، فقال سحنون لابنه: اذهب، فإن هذا الأعور أخفط منك، وكان ابن عبدوس أعور.

277. وكان يقول: أنا مؤمن إن شاء الله⁽²⁾. حدثني بذلك أبو يحيى حصن بن مضر الفزاري⁽³⁾ قال: حدثنا محمد بن رصيف⁽⁴⁾ عنه.

278. وعبد الله بن طالب الأغلب القاضي⁽⁵⁾. كان أخذ الفقهاء المحققين، من شرط المغامبي، وابن حبيب، وأصبغ، وأشهب، وابن الماجشون، وابن كنانة، وهو [8/ب] من أصحاب سحنون، وكان فصيحاً، صارماً عفيفاً.

279. ويحكى عنه أنه نزل يوماً بمنهل⁽⁶⁾ من مناهل القيروان، يُسمى بندون⁽⁷⁾،

(1) سبق برقم: 56.

(2) هذه المسألة معروفة بمسألة الاستثناء في الإيمان. يراجع تفصيلها في كتاب «الرد على أهل البدع، وتبيين أصول السنة، وحفظ ما لا بد للعمل منه، بشاهد الحديث والقرآن» لمسلمة بن القاسم القرطبي، [ل 303/أ: مخطوط الخزانة الملكية بالرباط، ضمن مجموع برقم: 13552].

(3) لم أجده.

(4) هو محمد بن رصيف القصري. روى عنه أيضاً أبو سليمان ربيع بن سليمان القطان المتوفى سنة 334هـ. ذكره المالكي عرضاً في رياض النفوس (2/134).

(5) سبق برقم: 57.

(6) قال ابن منظور: «المنهل المشرب، ثم كثر ذلك حتى سميت منازل الشُّقار على المياه مناهل». لسان العرب، مادة: نهل، (11/680).

(7) قرية ذكرها ابن عذاري عرضاً في البيان المغرب (1/187).

وَكَانَ يَوْمًا شَاتِيًّا؛ فَنَزَلَ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَمْ يَلْقَهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَهُوَ (قَاضِي) ⁽¹⁾ الْبَلَدِ الْأَعْظَمِ، فَصَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، فَلَمْ يَجِئْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْمَنْزِلِ، وَهُوَ مَنْهَلٌ جَامِعٌ، فَأَصْبَحَ مَجْهُودًا، فَنَادَى فِي أَهْلِ الْمَنْزِلِ، فَاجْتَمَعُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُمْ: أَلَسْتُمْ مُسْلِمِينَ فَتُصَلُّوا، أَلَسْتُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فَتَجْمَعُوا الصَّلَاةَ. قَاضِيكُمْ بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ مُذْ أَمْسٍ، خَرَجَ فِي مَصَالِحِكُمْ، فَلَمْ تَتَلَقَّوْهُ، وَلَمْ تُصَلُّوا مَعَهُ، وَلَمْ تُضِيفُوهُ. فَسَكْتُوا مُعْتَرِفِينَ بِالذَّنْبِ. فَقَالَ لَهُمْ: أَنْتُمْ مِنْ أَهْلِ بَنْدُونٍ، أَنْتُمْ أَهْلُ الدَّنَا ⁽²⁾ وَالْدُّون. فَصَارَتْ الْكَلِمَةُ مَثَلًا فِي إِفْرِيقِيَّةَ.

280. وَلَهُ كُتُبٌ فِي الرَّدِّ ⁽³⁾ عَلَى أَهْلِ الْعِرَاقِ فِي تَفْضِيلِهِمْ عَبْدَ الْعَزِيزِ الْمَاجْشُونِ عَلَى مَالِكٍ، وَتَفْضِيلِهِمْ ابْنَ هُرْمُزٍ عَلَى رَبِيعَةَ، وَسَلِيمَانَ بْنَ يَسَارٍ ⁽⁴⁾ عَلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.

281. وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عِمْرَانَ، الْمُلقَّبُ بِالْوَزْنَةِ ⁽⁵⁾. كَانَ مِنْ حُفَاطِ أَصْحَابِ سَحْنُونَ، مِنْ نَمَطِ ابْنِ عَبْدِوَسٍ.

282. سَمِعْتُ زِيَادًا يَقُولُ: كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْوَزْنَةُ عَدِيمَ النَّظِيرِ فِي أَصْحَابِ سَحْنُونَ، مَاتَ قَدِيمًا، وَلَمْ يَكُنْ يَشْتَغِلُ بِتَصْنِيفٍ، قَالَ ذَلِكَ عَنْ شُيُوخِهِ.

(1) فِي الْأَصْلِ: «قَاضٍ».

(2) يَعْنِي الدَّنَاءَةَ. رَاجِعَ لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ: دَنَا (271/14).

(3) ذَكَرَ الْقَاضِي عِيَاضٌ مِنْ تَأْلِيفِهِ كِتَابًا فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُخَالَفِينَ مِنَ الْكُوفِيِّينَ، وَعَلَى الشَّافِعِيِّ. تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ (4/310).

(4) هُوَ سَلِيمَانُ بْنُ يَسَارٍ الْهَلَالِيُّ، مَاتَ بَعْدَ الْمِثَّةِ. طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ مِنْ لَدُنِ الصَّحَابَةِ وَمِنْ بَعْدِهِمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ (ص 67).

(5) سَبَقَ بِرَقْمٍ: 58.



283. وَحَمَاسُ بْنُ مَرَوَانَ الْقَاضِي⁽¹⁾. أَحَدُ الْفُقَهَاءِ.
284. سَمِعْتُ تَمِيمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: كَانَ حَمَاسُ بْنُ مَرَوَانَ نَبِيلًا، مِنْ أَصْحَابِ سَحْنُونَ، مُهَذَّبًا، كَأَنَّهُ عِرَاقِيٌّ.
285. وَكَانَ يَقُولُ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِثْلَ قَوْلِ ابْنِ عَبْدِ وَاسٍ، وَكَانَ أَصْحَابُ سَحْنُونَ يُبَدِّعُونَهُمَا بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ.
286. وَكَانَ حَمَاسُ يَمِيلُ إِلَى الْكَلَامِ، مِنْ نَمَطِ أَبِي الْعَبَّاسِ ابْنِ طَالِبٍ الْأَغْلَبِيِّ.
287. وَعِيسَى بْنُ مَسْكِينٍ الْقَاضِي⁽²⁾. كَانَ مِنْ أَصْحَابِ سَحْنُونَ، عَلَى طَرِيقَةِ عَوْنِ بْنِ يَوْسَفَ، وَابْنِ وَهْبٍ، وَعَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ [فِي]⁽³⁾ الْحَدِيثِ وَالْفَقْهِ وَالْعِبَادَةِ.
288. رَحَلَ إِلَى مِصْرَ، فَسَمِعَ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَجَرٍ⁽⁴⁾ وَغَيْرِهِ، وَتَفَقَّهَ بِسَحْنُونَ وَأَصْحَابِهِ.
289. وَشَجَرَةُ بْنُ عِيسَى⁽⁵⁾. كَانَ فَاضِلًا، مِنْ أَصْحَابِ سَحْنُونَ، وَكَانَ مُعَلِّمًا، ثُمَّ جَعَلَهُ سَحْنُونُ قَاضِيًا، وَكَانَ مِنَ الْفُقَهَاءِ الْفُهَمَاءِ، وَكَانَ شَاعِرًا نَبِيلًا، وَلَمْ يَبْلُغْنِي مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ⁽⁶⁾.

(1) سبق برقم: 59.

(2) سبق برقم: 60.

(3) زيادة يقتضيها السياق.

(4) هو أبو عبد الله محمد بن سنجر الجرجاني، مات سنة 258 هـ. تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (2/568).

(5) سبق برقم: 61.

(6) قال القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: «وزعم بعضهم أنه ممن سمع من مالك. وسماء شجرة بن عيسى القيرواني. فلعله آخر، والله أعلم». ترتيب المدارك (4/102). قلت: لعله يعني الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ فقد ذكره في التاريخ الكبير (4/268)، لكنه لم ينسبه قيروانيا، أو يكون عنى الخطيب

290. وسليمان بن سالم⁽¹⁾. فقيه سحنون، من نَمَطِ عبد الرحمان بن عمران الوزنة، ولأه عيسى بن مسكين القضاء بصقلية، وله أجزاء أشمعة، سمعها من سحنون، نحو الأربعين جزءًا.

291. وأحمد بن داود⁽²⁾. وهو أحمد ابن أبي سليمان، أفقه المتأخرين من أصحاب سحنون، على نَمَطِ الشيوخ، على طريقة يحيى بن عمر، وابن سحنون، وابن عبدوس، والمتعصب لابن القاسم من أصحاب سحنون.

292. وأما الحكايات عن عمر بن يوسف، ويحيى بن عمر؛ فقد تقدم ذكرها في الأندلس⁽³⁾.

293. وأما أبو عياش⁽⁴⁾، وجبله بن حمود⁽⁵⁾، وحبيب بن محمود⁽⁶⁾، وسهل بن عبد الله⁽⁷⁾، وفرات بن محمد⁽⁸⁾، في آخرين يطول ذكرهم من أصحاب سحنون؛ فلم يكونوا بالمبرزين في الفتوى. وكانوا أصحاب حديث، وفقه، وكتب، وعبادة، وخير.

البغدادى فقد ذكره في «الرواة عن مالك» - كما في مجرد أسمائه لابن العطار (ص 76) - بقوله: «شجرة بن عيسى، وقيل: شجرة بن عبد الله، قاضي القيروان». وذكر أنه روى عن مالك بن أنس. وقال السمعاني في ترجمته: «روى عن مالك بن أنس، ولا يصح ذلك». الأنساب (3/ 107).

(1) سبق برقم: 62.

(2) سبق برقم: 63.

(3) راجع رقم: 242 و 248.

(4) لم يتقدم له ذكر في باب التسمية، وهو أبو عياش أحمد بن موسى بن مخلد الغافقي (ت 275هـ). ترتيب المدارك (4/ 393 - 394).

(5) سبق برقم: 64.

(6) سبق برقم: 65.

(7) سبق برقم: 66.

(8) سبق برقم: 67.



297. وَفِي رِوَايَتِنَا عَنْ أَبِي الْعَرَبِ بِإِسْنَادِهِ أَنَّ أَشْهَبَ كَانَ يُعَاتِبُ أَصْبَغَ فِي تَخْلُفِهِ عَنْهُ، وَيَقُولُ لَهُ: أَنْتَ قَاطِعٌ، وَذَلِكَ أَنَّ أَصْبَغَ كَانَ اسْتَوْفَى جَمِيعَ مَا عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبَ.

298. وَرَوَيْنَا أَنَّ ابْنَ وَهْبٍ كَانَ يَقُولُ لِأَصْبَغَ: لَوْلَا أَنْ تَكُونَ بِدَعَةٍ؛ لَصَوَّرْنَاكَ عَلَى أَبْوَابِ مَسَاجِدِنَا وَمَجَالِسِنَا كَمَا تُصَوِّرُ الرُّومُ وَالْفَرُسُ فُرْسَانَهَا⁽¹⁾.

299. وَفِي رِوَايَةِ الْأَنْدَلُسِيِّينَ أَنَّ أَصْبَغَ كَانَ أَحْفَظَ مِنْ ابْنِ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبَ، وَكَانَتْ بِهِ حِدَّةٌ، وَرُبَّمَا أَخْرَجَتْهُ تِلْكَ الْحِدَّةُ إِلَى السَّفَةِ.

300. وَفِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بِخَلْقِ اللَّفْظِ، وَيَقُولُ: لَا أَقْبَلُ شَهَادَةَ مَنْ يَقُولُ: لَفْظِي بِالْقُرْآنِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ⁽²⁾. وَيَرَى الْإِعَادَةَ وَاجِبَةً عَلَى مَنْ صَلَّى وَرَاءَ الْمُعْتَزِلَةِ⁽³⁾.

301. وَكَانَ مُوَلَّعًا بِتَخَطُّطِ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَكَانَ ابْنُ حَبِيبٍ يُتَابِعُهُ عَلَى ذَلِكَ.

302. وَتُوفِّيَ أَصْبَغُ قَبْلَ سَحْنُونَ بِأَرْبَعِ عَشْرَةِ سَنَةٍ، وَعَاشَ أَصْبَغُ بَعْدَ عَيْسَى بْنِ دِينَارٍ أَرْبَعِ عَشْرَةِ سَنَةٍ. وَهُمْ أَصْحَابُ ابْنِ الْقَاسِمِ النُّجَبَاءُ.

(1) ذكره عياض في ترتيب المدارك (4 / 18).

(2) انظر الكلام على هذه المسألة في الرسالة الواعية لأبي عمرو الداني (ص 20).

(3) قال أبو القاسم مسلمة بن القاسم القرطبي (ت 353 هـ) في رسالته: «الرَّدُّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ، وَتَبْيِينُ أَصُولِ السُّنَّةِ، وَحِفْظُ مَا لَا يَدَّ لِلْعَمَلِ مِنْهُ، بِشَاهِدِ الْحَدِيثِ وَالْقُرْآنِ» [ل 305 / ب: مخطوط الخزانة الملكية بالرباط، ضمن مجموع برقم: 1352]: «وتكره الجمعة والعِيدان خلف أهل البدع منهم. وأرى الصلاة خلفهم للأثر، والإعادة بعد ذلك، وهذا أحبُّ القولِ إلينا».



303. والحارثُ بنُ مسكين⁽¹⁾. من أكابر أصحابِ ابنِ وهبٍ، وابنِ القاسمِ، وأشهبَ، وهو على طريقةِ ابنِ وهبٍ، لم يكن يُغالي في الرأي، وكان وليّ القضاء بمِصرَ، وكان من العلماءِ، وكانت فيه صرامةٌ في دينه، شديدًا على السلطانِ.

304. فَرَوَيْنَا أَنَّ المأمونَ دَعَاهُ لِأَمْرِ، أَرَادَ فِيهِ فَتَوَاهُ، فَقَالَ لَهُ: مَا قَوْلُكَ فِي كَذَا وَكَذَا؟ فَقَالَ لَهُ الحارثُ: أَقُولُ لَكَ فِيهَا كَمَا قَالَ فِيهَا مَالِكٌ لِأَبِيكَ؛ فَقَالَ لَهُ المأمونُ: لَقَدْ تَيَسَّتَ⁽²⁾ فِيهَا كَمَا تَيَسَّ فِيهَا مَالِكٌ مِنْ قَبْلِكَ؛ فَقَالَ لَهُ الحارثُ: فَتَيَسَّسْنَا فِيهَا أَتَيْسُ وَأَتَيْسُ، فَخَرَجَ، فَغَضِبَ المأمونُ، وَاسْتَشَاطَ عَلَيْهِ حَنَقًا، ثُمَّ أَدْرَكَهُ الحِلْمُ وَالْعَفْوُ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ يَسْتَدْعِيهِ، فَأَخَذَ الحارثُ كَفَنَهُ فِي كُمِّهِ، وَذَهَبَ مَعَ رَسُولِهِ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ رَفَقَ بِهِ، وَأَقْبَلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا هَذَا، إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَدْ أَمَرَ مَنْ كَانَ خَيْرًا مِنْكَ بِإِلَانَةِ الْقَوْلِ لِمَنْ كَانَ شَرًّا مِنِّْي، يَغْنِي مُوسَى وَفِرْعَوْنُ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قِفُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا﴾⁽³⁾، وَإِنَّكَ لَمْ تَأْخُذْ بِأَدَبِ اللَّهِ، وَلَا أَدَبِ الْمُلُوكِ، فَاعْتَرَفَ لَهُ الحارثُ، وَقَالَ: فَلْيَعْفُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ؛ قَالَ: قَدْ عَفَوْتُ عَنْكَ⁽⁴⁾.

305. والحارثُ بنُ مسكينٍ هُوَ الَّذِي صَنَّفَ اتِّفَاقَ رَأْيِ ابْنِ القاسمِ، وَابْنِ وهبٍ، وَأَشْهَبَ⁽⁵⁾.

(1) سبق برقم: 44.

(2) في حاشية الأصل ما نصه: «تَيَسَّ فلان فرسه: راضه وذَلَّه. القاموس». قلت: انظر القاموس المحيط (ص 535).

(3) الآية 43 من سورة طه.

(4) ذكره بسياق آخر مع بيان المسألة المسؤول عنها: الذهبي في تاريخ الإسلام (213/18).

(5) ذكره عياض في ترتيب المدارك (26/4).

306. وعبدُ الرَّحْمَانِ بنُ أَبِي جَعْفَرٍ (الدِّمِيَّاطِي) ⁽¹⁾. كَانَ فَقِيهًا، جَلِيلًا، عَابِدًا، فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ الْقَاسِمِ، مِنْ نَمَطِ سَحْنُونَ.

307. تَفَقَّهَ بِأَشْهَبَ، وَابْنِ وَهْبٍ، وَابْنِ الْقَاسِمِ، وَمَطْرِفٍ، وَابْنِ الْمَاجِشُونِ، وَابْنِ نَافِعٍ ⁽²⁾.

308. وَهُوَ ثَقَّةٌ فِي الْحَدِيثِ، مِنْ شَرَطِ الصَّحِيحِ، وَلَمْ يَكُنْ يُغَالِي فِي الرَّأْيِ، كَانَ رَجُلًا مُسَدَّدًا، صَالِحًا، مُتَعَبَّدًا.

309. وَأَبُو زَيْدِ ابْنِ أَبِي الْغَمَرِ ⁽³⁾. مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، مِنْ أَقْرَانِ الْحَارِثِ، وَعَبْدِ الرَّحْمَانِ ⁽⁴⁾، وَمُعْتَمِدُهُ فِي الرَّأْيِ عَلَى ابْنِ الْقَاسِمِ، وَهُوَ رَاوِيَةُ الْكُتُبِ الْأَسَدِيَّةِ، عَلَى مِثْلِ طَرِيقَةِ الْحَارِثِ فِي قِلَّةِ التَّكْلُفِ فِي تَفْرِيعِ الْمَسَائِلِ.

310 [ب/9]. وَأَبُو إِسْحَاقَ الْبَرْقِيِّ ⁽⁵⁾. صَاحِبُ أَشْهَبَ، تَفَقَّهَ / بِأَشْهَبَ وَغَيْرِهِ، وَصَاحِبُ نَوَادِرَ عَنْ مَالِكٍ، وَهُوَ أَحَدُ الْفُقَهَاءِ الْمَوْثُوقِ بِهِمْ.

وَمِمَّنْ دُونَ هَؤُلَاءِ بِمِصْرَ:

311. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ ⁽⁶⁾. سَمِعَ مِنْ ابْنِ وَهْبٍ، وَأَشْهَبَ، وَتَفَقَّهَ بِأَبِيهِ، وَأَصْبَغَ، وَأَقْرَانِهِمَا، وَهُوَ صَاحِبُ فَحْهِ وَحَدِيثٍ وَنَظَرٍ؛ مِنْ شَرَطِ ابْنِ حَبِيبٍ،

(1) في الأصل: «الدِّمِيَّاطِي». وقد سبق برقم: 43.

(2) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 154).

(3) سبق برقم: 45.

(4) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 154).

(5) لم يتقدم له ذكر في باب التسمية. وهو أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحمان بن عمرو البرقي (ت 245هـ). ترتيب المدارك (4/ 154 - 155).

(6) سبق برقم: 46.



وَيَحْيَىٰ بْنِ عُمَرَ، وَهُوَ يَمِيلُ إِلَىٰ رَأْيِ أَشْهَبَ كَثِيرًا، وَرُبَّمَا خَلَطَ فِي مَذْهَبِهِ بِشَيْءٍ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، لِأَنَّهُ كَانَ صَحْبَهُ، وَتَخَلَّقَ بِأَخْلَاقِهِ، فِي مِشْيَتِهِ، وَجِلْسَتِهِ فِي الْحَلَقَةِ، وَلَهُ مُصَنَّفَاتٌ كَثِيرَةٌ، فِيهَا نَوَادِرٌ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ.

312. ومحمد بن أبي يحيى الوقار، أبو بكر⁽¹⁾. كان من الفقهاء الحُفَاطِ، أصحاب التَّفْرِيعَاتِ وَالْعَوِيصِ.

313. تَفَقَّهَ بَابِنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، وَأَصْبَغَ، وَأَبِيهِ زَكْرِيَاءُ⁽²⁾.

314. وَلَهُ مُخْتَصَرَانِ، كَبِيرٌ⁽³⁾ وَصَغِيرٌ.

315. وَلَهُ اخْتِيارَاتٌ حَسَنَةٌ، يَزْعُمُ أَنَّهُ مَهْمَا خَالَفَ فِيهَا مَالِكًا؛ فَبِمَالِكٍ خَالَفَ مَالِكًا، هَذَا لَفْظُهُ فِي صَدْرِ «الْمُخْتَصَرِ»، فَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ هَذَا، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: مَعْنَاهُ أَنَّ مَالِكًا قَدْ بَيَّنَّ الْخِلَافَ، حَيْثُ اخْتَارَ مِنْ قَوْلٍ مَنْ قَبْلَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ، فَكَانَ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ أَنْ يُخَالِفَهُ أَصْحَابُهُ، كَمَا خَالَفَ مَالِكٌ أَسْتَاذِيهِ، فَهَذَا وَجْهُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: مَعْنَى قَوْلِهِ: فَبِمَالِكٍ خَالَفْتُ مَالِكًا؛ اخْتِلَافُ قَوْلِ مَالِكٍ، لِأَنَّ الرُّوَايَاتِ تَخْتَلِفُ عَنْ مَالِكٍ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ، فَمَهْمَا اخْتَارَهُ خِلَافَ الْمَشْهُورِ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ؛ فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَخْذِهِ بِقَوْلِ آخَرٍ لِمَالِكٍ هُوَ عِنْدَهُ أَحْسَنُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَشْهُورًا.

316. ومحمد بن إبراهيم بن المَوَّازِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ⁽⁴⁾. كَانَ بِالْإِسْكَانْدَرِيَّةِ، تَفَقَّهَ بَابِنِ الْمَاجِشُونِ، وَابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، وَاعْتَمَدَ عَلَىٰ أَصْبَغَ⁽⁵⁾.

(1) سبق برقم: 47.

(2) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 154).

(3) قال عياض: «الكبير منهما في سبعة عشر جزءًا». ترتيب المدارك (4/ 189).

(4) سبق برقم: 48.

(5) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 154).



317. وَهُوَ أَجَلٌ مِنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، وَمِنْ مُحَمَّدٍ بْنِ سَحْنُونَ، فِي نَمَطِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ دُوسٍ فِي كَثْرَةِ الْحِفْظِ. وَ (أَعَوْصُ) ⁽¹⁾ مِنْ ابْنِ عَبْدِ دُوسٍ فِي التَّفْرِيعَاتِ؛ فَالْعَمَلُ بِمَضَرٍ مُسْتَقَرٌّ عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْمَوَّازِ، وَ (بِالْقَيَرَوَانِ) ⁽²⁾ وَالْأَنْدَلَسِ عَلَى قَوْلِ سَحْنُونَ، وَرُبَّمَا (بَلَّغَ) ⁽³⁾ أَصْبَغَ بَنَ الْفَرَجِ فِي تَخْطِئَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَصَرَّحَ بِذَلِكَ فِي كُتُبِهِ، وَهُوَ فِي جُمْلَةِ أَصْبَغَ، لِأَنَّ مَدَارَهُ عَلَيْهِ فِي كُتُبِهِ.

بابُ الْحَاكِيَّاتِ عَنِ الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنْ أَصْحَابِ أَصْحَابِ مَالِكٍ بِالْمَدِينَةِ

مِنْهُمْ:

318. أَبُو مُصْعَبٍ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الزُّهْرِيُّ ⁽⁴⁾. تَفَقَّهَ بِمَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ، وَهُوَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنَ الْحَاكِيَةِ عَنْهُ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ عَنْ إِعَادَةِ ذِكْرِهِ ⁽⁵⁾.

وَمِنَ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ مِنْهُمْ:

319. هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّهْرِيُّ، أَبُو يَحْيَى الْقَاضِي ⁽⁶⁾. سَمِعَ مِنْ ابْنِ وَهْبٍ، وَتَفَقَّهَ بِأَبِي مُصْعَبٍ الزُّهْرِيِّ، وَالْهَدَيْرِيِّ. وَالْقُرْطُبِيُّ ⁽⁷⁾ هَكَذَا يَقُولُ فِي مُصَنَّفِهِ.

(1) في الأصل: «أعرض»، ولعل الصواب ما أثبت، ويؤيده ما في تاريخ دمشق (197/51): الحاشية رقم: 11.

(2) في الأصل: «القيروان»، والتصويب من تاريخ دمشق (198/51).

(3) في تاريخ دمشق (198/51): «تابع».

(4) سبق برقم: 19 و 35.

(5) انظر رقم 135.

(6) سبق برقم: 36.

(7) نقل الشيرازي ترجمة هارون هكذا: «سمع من ابن وهب، وتفقه بأبي مصعب الزهري، وبالحديري، والقرطبي، وهو أعلم من صنف الكتب في مختلف قول مالك». طبقات الفقهاء (ص 153). فأوهم



320. وَهُوَ أَعْلَمُ مَنْ صَنَّفَ الْكُتُبَ فِي مُخْتَلِفِ قَوْلِ مَالِكٍ، مِنْ نَمَطِ (ابن) ⁽¹⁾ مَسْلَمَةَ، وَابْنِ نَافِعِ الصَّائِغِ، وَعَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ الْمَاجِشُونِ، (كَأَنَّهُ) ⁽²⁾ يَتَكَلَّمُ مِنْ أَنْفَاسِهِمْ، وَرُبَّمَا دَلَّ عَلَى تَنَاقُضِ بَعْضِ مَا حُكِيَ لَهُ عَنْ مَالِكٍ.

321. وَيَرْكَبُ ⁽³⁾ الْقِيَاسَ عَلَى أَصُولِهِ، وَيَرُدُّ النَّصَّ عَنْهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِالْقِيَاسِ عَلَى أَصْلِهِ فِي الْمَوَاضِعِ الْأُخْرَى.

322. وَهُوَ كَثِيرُ الرِّوَايَاتِ لِلشَّوَادِ عَنْ مَالِكٍ، مِنْهَا قَوْلُهُ فِي الْأَمَةِ تُسْتَحَقُّ حُرَّةٌ: إِنَّ عَلَى الذِّي مَسَّهَا بِالْعُبُودَةِ مَهْرٌ مِثْلُهَا. أَنَّهُ يَرْوِيهِ هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ عَنْ مَالِكٍ.

وَمِنْهَا فِي الذِّي يَخْلِفُ لَيْتَزَوَّجَنَّ عَلَى امْرَأَتِهِ أُخْرَى؛ أَنَّهُ يَبْرُ بِالْعَقْدِ دُونَ الْمَسِيسِ. يَرْوِيهَا عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ. فِي أَخَوَاتٍ لِهَذَا وَنَحْوِهِ مِنْ مُتَوَلَّدِ الْمَسَائِلِ.

صنيعه أن القرطبي من شيوخ هارون، وهو وهم، لأن «القرطبي» ليس معطوفا على ما سبق، وإنما هو متعلق بقول المؤلف الذي لم ينقله الشيرازي: «هكذا يقول في مصنفه»، أي أن القرطبي يذكر في مصنفه أن هارون سمع من ابن وهب... إلخ. والمقصود هنا بالقرطبي أبو إسحاق ابن شعبان المصري المتوفى كما سبق سنة 355 هـ. والمقصود بمصنّفه كتابه «الرواة عن مالك»، وهو من موارد القاضي عياض في ترتيب المدارك، وذكره في مقدمة كتابه (13/1)، وتحرف فيه «القرطبي» إلى «القرطبي». والدليل على أن المقصود بمصنف القرطبي هنا كتابه «الرواة عن مالك» قول القاضي عياض في ترجمة هارون بن عبد الله الزهري: «وقد ذكر أبو إسحاق ابن القرطبي وابن مفرج القرطبي أنه ممن روى عن مالك، وأسندوا له عنه أحاديث». ترتيب المدارك (3/353)، وتصحف فيه «القرطبي» إلى «القرطبي»، و«ابن مفرج» إلى «أبو مفرج».

(1) في الأصل: «أبي».

(2) في الأصل: «كأنهم».

(3) ضبطتها كهذا لما يأتي من قول المؤلف في آخر الكتاب: «وَرُكِبَ الْقِيَاسُ عَلَى أَصُولِ مَالِكٍ».



323. وَأَبُو ثَابِتِ الْمَدَنِيِّ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ⁽¹⁾. تَفَقَّهَ بَابِنِ وَهَبٍ، وَابْنِ الْقَاسِمِ، وَابْنَ نَافِعٍ⁽²⁾، وَكَانَ جَامِعًا لِلْكِتَابِ الْمَدِينِيِّ وَالْمَصْرِيِّ.

324. وَأَمَّا ابْنُ عَتَابٍ⁽³⁾؛ فَإِنَّهُ يَرْوِي عَنْ ابْنِ الْمَاجِشُونِ كُتُبَهُ، وَلَمْ أَرْ لَهُ فِيهَا [1/10] مُجَرَّدًا، وَقَدْ سَمِعْتُ / مَنْ يَقُولُ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْفُقَهَاءِ.

325. وَكَذَلِكَ ابْنُ شَاكِرٍ⁽⁴⁾. وَبَلَغَنِي أَنَّهُ كَانَ عَامِلًا بِالْمَدِينَةِ، أَوْ عَلَى سُوقِ الْمَدِينَةِ، وَأَنَّهُ كَانَ فَقِيهًا. سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ الْأَبْهَرِيِّ.

بابُ الْحِكَايَاتِ عَنْ أَصْحَابِ أَصْحَابِ مَالِكٍ بِالْبَصْرَةِ

326. أَحْمَدُ بْنُ الْمُعَدَّلِ⁽⁵⁾. كَانَ فَقِيهًا مُحَقِّقًا، مِنْ نُجَبَاءِ أَصْحَابِ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ الْمَاجِشُونِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ⁽⁶⁾، وَبِهِمَا تَفَقَّهَ.

327. وَكَانَ لَهُ وَرَعٌ وَزُهْدٌ فِي الدُّنْيَا، وَكَانَ مُفَوِّهًا، وَلَهُ مُصَنَّفَاتُ أَبْوَابٍ فِي الْفَقْهِ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ، وَكَانَ مُتَحَرِّيًا لِلْسَّنَةِ، قَلِيلَ الْكَلَامِ.

328. وَكَتَبَ إِلَى أَحْمَدَ [بْنِ]⁽⁷⁾ حَبْلَ رِسَالَةٍ طَوِيلَةٍ، نَهَاهُ فِيهَا عَنِ الْكَلَامِ فِي الْقُرْآنِ.

(1) سبق برقم: 37.

(2) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 153).

(3) سبق برقم: 38.

(4) سبق برقم: 39.

(5) سبق برقم: 40.

(6) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 164).

(7) سقط من الأصل.



329. وَكَانَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ بْنِ الْمَعْدَلِ أَنْ يَقُولَ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ، وَيَسْكُتُ⁽¹⁾، فَإِذَا قِيلَ لَهُ: أَغْيَرُ مَخْلُوقٍ أَمْ مَخْلُوقٌ؟ قَالَ: الْكَلَامُ فِي مِثْلِ هَذَا بِدْعَةٌ، وَيَقُولُ: أَقُولُ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى، وَيَخْتِجُّ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ الْمَاجِشُونِ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ أَنَّ يَعْقُوبَ بْنَ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيَّ⁽²⁾ دَخَلَ الْعِرَاقَ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلَانِ، فَضَرَبَا عَلَى شَكِيمَةٍ⁽³⁾ بَغْلَتِهِ، فَقَالَا لَهُ: اخْتَلَفْنَا، وَأَنْتَ فَقِيهٌ مِنْ فُقَهَاءِ الْحِجَازِ، فَافْصِلْ بَيْنَنَا. فَقَالَ لَهُمَا: فِيمَ اخْتَلَفْتُمَا؟ فَقَالَا لَهُ: أَحَدُنَا يَقُولُ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ، وَالْآخَرُ يَقُولُ: غَيْرُ مَخْلُوقٍ، فَافْصِلْ بَيْنَنَا عَلَى قَوْلِكُم بِالْحِجَازِ، فَقَالَ لَهُمَا: لَوْ قُلْتُمَا مِثْلَ هَذَا بِالْحِجَازِ؛ لَأَوْجَعَكُم النَّاسُ ضَرْبًا، الْكَلَامُ فِي هَذَا بِدْعَةٌ، سَرَّحَا شَكِيمَةَ الْبَغْلَةِ، وَذَهَبَ⁽⁴⁾.

330. وَكَانَ يَقُولُ: هُوَ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَلَكِنَّ الْوَرَعَ هُوَ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْكَلَامِ، فَسَمَّوْهُ وَاقِفِيًّا، وَأَصْحَابُنَا عَلَى خِلَافِ مَذْهَبِ ابْنِ الْمَعْدَلِ.

الطَّبَقَةُ الثَّانِيَةُ:

331. إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ⁽⁵⁾، أَبُو إِسْحَاقَ الْقَاضِي⁽⁶⁾. إِمَامٌ مِنْ أئِمَّةِ الْإِسْلَامِ، سَمِعَ مِنْ أَبِي مُصْعَبٍ، وَابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، وَتَفَقَّهَ بَابِنِ الْمَعْدَلِ بِالْبَصْرَةِ.

(1) قال أبو عمرو الداني: «ولا يسع أحدا أن يقول: القرآن كلام الله، ويسكت، حتى يقول: غير مخلوق. وقال أحمد بن حنبل رحمه الله: لولا ما وقع في القرآن - يعني من القول بخلقه - لوسعه السكوت، ولكن لم يسكت، يريد أنه إنما يسكت لرية». الرسالة الواعية (ص 19 - 20).

(2) هو أبو يوسف يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري المدني نزيل بغداد (ت 213 هـ). ترتيب المدارك (4/3-4).

(3) قال ابن منظور: «الشَّكِيمَةُ مِنَ اللَّجَامِ الْحَدِيدَةِ الْمُعْتَرِضَةُ فِي الْفَمِ». لسان العرب، مادة: شكم، (323/12).

(4) رواه بنحوه الخطيب البغدادي في تاريخ مدينة السلام (393/16).

(5) في الأصل: «إسماعيل بن إسحاق ويعقوب».

(6) سبق برقم: 41.



332. وَرَوَيْنَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي قَالَ: أَفْخَرُ عَلَى النَّاسِ بِرَجُلَيْنِ بِالْبَصْرَةِ: أَحْمَدُ بْنُ الْمَعْدَلِ يُعَلِّمُنِي الْفِقْهَ، وَعَلِيُّ بْنُ (الْمَدِينِيِّ) ⁽¹⁾ يُعَلِّمُنِي الْحَدِيثَ ⁽²⁾.

333. وَكَانَ إِسْمَاعِيلُ مِمَّنْ جُمِعَ لَهُ الْقُرْآنُ، وَالْعِلْمُ بِهِ، وَالْحَدِيثُ، وَأَثَارُ الْعُلَمَاءِ، وَالْكَلَامُ، وَالْمَعْرِفَةُ بِعِلْمِ اللِّسَانِ ⁽³⁾.

334. كَانَ مِنْ نُظَرَاءِ أَبِي الْعَبَّاسِ (مُحَمَّدٍ) ⁽⁴⁾ بْنِ يَزِيدَ الْمُبَرِّدِ ⁽⁵⁾ فِي عِلْمِ كِتَابِ سَبْيَوِيهِ.

335. وَكَانَ الْمُبَرِّدُ يَقُولُ: لَوْلَا أَنَّهُ مُشْتَغِلٌ بِرِيَاسَةِ الْعِلْمِ وَالْقَضَاءِ؛ لَذَهَبَ بِرِيَاسَتِنَا فِي النَّحْوِ وَالْأَدَبِ ⁽⁶⁾.

336. وَبِهِ صَارَ الْمُبَرِّدُ مَالِكِيًّا، وَتَابَعَهُ أَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجُ ⁽⁷⁾ عَلَى ذَلِكَ.

بابُ ذِكْرِ أَسْبَابِ التَّعَصُّبِ مِنْ أَصْحَابِنَا فِيْمَا بَيْنَهُمْ فِي الْمَذْهَبِ قَدِيمًا

337. مَذَاهِبُ أَشْهَبَ، وَابْنُ نَافِعٍ الصَّائِغُ؛ قَرِيبٌ مِنْ سَوَاءٍ، وَفِيهَا خِلَافٌ كَثِيرٌ عَلَى ابْنِ الْقَاسِمِ فِي رَأْيِهِمَا، وَفِي رِوَايَتِهِمَا عَنْ مَالِكٍ.

(1) في الأصل: «المدني».

(2) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 164).

(3) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 165).

(4) في الأصل: «أحمد».

(5) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد النحوي المشهور (ت 286هـ). طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (ص 101-110).

(6) ذكره الشيرازي في طبقات الفقهاء (ص 165).

(7) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت 316هـ). طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (ص 111-112).



338. وَمَذَاهِبُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الْمَاجِشُونِ قَرِيبٌ مِنْ مَذَاهِبِ أَشْهَبَ، وَابْنِ نَافِعِ الصَّائِغِ، فِيمَا خَالَفَا فِيهِ ابْنَ الْقَاسِمِ رَأْيًا وَرِوَايَةً.

339. وَمُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَبَّامًا وَافَقَهُمْ فِيمَا حَكَاهُ ابْنُ حَبِيبٍ عَنْهُ.

340. ثُمَّ جَاءَ أَصْبَغُ وَابْنُ حَبِيبٍ فِي الرَّأْيِ عَلَى وَفَاقٍ هَؤُلَاءِ.

341. وَتَابَعَهُمْ فِي الطَّبَقَةِ الْمُتَأَخِّرَةِ مُحَمَّدُ ابْنُ الْمَوَازِ فِي أَكْثَرِ ذَلِكَ، أَخَذَهُ بِقَوْلِ أَصْبَغَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ، لِأَخْذِهِ بِقَوْلِ أَبِيهِ؛ لِأَنَّهُ ⁽¹⁾ مُخَالَفٌ لِابْنِ الْقَاسِمِ، وَلِأَخْذِهِ بِقَوْلِ أَصْبَغَ.

342. وَيُوسُفُ بْنُ يَحْيَى الْمَغَامِي، وَأَبُو (سَلَمَةَ) ⁽²⁾ مِنْ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ، (أَخَذَهُمَا) ⁽³⁾ بِقَوْلِ الْمَدَنِيِّينَ فِي وَاضِحَةِ ابْنِ حَبِيبٍ.

343. فَهَؤُلَاءِ الْمَذْكُورُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا عَلَى مِنْهَاجِ الْأُئِمَّةِ الْأُولَى فِي الْإِخْتِيَارِ مِنَ الْقَوْلِ أَحْسَنَهُ، وَكُلُّ مِنْهُمْ قَائِسٌ عَلَى أَصُولِ مَالِكٍ.

بَابُ ذِكْرِ طَرِيقَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَهُ

344. ثَبَتَ أَنَّ طَرِيقَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ وَنَهَجَهُ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ إِلَى أَخْذِهِ [10/ب]

الْعِبَادَةِ، وَالسَّمْتِ الظَّاهِرِ الْمَقْبُولِ مِنَ النَّاسِ، وَالتَّقَشُّفِ، وَاسْتِثْلَافِ الْعَامَّةِ، وَالْكَلَامِ مَعَهُمْ فِي تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ، وَالتَّسْخِطِ عَلَى أَهْلِ النَّفَاسَةِ بِالسُّلْطَانِ، وَالتَّحْفُظِ مِنَ السَّقَطِ عِنْدَ الْعَامَّةِ، وَالْمُرَاعَاةِ تُيسِّرُ الْجَاهَ مِنْ جِهَةِ الْآخِرَةِ، وَمَا يُوجِبُهُ الْعِلْمُ النَّافِعُ،

(1) يعني عبد الله بن عبد الحكم.

(2) في الأصل: «مسلمة»، والصواب ما أثبت، وهو الفضل بن سلمة المتقدم.

(3) في الأصل: «أحدهما».

والتَّورُعُ فِي الْمَأْكَلِ وَالْمَلْبَسِ⁽¹⁾. وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ لَمْ تَكُنْ لِأَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ إِلَّا ابْنُ الْقَاسِمِ.

345. فَلَمَّا تَصَدَّرَ لِمُدَارَسَةِ الْعِلْمِ، وَتَلَا حَقَّتْ فِيهِ هَذِهِ الْأَوْصَافُ، وَانْتَشَرَتْ عَنْهُ الْفَتَوَى؛ اعْتَمَدَتْهُ الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ، تَبَرُّكًا بِهِ، فَغَمَرَ الْجَمِيعَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَاسْتُمِعَ لَهُ الْقَوْلُ فِي تَفْرِيعِ الْمَسَائِلِ بِقَبُولِ الْعَامَّةِ.

346. فَكَانَ الْعِلْمَ الْأَكْبَرَ، وَالْمِنْهَاجَ الْأَشْهَرَ فِي زَمَانِهِ، وَلَمْ تَكُنْ لِغَيْرِهِ مِنْ نَظَرَائِهِ تِلْكَ الْمَنْزِلَةُ، فَحَسَدَهُ مَنْ كَانَ يُوَارِيهِ فِي الْعِلْمِ، أَوْ كَانَ أَفْهَمَ مِنْهُ، مِثْلَ أَشْهَبَ وَالْمَدَنِيِّينَ الْمَذْكُورِينَ فِي الْبَابِ الْمُتَقَدِّمِ قَبْلَ هَذَا الْبَابِ.

347. وَصَارَتْ كُتُبُهُ الْمَعْرُوفَةُ بِالْأَسَدِيَّةِ أَوَّلَ مَبْسُوطٍ فِي الْفِقْهِ لِأَصْحَابِنَا، فَقَبِلَتْهَا الْعُقُولُ، وَأَلْفَتْهَا الْأَفْهَامُ، فَغَمَرَتْ كُلَّ كِتَابٍ فِي الْفِقْهِ مُسْتَعْجِمٍ مُقْفَلٍ مِنْ كُتُبِ نَظَرَائِهِ الْمِصْرِيِّينَ وَالْمَدَنِيِّينَ، فَهَجَرَتْ⁽²⁾. حَتَّى لَقَدْ هَجَرَ «الْمَوْطَأُ» عَنْ مَالِكٍ، وَمَا فِيهِ مِنْ عُيُونِ الْفِقْهِ وَأُصُولِهِ، فَتَلَقَّى الْفَقِيهَ الْبَارِعَ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ؛ لَا يَعْرِفُ مَا فِي مُوَطَأَ مَالِكٍ، وَهُوَ الْأَصْلُ.

348. ثُمَّ إِنَّ سَحْنُونَ بْنَ سَعِيدٍ دَوَّنَ الْكُتُبَ الْأَسَدِيَّةَ، وَزَادَ فِي بَسْطِهَا، وَأَدْخَلَ فِيهَا الْأَثَارَ، وَسَلَكَ مَسْلَكَ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي الْعِبَادَةِ، وَالتَّقَشُّفِ، وَالتَّورُعِ فِي الْمَطْعَمِ وَالْمَلْبَسِ، وَالتَّكْبُرِ عَلَى أَهْلِ الدُّنْيَا، وَتَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ عَلَى السُّلْطَانِ مَعَ الْعَامَةِ. فَقَبِلَهُ أَهْلُ الْمَغْرِبِ وَأَهْلُ الْأَنْدَلُسِ، وَغَمَرَتْ رِيَاسَتُهُ رِيَاسَةً أَصْبَغَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ.

(1) أي ويسر ما يوجبه العلم النافع.

(2) يعني كتب نظرائه المصريين والمدنيين.



349. وَكَثُرَ أَصْحَابُ سَحْنُونَ لِهَذَا الْمَعْنَى الَّذِي وَصَفْنَا مِنْ بَسْطِهِ الْكُتُبَ، وَدُخُولِهِ فِي ذَلِكَ السَّمْتِ الْعَجِيبِ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ سَحْنُونَ بِقَبِيحٍ، أَوْ (عَمَصَهُ) ⁽¹⁾ فِي عِلْمٍ أَوْ عَدَالَةٍ؛ فَمُسْقَطٌ مَتْرُوكٌ.

350. وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ فِي بَابِ الْحِكَايَةِ عَنْهُ، مِنْ بَابِ الْمُنَافَسَةِ، حَتَّى لَقَدْ بَلَغَ النَّاسَ فِي الْقَدِيمِ أَنَّ ابْنَ حَبِيبٍ سَمَّى الْكُتُبَ الْمُدَوَّنَةَ لِسَحْنُونَ: الْمُدَوَّدَةُ ⁽²⁾. وَأَنَّ سَحْنُونَ بْنَ سَعِيدٍ سَمَّى الْكُتُبَ الْوَاضِحَةَ لِابْنِ حَبِيبٍ: الْفَاضِحَةَ.

351. وَعَجَلَتْ الْمَنِيَّةُ بِابْنِ حَبِيبٍ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَصْحَابٌ، فَلَمَّا مَاتَ هُجِرَتْ كُتُبُهُ، وَكَانَتْ أَصُولًا وَاضِحَةً عَلَى مَنَاهِجِ مَالِكٍ، وَقُدَمَاءِ أَصْحَابِهِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرَهُمْ قَبْلَ هَذَا الْبَابِ، عَلَى طَرِيقِ الْإِخْتِيَارِ مِنَ الْقَوْلِ أَحْسَنَهُ، وَالتَّرْجِيحِ بِالْأَدْلَةِ فِي مُخْتَلِفِ الْقَوْلِ، وَرُكُوبِ الْقِيَاسِ عَلَى أَصُولِ مَالِكٍ.

352. فَلَقَدْ اتَّصَلَ الْخَبَرُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ سَحْنُونَ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَذَكَرَ فِي مَجْلِسِهِ أَشْهَبُ، وَابْنُ الْمَاجِشُونِ، وَمُطَرِّفٌ، وَابْنُ نَافِعٍ، وَأَصْبَغُ، فَقَالَ: مَنْ الْمُتَكَلِّمُ بِهِؤْلَاءِ فِي مَجْلِسِي، خُذُوا بِرِجْلِهِ، قُلْتُ لِشَيْخٍ مِنْ كُبرَاءِ أَصْحَابِنَا، وَ (كَتَبَ) ⁽³⁾ إِلَيَّ هَذِهِ الْحِكَايَةَ: فَمَنْ هَذَا الَّذِي ذَكَرَ عَنْهُ هَذَا؟ فَقَالَ لِي: ذَلِكَ أَبُو مَيْسَرَةَ ⁽⁴⁾ الْفَقِيهُ الْعَابِدُ،

(1) في الأصل: «غمضه».

(2) روي هذا أيضا عن أبي عثمان سعيد بن محمد الغساني، المعروف بابن الحداد (ت 302 هـ). معالم الإيمان (2/ 295).

(3) هذه الكلمة غير ظاهرة المعنى في الأصل، وأقرب قراءة لها ما أثبت.

(4) هو أبو ميسرة أحمد بن نزار، يكنى أبا جعفر، وكان لا يخالف في فتواه ابن القاسم. (ت 337 هـ).

رياض النفوس (2/ 361 - 367)، معالم الإيمان (3/ 41 - 44)

كَانَ يُقَلِّدُ سَحْنُونَ، وَابْنَ الْقَاسِمِ، وَمَنْ ذَهَبَ مَذْهَبُهُمَا، وَيَرَى اخْتِلَافَ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَأَقْوَالِهِمْ بِدْعَةً وَضَلَالًا، وَكَانَ أَبُو مَيْسَرَةَ صَاحِبَ نَامُوسِ عِبَادَةٍ، وَزُهْدٍ، وَتَقَشُّفٍ، وَسَمِعْتُ مَقْبُولٍ عِنْدَ الْعَامَةِ بِالْقَيْرَوَانِ.

353. وَسَمِعْتُ رَبِيعًا الْمُؤَذِّنَ الْمُلقَّبَ بِأَبِي زَاكِي⁽¹⁾ - وَكَانَ حَافِظًا لِتَفْرِيعَاتِ الصَّلَاةِ لابْنِ سَحْنُونَ - يَقُولُ: كُنْتُ أُؤَذِّنُ لِأَبِي مَيْسَرَةَ، فَكَانَ يُحِبُّهُ أَبُو زَرْجُونَةَ⁽²⁾، فَكَانَا يَقْطَعَانِ زَمَانَهُمَا بِذِكْرِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَسَحْنُونَ، تَبَرُّكًا بِهِمَا، وَ (يَغْمِصَانِ)⁽³⁾ أَشْهَبَ، وَأَصْبَغَ، وَابْنَ الْمَاجِشُونِ، وَابْنَ حَبِيبٍ، وَمَنْ ذَكَرْنَا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا، فَكَانَ أَبُو زَرْجُونَةَ يَقُولُ لِأَبِي مَيْسَرَةَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، هَذِهِ أَسْمَاءُ أَهْلِ النَّارِ⁽⁴⁾.

354. وَكَانَ رَبِيعُ الْمُؤَذِّنُ صَدُوقًا، أَغْنَى صَاحِبَ هَذِهِ الْحِكَايَةِ.

355. وَحَدَّثَنِي أَيْضًا أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدٍ، الْمَعْرُوفَ بِابْنِ (الْبَّادِ)⁽⁵⁾ قَالَ لَهُ رَجُلٌ: [11/1] أَجْمَعْتَ وَاضِحَةَ ابْنِ حَبِيبٍ، / وَأَسْمِعَةَ الْمَدَنِيِّينَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ؟ فَهَمَّ بِضَرْبِهِ وَطَرَدَهُ، وَقَالَ: أَمِثْلُ هَؤُلَاءِ يُذَكَّرُونَ، وَكَانَ مِنْ كِبَارِ الْمُغَالِينِ لِسَحْنُونَ وَابْنِ الْقَاسِمِ.

356. فَأَخْبَرَنِي أَبُو زَاكِي هَذَا قَالَ: حَضَرْتُ أَبَا الْفَضْلِ، أَحْسِبُهُ قَالَ: الْبَزَّارُ⁽⁶⁾، وَكَانَ مِنْ فُقَهَائِهِمْ يَقُولُ: كُلُّ كِتَابٍ لِأَصْحَابِنَا غَيْرِ «المدونة»؛ فَلَا بَأْسَ أَنْ تَغْسِلَهُ

(1) لم أجد له ترجمة.

(2) لم أتبين من هو، وليس هو أبا زرجونة المذكور في ترجمة البهلول بن راشد الحجري الرعيني من رياض النفوس (1/ 205)، لأنه متقدم من حيث الطبقة.

(3) في الأصل: «يغمضان».

(4) لا شك أن هذا من الغلو والتعصب المقيت، نسأل الله السلامة والعافية.

(5) في الأصل: «اللياد». وقد سبقت ترجمته.

(6) لم أتبين من هو، ولعله أبو الفضل عباس بن عيسى بن عباس الممسي القيرواني (ت 333 هـ). رياض النفوس (2/ 292 - 305).



بِالْبَوْلِ. فَقِيلَ لَهُ: فَالْكُتُبُ الْوَاضِحَةُ؟ قَالَ: تِلْكَ الَّتِي تَسْتَحِقُّ أَنْ تُغْسَلَ بِغُسَالَةِ الْبَوْلِ⁽¹⁾.

357. وَكَانَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى بِالْأَنْدَلُسِ مِنْ تَقْلِيدِهِ ابْنُ الْقَاسِمِ عَلَى أُطَمٍ⁽²⁾، وَأَذْهَى، وَأَشْنَعَ فِيمَا ذَكَرْنَا مِنْ غُلُوِّ سَحْنُونَ فِي ابْنِ الْقَاسِمِ.

358. فَلَقَدْ رَوَيْتُ فِيمَا جَمَعْتُ مِنْ قَوْلِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى؛ أَنَّهُ رُبَّمَا سُئِلَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ، فَيَقُولُ: هَذَا قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَيُخْرِجُ الْكُتُبَ، فَيَقَالُ لَهُ: هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ فِيهَا، عَلَى خِلَافِ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ عِنْدَكَ، فَيَقُولُ: ابْنُ الْقَاسِمِ أَوْرَعُ عِنْدِي مِنْ مَالِكٍ، وَلَا يُخَالِفُ ابْنُ الْقَاسِمِ إِلَّا رَجُلٌ سُوءٌ، هَذَا وَنَحْوُهُ.

359. وَكَانَ مُطَاعًا بِالْأَنْدَلُسِ، عَلَى سَمْتِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَطَرِيقَتِهِ.

360. ثُمَّ تَابَعَهُ عَيْسَى بْنُ دِينَارٍ، وَكَانَ أَسَدًا مِنْهُ طَرِيقَةٌ فِي الْفَقْهِ، وَأَفْهَمَ، وَأَقْلَّ تَعْصُبًا، وَأَصَحَّ عِبَارَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. يُوَافِقُهُ فِي تَفْضِيلِ ابْنِ الْقَاسِمِ.

361. وَكَانَ سَبَبَ إِسْقَاطِ الْأُصُولِ الْوَاضِحَةِ الَّتِي لَابْنِ حَبِيبٍ مَا وَقَعَ بَيْنَ ابْنِ حَبِيبٍ وَيَحْيَى بْنِ يَحْيَى، وَمَا شَجَرَ بَيْنَهُمَا فِيمَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ فِي بَابِ الْحِكَايَاتِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ، وَيُعَاضِدُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى سَعِيدُ بْنُ حَسَّانٍ، وَإِغْرَاؤُهُمُ الْعَامَّةَ بِهِ.

362. ثُمَّ دَرَجَ التَّابِعُونَ لَهُمْ بِالْأَنْدَلُسِ عَلَى ذَلِكَ، مِثْلُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُزَيْنٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ وَضَّاحٍ، وَأَشْبَاهِهِمْ.

(1) هذا أيضا من الغلو.

(2) هو الحِصْنُ الْمُنَبِّئُ بالحجارة. وقيل غير ذلك. لسان العرب، مادة: أطم، (12/19).



363. وَأَمَّا الْمَغَامِيُّ وَأَبُو سَلَمَةَ فِي آخِرِينَ كَتَبُوا «الواضحة»، وَتَفَقَّهُوا بِهَا، لَمْ يَكُونُوا يُظْهِرُونَ التَّعَصُّبَ لِصَاحِبِهِمْ، وَلَا لِلْمَدَنِيِّينَ جُمْلَةً، لِقَلَّةِ عَدَدِهِمْ فِي كَثَرَةِ أَوْلَئِكَ، إِلَى الزَّمَانِ الَّذِي أَدْرَكْنَاهُ.

364. فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَعَثَ قَوْمًا عَلَى طَلَبِ «الواضحة»، فَتَفَقَّهُوا بِهَا، وَعَرَفُوا فَضْلَهَا، وَ (شَرَفَهَا) ⁽¹⁾. فَهِيَ الْيَوْمَ مُنْتَشِرَةٌ، سَمِعْتُهَا مِنْ تَمِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْمَغَامِيِّ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ.

365. وَكَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي تَمِيمٍ، الْفَقِيهُ الْإِمَامُ بِتُونِسَ ⁽²⁾، أَدْرَكَتْ زَمَانُهُ، وَأَصْحَابُهُ يَقُولُونَ عَنْهُ: إِنَّهُ كَانَ يَقُولُ لَهُمْ: اسْمَعُوا مِنِّي مَا أَنْصَحُكُمْ بِهِ، دَرَسْتُ «المدونة» زَمَانًا، وَتَفَهَّمْتُ بِهَا، ثُمَّ نَظَرْتُ فِي «الواضحة»، فَمَا رَأَيْتُ مِثْلَ «الواضحة»، وَلَا مِثْلَ عِبَارَاتِهَا، وَإِنَّ ابْنَ حَبِيبٍ لَمْ يَكُنْ صَغِيرًا فِي الْعُلَمَاءِ، كَانَ بَحْرًا لَا يُدْرِكُ قَعْرَهُ، وَلَا يُبْلَغُ خَبْرُهُ، وَإِنَّ هَذِهِ «الواضحة» كَجُؤْنَةِ الْعَطَّارِ، لَا يَمَلُّ النََّاظِرُ فِيهَا، وَلَوْ كَانَ إِلَيَّ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ؛ لَقَدَّمْتُ عَلَى سَائِرِ كُتُبِ أَصْحَابِنَا: «المدونة» وَغَيْرَهَا.

366. وَلَقَدْ سُئِلَ يَوْمًا عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَأَجَابَ عَنْهَا بِجَوَابٍ مِنْ قَوْلِ سَحْنُونَ، فَقَالَ لَهُ السَّائِلُ: أَرَأَيْتَ لَوْ قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا الْوَجْهُ أَنْ يُقَالَ فِيهَا كَذَا وَكَذَا بِخِلَافِ مَا قَالَهُ فِي الْجَوَابِ؟ فَأَفْكَرَ ⁽³⁾ سَاعَةً، ثُمَّ قَالَ لَهُ: إِنَّ هَذَا الَّذِي قِسْتَهُ أَحْسَنُ مِنْ جَوَابِي، فَأَخْبِرْنِي مِنْ قَوْلٍ مَنْ هُوَ؟ فَقَالَ لَهُ السَّائِلُ: ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ حَبِيبٍ، فَقَالَ: رَحِمَ اللَّهُ ابْنَ حَبِيبٍ،

(1) هذه الكلمة غير ظاهرة المعنى في الأصل، وأقرب قراءة لها ما أثبت.

(2) هو أبو العباس عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن إسحاق التميمي، المعروف بالإبياني (ت 352 هـ). قال

عياض: «وكان يدرس كتاب ابن حبيب». ترتيب المدارك (6/ 10 - 18).

(3) أَفْكَرَ فِيهِ وَتَفَكَّرَ بِمَعْنَى. لسان العرب، مادة: فكر، (5/ 65).



لَقَدْ كَانَ فَقِيهًا عَالِمًا، وَقَوْلِي عَلَى مَا قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ، وَرَجَعَ عَنْ جَوَابِهِ الْأَوَّلِ حِينَ بَيَّنَّ لَهُ قَوْلُ ابْنِ حَبِيبٍ.

نَجَزَ الْكِتَابُ بِالتَّسْمِيَةِ وَالْحِكَايَاتِ عَنْ نُظَرَاءِ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ وَأَصْحَابِ أَصْحَابِهِ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَحُسْنِ عَوْنِهِ، وَتَوْفِيقِهِ. وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ، وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ. عَرَّفْنَا اللَّهُ خَيْرَهُ ⁽¹⁾، وَوَقَّانَا شَرَّهُ، وَشَرَّ مَا بَعْدَهُ. آمِينَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ.



(1) الظاهر أن تاريخ النسخ محذوف، لأن هذا الدعاء غالبا ما يأتي بعده، والله أعلم.

ذكر فهرسة الكتب المصنفة
على مذهب أهل المدينة

بسم الله الرحمن الرحيم عوننا يا معين
وصلّى الله على سيّدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً

﴿ ذِكْرُ فَهْرَسَةِ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ﴾

وَهُمْ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَأَصْحَابُهُ، وَأَصْحَابُ أَصْحَابِهِ:

1. الموطأ، صَنَّفَهُ مَالِكٌ.

2. كُتِبَ الْأَصْحَابُ الْقَدِيمَةُ فِي الْفِقْهِ⁽¹⁾، وَضَعَهَا مَالِكٌ.

3. كِتَابُ الرَّسَالَةِ مِنْ مَالِكٍ إِلَى هَارُونَ الرَّشِيدِ⁽²⁾، وَفِي رِوَايَتِهَا وَرِوَايَةِ كُتُبِ
الْأَصْحَابِ نَظَرٌ عِنْدَ أَصْحَابِنَا.

(1) أشار إليها المؤلف برقم: 110 و 139. وسماها في الموضع الأول بالأصول المدنية القديمة، وفي الموضع الثاني بالأسمة القديمة.

(2) طُبِعَتْ بِالْمَطْبَعَةِ الْأَمِيرِيَّةِ بِيُولَاقِ مِصْرَ الْمُحَمِّيَّةِ سَنَةَ 1311 هـ، ثُمَّ طُبِعَتْ بَعْدَ ذَلِكَ - مَصْحُوحَةً وَمَرَاجَعَةً عَلَى الطَّبْعَةِ الْأَمِيرِيَّةِ - بِمَطْبَعَةِ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ صَبِيحٍ بِمِيدَانِ الْأَزْهَرِ الشَّرِيفِ بِمِصْرٍ أَيْضًا، ثُمَّ تَوَالَتْ طَبْعَاتُهَا بَعْدَ ذَلِكَ. وَقَدْ ذَكَرَ جَمْعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ هَذِهِ الرَّسَالَةَ، وَأَغْلِبُهُمْ تَكَلَّمُوا فِيهَا بِالْجَرَحِ، فَقَدْ أَنْكَرَهَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ، وَحَلَفَ مَا هِيَ مِنْ وَضْعِ مَالِكٍ، وَأَنْكَرَهَا أَيْضًا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْجَهْضَمِيِّ، وَأَبُو بَكْرٍ الْأَبْهَرِيُّ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِيُّ، وَقَالُوا: «إِنَّهَا لَا تَصَحُّحُ، وَإِنْ طَرِيقُهَا لِمَالِكٍ ضَعِيفٌ، وَفِيهَا أَحَادِيثٌ لَا نَعْرِفُهَا، وَأَشْيَاءٌ فِيهَا لَا تَعْرِفُ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ وَرَأْيِهِ». وَقَالَ الْأَبْهَرِيُّ أَيْضًا: «فِيهَا أَحَادِيثٌ مُنْكَرَةٌ تَخَالِفُ أَصُولَهُ (يَعْنِي الْإِمَامَ مَالِكًَا)». تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ (2 / 93). وَقَالَ أَيْضًا - وَلَمْ أَجِدْهُ بِهَذَا السِّيَاقِ فِي تَرْتِيبِ الْمَدَارِكِ -: «فِيهَا أَحَادِيثٌ لَوْ سَمِعَ مَالِكٌ مِنْ يَحْدُثُ بِهَا لِأَدْبِهِ». سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (8 / 89). وَقَالَ الْقُرَافِيُّ: «وَقِيلَ: هَذِهِ الرَّسَالَةُ لَمْ تُثَبِّتْ لِمَالِكٍ». الذَّخِيرَةُ



4. كُتِبَ عُثْمَانُ بْنُ عِيسَى بْنِ كِنَانَةَ.

5. كُتِبَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَاجِشُونُ⁽¹⁾.

6. الْكِتَابُ []⁽²⁾ لِأَبِي مُصْعَبٍ.

7. كُتِبَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ⁽³⁾.

وَلِأَهْلِ مِصْرَ:

8. الْمَوَاطَأُ، لِابْنِ وَهْبٍ⁽⁴⁾.

(13 / 299). وقال الذهبي: «إسنادها منقطع»، بل حكم عليها بالوضع. سير أعلام النبلاء (8 / 89). وممن ذكرها - ولم يعرج على بحث نسبتها - النديم في الفهرست (ص 252). والبغدادي في هدية العارفين (1 / 2). والزركلي في «الأعلام» (5 / 257). وكحالة في معجم المؤلفين (3 / 9). وممن نقل واستفاد منها ابن أبي زيد القيرواني في الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ (ص 194). والقرافي في الذخيرة (13 / 299). ، وبدر الدين ابن جماعة في تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم (ص 85). والسمهودي في جواهر العقدين في فضل الشرفين (ص 254). فهؤلاء الذين ذكروها واستفادوا منها يدل صنيعهم هذا على صحة نسبتها إلى إمام دار الهجرة رَحِمَهُ اللهُ، بل أبعد من ذلك كانت الرسالة عمدة بعض فقهاء المالكية في تأصيل بعض المسائل الفقهية في المذهب المالكي، غير أن كبار الأشياخ فيه أنكروها، ولم يأخذوا بما جاء فيها من أحكام ومسائل. والله أعلم.

(1) ترتيب المدارك (3 / 136).

(2) طمس بمقدار كلمة. ولعله: «المختصر». قال عياض في ترجمة أبي مصعب الزهري: «وله كتاب مختصر في قول مالك مشهور». ترتيب المدارك (3 / 347). ويقوم أخونا الزميل الباحث نور الدين شوبد بتحقيقه لنيل الدكتوراه من جامعة ابن طفيل بالقنيطرة، اعتمادا على النسخة الوحيدة المحفوظة في خزانة جامع القرويين بفاس.

(3) ترتيب المدارك (3 / 131).

(4) ترتيب المدارك (3 / 242). وأجزاء منه منشورة في دار الغرب الإسلامي ببيروت بتحقيق ميكلوش مورافي.



9. الأَسَدِيَّةُ⁽¹⁾، والإِسْكَندَرَانِيَّةُ⁽²⁾؛ لابنِ القاسم.
10. الأُمّهَاتُ، لأشهب⁽³⁾.
11. الْمُخْتَصَرَاتُ، لابنِ عَبْدِ الْحَكَمِ⁽⁴⁾.
12. الْأُصُولُ، لأصْبَغ⁽⁵⁾.
13. الْمُخْتَصَرَانِ، لابنِ أَبِي يَحْيَى الْوَقَّارِ، الْكَبِيرُ [و] ⁽⁶⁾ الصَّغِيرُ⁽⁷⁾.
14. اتَّفَاقُ الْمِصْرِيِّينَ، لِلْحَارِثِ بْنِ مِسْكِينٍ⁽⁸⁾.
15. الْمُصَنَّفَاتُ، لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ⁽⁹⁾.
16. الْكِتَابُ الْمَوَازِيَّةُ، لابنِ الْمَوَّازِ⁽¹⁰⁾.
17. الزَّاهِي⁽¹¹⁾، لابنِ شُعْبَانَ الْقُرْطُبِيِّ.

-
- (1) فصل فيها المؤلف برقم: 149، ورقم: 255، ورقم: 347.
 - (2) فصل فيها المؤلف برقم: 161.
 - (3) ترتيب المدارك (263 / 3).
 - (4) ترتيب المدارك (364 / 3).
 - (5) عشرة أجزاء كما في ترتيب المدارك (20 / 4). وبعد هذا في الأصل: «الكتاب الكبير الصغير».
 - (6) سقط من الأصل.
 - (7) قال عياض: «الكبير منهما في سبعة عشر جزءا». ترتيب المدارك (189 / 4).
 - (8) ترتيب المدارك (26 / 4).
 - (9) ترتيب المدارك (159 - 160 / 4).
 - (10) ترتيب المدارك (169 / 4). قال الزركلي: «قطعة منه، على الرق، في 16 ورقة، في فقه الإمام مالك، في خزانة محمد الطاهر ابن عاشور، بتونس». الأعلام (294 / 5).
 - (11) ويسمى أيضا: «الزاهي الشعباني». ترتيب المدارك (275 / 5). وقد طبعت قطعة من أوله حديثا مرتين.



ولأهل إفريقية:

18. كتاب خير من زنته، لعلّي بن زياد⁽¹⁾.

19. المدونة والمختلطة، لسحنون⁽²⁾.

20. كُتب ابن غافق⁽³⁾.

21. مُصَنَّفَاتُ محمد بن سحنون⁽⁴⁾.

22. آداب ابن ملول⁽⁵⁾.

ولأهل الأندلس:

23. ليحيى بن يحيى الكتب العشرة⁽⁶⁾.

24. ولعيسى بن دينار كُتب البيوع⁽⁷⁾.

(1) ترتيب المدارك (3/ 80 - 81).

(2) ترتيب المدارك (3/ 299). قال عياض في ترجمة أبي أيوب سليمان بن عبد الملك القرطبي (ت337هـ، على قول): «وهو الذي بَوَّب الكتب المختلطة الباقية على سحنون من المدونة». ترتيب المدارك (6/ 146).

(3) ترتيب المدارك (4/ 399 - 400).

(4) ترتيب المدارك (4/ 207).

(5) هو أبو بكر أحمد بن ملول التنوخي (ت262هـ). قال عياض: «وَأَلَفَ رَقَائِقَ الْفَضِيلِ بْنِ عِيَاضٍ، وَكِتَابَ زَهْدِ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَكِتَابَ فَضَائِلِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَكِتَابَ فَضَائِلِ طَاوُسِ الْيَمَانِيِّ». ترتيب المدارك (4/ 235).

(6) حملها عن ابن القاسم، قال عياض: «وسمع من ابن القاسم مسائل، وحمل عنه عشرة كتب». ترتيب المدارك (3/ 381). وانظر «فهرسة ابن خير» (1/ 311).

(7) ترتيب المدارك (4/ 106 - 107).



25. لِعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبِ الْكُتُبِ الْوَاضِحَةُ.

26. لِيَحْيَى بْنِ عُمَرَ الْمُتَخَبَّةِ⁽¹⁾.

27. لِمُحَمَّدِ بْنِ (يَحْيَى)⁽²⁾ بْنِ عُمَرَ⁽³⁾ الْمُتَخَبَّةِ الصَّغِيرَةِ⁽⁴⁾.

28. لِمُحَمَّدِ بْنِ وَضَّاحٍ أَنْوَاعٌ مِنَ الْفِقْهِ⁽⁵⁾.

لَأَهْلِ الْبَصْرَةِ:

29. لِأَحْمَدَ بْنِ الْمَعْدَلِ طَرِيقَةُ الْأَحْكَامِ لِمَالِكٍ وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ⁽⁶⁾.

30. لِإِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي الْكُتُبِ الْمَبْسُوطَةِ⁽⁷⁾، وَكِتَابُ الْأَمْوَالِ⁽⁸⁾.

(1) اختصر به المستخرجة. ترتيب المدارك (4 / 359).

(2) في الأصل: «عمر».

(3) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عمر بن لبابة القرطبي (ت 330 هـ). تاريخ علماء الأندلس (2 / 51 - 52).

(4) ترتيب المدارك (6 / 86)، ووصفها بالصغيرة لم أجده عند غير المؤلف، ولعل ذلك تمييزا لها عن المتخبة السابقة، ولذلك نظائر في المذهب المالكي. وفي الخزانة الناصرية بتمكروت نسخة منها برقم: 2957. انظر «دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية بتمكروت» (ص 196). وسمي فيه: «المتخب»، وهو كذلك في بعض المصادر كجدوة المقتبس (ص 98).

(5) منها كتاب فيه مكنون السر ومستخرج العلم. رواه ابن خير في «الفهرسة» (1 / 313).

(6) لم أجده عند غير المؤلف.

(7) هي كتاب المبسوط، وهو مشهور عند المالكية. ترتيب المدارك (4 / 291). وتسمى كذلك بالمسائل المبسوطة كما في «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي (ص 342).

(8) ترتيب المدارك (4 / 291).



باب ذكر الأسمعة

لأهل مصر:

31. سَمَاعُ ابْنِ وَهْبِ الْمُؤَرَّخَاتِ⁽¹⁾، ثَمَانِيَةَ عَشَرَ جُزْءًا⁽²⁾.
32. سَمَاعُ ابْنِ الْقَاسِمِ، عِشْرُونَ جُزْءًا⁽³⁾.
33. سَمَاعُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ [بْنِ]⁽⁴⁾ أَبِي جَعْفَرِ الدَّمِيَّاطِيِّ⁽⁵⁾، ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءَ.
34. سَمَاعُ (عَمْرُو)⁽⁶⁾ بَنِ أَبِي سَلَمَةَ التَّنِيسِيِّ مِنْ مَالِكٍ، ثَلَاثَةَ أَجْزَاءَ⁽⁷⁾.
35. سَمَاعُ أَبِي إِسْحَاقَ الْبَرْقِيِّ مِنْ أَشْهَبَ، عَشْرَةَ أَجْزَاءَ⁽⁸⁾.

لأهل المدينة:

36. سَمَاعُ ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، وَهِيَ الْمَسَائِلُ⁽⁹⁾.
37. سَمَاعُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي دَاوُدَ⁽¹⁰⁾ الزَّئْبَرِيِّ⁽¹¹⁾، وَهِيَ مَسَائِلُهُ عَنْ مَالِكٍ⁽¹²⁾.

(1) انظر رقم: 148 و 185.

(2) ذكر عياض سماعه من مالك، وقال: «ثلاثون كتابا». ترتيب المدارك (3/ 242).

(3) ترتيب المدارك (3/ 251).

(4) سقط من الأصل.

(5) المقصود سماعه من أصحاب مالك. قال عياض: «سمع من أعالي أصحاب مالك، كابن وهب، وابن

القاسم، وأشهب. وله عنهم سماع مختصر، مؤلف حسن». ترتيب المدارك (3/ 375).

(6) في الأصل: «عمر».

(7) ذكره المؤلف برقم: 181.

(8) ترتيب المدارك (4/ 155).

(9) ذكره المؤلف في برقم: 132.

(10) يقال هكذا أيضا كما في التاريخ الكبير للبخاري (3/ 470).

(11) هو سعيد بن داود بن زئبر المتقدم الذكر في التسمية والحكايات.

(12) ذكره المؤلف برقم: 134.



وَلَأَهْلِ الْأَنْدَلُسِ:

38. سماعُ عبدِ الملكِ بنِ حبيبٍ مِنَ الْمَدِينِيِّينَ وَالْمُضَرِّيِّينَ، عِشْرُونَ جُزْءًا⁽¹⁾.
 39. سماعُ أَبِي زَيْدٍ مِنَ الْمَدِينِيِّينَ، وَهِيَ الْمَعْرُوفَةُ بِثَمَانِيَةِ أَبِي زَيْدٍ⁽²⁾.
 40. الْأَسْمِعَةُ الْمُسْتَخْرَجَةُ الْجَامِعَةُ لِأَسْمَعَةِ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَأَصْحَابِ أَصْحَابِهِ،
 لِمُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعُتْبِيِّ⁽³⁾.

وَلَأَهْلِ إِفْرِيقِيَّةَ:

41. سماعُ مُوسَى بْنِ مَعَاوِيَةَ مِنَ أَصْحَابِ مَالِكٍ⁽⁴⁾.
 42. سماعُ سَلِيمَانَ بْنِ سَالِمٍ مِنْ سَحْنُونَ، وَهِيَ أَرْبَعُونَ جُزْءًا⁽⁵⁾.

ذِكْرُ الْكُتُبِ الْمَصْنُفَةِ فِي اخْتِلَافِ قَوْلِ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ

43. هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزُّهْرِيُّ، مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، صَنَّفَ فِي ذَلِكَ عِشْرِينَ جُزْءًا⁽⁶⁾.
 44. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ دُوسٍ، صَنَّفَ فِي ذَلِكَ أَرْبَعِينَ جُزْءًا بِالْقَيْرَوَانِ⁽⁷⁾.

(1) راجع مقدمة تحقيق طبقات الفقهاء من لدن الصحابة ومن بعدهم من العلماء (ص 41).
 (2) ذكره المؤلف برقم: 235.
 (3) هي المعروفة بالعتبية، شرحها ابن رشد الفقيه في كتابه المشهور بالبيان والتحصيل. وطبع منها مستقلاً كتاب الحج بتحقيق ميكلوش موراني.
 (4) ذكره المؤلف برقم: 264.
 (5) ذكره المؤلف برقم: 290.
 (6) ذكره المؤلف برقم: 320.
 (7) ذكر القاضي عياض أنه كان عالماً بما اختلف فيه أهل المدينة، وما اجتمعوا عليه. ترتيب المدارك (223/4).



ذكر الكتب المصنفة في الرد على المخالفين

45. كُتِبَ أَشْهَبَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَشْرُونَ جُزْأً يَرُدُّ فِيهَا عَلَى أَهْلِ (الْعِرَاقِ) ⁽¹⁾.
46. يَحْيَى بْنُ عَمْرِو، أَجْزَاءُ يَرُدُّ فِيهَا عَلَى أَهْلِ الْعِرَاقِ ⁽²⁾.
47. يَوْسُفُ بْنُ يَحْيَى الْمَغَامِي، عَشْرُونَ جُزْأً يَرُدُّ فِيهَا عَلَى الشَّافِعِيِّ ⁽³⁾.
48. إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي، بِضْعَةَ عَشْرَ جُزْأً يَرُدُّ فِيهَا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ⁽⁴⁾.
49. إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي أَيْضًا، جُزْأً فِي الرَّدِّ عَلَى الشَّافِعِيِّ فِي مَسْأَلَةِ الْخُمْسِ ⁽⁵⁾.
50. مُحَمَّدُ بْنُ سَحْنُونٍ، خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ فِي الرَّدِّ عَلَى الشَّافِعِيِّ ⁽⁶⁾.
51. أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ طَالِبٍ الْقَاضِي، أَرْبَعَةُ أَجْزَاءٍ يَرُدُّ عَلَى (الْمُفْضَلِينَ) ⁽⁷⁾ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ ⁽⁸⁾.
52. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ⁽⁹⁾، خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ فِي الرَّدِّ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ ⁽¹⁰⁾، وَهُوَ كُتِبَ الذَّبُّ عَنْ أَهْلِ إِفْرِيقِيَّةٍ ⁽¹¹⁾.

(1) في الأصل: «العرق».

(2) ذكر له عياض من كتبه الرد على الشافعي. ترتيب المدارك (4/ 358).

(3) ذكره المؤلف برقم: 239، إلا أن عدد الأجزاء هناك عشرة.

(4) ذكر عياض أنه في مئتي جزء، ولم يتم. ترتيب المدارك (4/ 291). ومحمد بن الحسن هو الشيباني صاحب أبي حنيفة.

(5) ترتيب المدارك (4/ 291). بلا تحديد عدد الأجزاء.

(6) ترتيب المدارك (4/ 207).

(7) في الأصل: «المفصلين».

(8) ذكره المؤلف برقم: 280.

(9) هو الإمام ابن أبي زيد القيرواني رحمه الله.

(10) يعني الشافعية، وأهل العراق.

(11) طبع الذب عن مذهب مالك لابن أبي زيد القيرواني بمركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث التابع للرابطة المحمدية للعلماء بتحقيق د. محمد العلمي.



ذكر الكتب المصنفة في شروحات أمهات الكتب

53. كِتَابَانِ لِابْنِ وَهْبٍ، فِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ⁽¹⁾، ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ. فِي شَرْحِ مَوْطَأِ ابْنِ وَهْبٍ، عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ⁽²⁾.
54. لِيُوسُفَ بْنِ مَطْرُوحٍ خَمْسَةُ (بَلِيغَةٌ)⁽³⁾ فِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ لِمَالِكٍ عَلَى الْفِقْهِ⁽⁴⁾.
55. سِتَّةُ أَجْزَاءٍ لِعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ فِي شَرْحِ مَوْطَأِ مَالِكٍ، جَيِّدَةٌ حَسَنَةٌ⁽⁵⁾.
56. عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ أَوْ نَحْوُهَا لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ مُزَيْنٍ فِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ عَلَى مَذْهَبِ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَأَصْحَابِ أَصْحَابِهِ؛ نَكْتُ فَقِيهِ حَسَنَةٌ⁽⁶⁾.
57. شَوَاهِدُ الْمَوْطَأِ، لِإِسْمَاعِيلَ الْقَاضِي، لَا أَعْرِفُ عَدَدَهَا⁽⁷⁾، وَهِيَ جُمْلٌ مِنَ الْكُتُبِ فِيمَا يُقَالُ.
58. جُزْءَانِ لِيَحْيَى بْنِ يَحْيَى فِي شَرْحِ سَمَاعِ ابْنِ الْقَاسِمِ، نَكْتُ فَقِيهِ حَسَنَةٌ⁽⁸⁾.

(1) ترتيب المدارك (242 / 3).

(2) لم أجده عند غير المؤلف.

(3) في الأصل: «بليغة»، ولعل الصواب ما أثبت.

(4) لم أجده عند غير المؤلف.

(5) ينظر الكلام عليه في مقدمة تحقيق طبقات الفقهاء من لدن الصحابة ومن بعدهم من العلماء (ص 43).

(6) لم أجده عند غير المؤلف. ولأبي زكرياء يحيى بن إبراهيم بن مزين - أصله من طليطلة، وانتقل إلى قرطبة، رحل إلى المشرق، وروى الموطأ عن مطرف بن عبد الله، وسمع من القعنبي، وكان حافظاً للموطأ، (ت 259 أو 260)، ترجمته في جذوة المقتبس (ص 373)، و ترتيب المدارك (4 / 238 - 239) - له كتاب في تفسير الموطأ، توجد منه قطعة بمكتبة القيروان بتونس كما في قبس من عطاء المخطوط المغربي (2 / 920). وقد سبق التنبيه على الفرق بينه وبين إبراهيم بن مزين.

(7) قال عياض: «وله كتاب كبير غريب عظيم، يسمى شواهد الموطأ. في عشر مجلدات. وذكر بعضهم أنه في خمسمئة جزء». ترتيب المدارك (4 / 292).

(8) لم أجده عند غير المؤلف.




59. عِشْرُونَ جُزْءًا لِمُحَمَّدِ بْنِ سَحْنُونٍ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْمَدَوْنَةِ⁽¹⁾.
60. كِتَابُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْجَهْمِ⁽²⁾ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ⁽³⁾، وَالرَّدُّ عَلَى الْمُخَالَفِ⁽⁴⁾.
61. كِتَابُ الْخَفَافِ⁽⁵⁾ فِي شَرْحِ كِتَابِ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ⁽⁶⁾.
62. كِتَابَانِ كَبِيرٌ وَصَغِيرٌ لِأَبِي بَكْرٍ الْأَبْهَرِيِّ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ⁽⁷⁾.
63. كِتَابُ لِبَعْضِ الْقُضَاةِ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْوَقَارِ⁽⁸⁾.
- انْتَهَى بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَحُسْنِ عَوْنِهِ. وَصَلَّى اللَّهُ تَعَالَى وَسَلَّمْ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ، وَإِمَامِ الْمُرْسَلِينَ؛ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.



- (1) لم أجده عند غير المؤلف.
- (2) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن الجهم، المعروف بابن الوراق المروزي (ت329هـ) أو التي بعدها. ترتيب المدارك (5/19-20).
- (3) شرح مختصر ابن عبد الحكم الصغير كما في ترتيب المدارك (5/20).
- (4) له كتاب في الرد على محمد بن الحسن كما في ترتيب المدارك (5/20).
- (5) هو محمد بن جعفر البصري، المعروف بالخفاف. ترتيب المدارك (6/201).
- (6) شرح مختصر ابن عبد الحكم الكبير كما في ترتيب المدارك (6/201).
- (7) لأبي بكر الأبهرى شرح المختصر الصغير والكبير لابن عبد الحكم كما في ترتيب المدارك (6/184-186). فلعل هذا هو مقصود المؤلف. وتوجد قطعة من شرح المختصر الكبير بالخرانة الأزهرية بالقاهرة كما في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط: قسم الفقه وأصوله (5/462).
- (8) لم أتبين لمن هذا الشرح.



قسم الفهارس، وفيه:

- ♦ فهرس الأعلام الواردة في النص
 - ♦ فهرس الكتب الواردة في النص
 - ♦ فهرس المصادر والمراجع
 - ♦ فهرس الموضوعات
- 



فهرس الأعلام الواردة في النص

الأعلام	الصفحة
إبراهيم بن باز	79
إبراهيم بن عبد الرحمان بن مروان	93
إبراهيم بن مزين	153 - 128 - 80
ابن أبي ذئب	83
ابن أبي زيد	123 - 109
ابن أبي شيبة	127
ابن أبي مریم	110
ابن أخي ابن وهب	103
ابن أشرس	130 - 114 - 72
ابن العسال	108
ابن بشير القاضي	119 - 80
ابن بكير	126 - 111
ابن جرهد	86
ابن شاكر	146 - 73
ابن ضمرة	82
ابن غافق التونسي	133 - 76
ابن غياث	146 - 73
ابن ملول	162
ابن هرمز	136 - 85 - 68 - 67



148	أبو إسحاق الزجاج
144 - 96	أبو إسحاق بن شعبان القرطي
85	أبو بشر الدولابي
168 - 102	أبو بكر الأبهري
105	أبو الحسن بن أبي سعادة
129 - 113 - 102	أبو حنيفة
152	أبو زرجونة
142 - 74	أبو زيد ابن أبي الغمر
124 - 80	أبو زيد الأندلسي
99	أبو سعيد الجندي
-108 - 107 - 103 - 100 - 92 - 91	أبو العرب التميمي
140 - 122	
112	أبو محمد بن رشيق المعدل
151	أبو ميسرة
93	أبو يزيد المدني
109	أبو يعقوب المقرئ
88 - 87	أبو يوسف القاضي
-99 - 98 - 87 - 84 - 76 - 73 - 70	أحمد بن أبي بكر الزهري
147 - 144 - 126 - 125 - 100	
146 - 96 - 74	أحمد بن المعدل
146 - 91	أحمد بن حنبل
138 - 77	أحمد بن داود
108	أحمد بن عامر بن الحجاج



112 - 109	أحمد بن عبد الله البرقي
111 - 110	أحمد بن عبد الله بن صالح
129 - 103 - 102 - 75	أسد بن الفرات
120 - 98 - 70	إسماعيل بن أبي أويس
147 - 120 - 96 - 74	إسماعيل بن إسحاق
- 110 - 109 - 108 - 107 - 100 - 71	أشهب بن عبد العزيز
111	
139 - 128 - 121 - 74	أصبغ بن الفرّج
119 - 79	أصبغ بن خليل
134	الأمير الأغلي
111	الأوزاعي
129	البهلول بن راشد
- 115 - 108 - 103 - 92 - 91 - 87	تميم بن محمد
137 - 123	
114	الثوري
138 - 77	جبله بن حمود
113	جرير
141 - 112 - 74	الحارث بن مسكين
138 - 77	حبیب بن محمد
118 - 79	الحسين بن عاصم
135	حصن بن مضر الفزاري
137 - 76	حماس بن مروان
96 - 82 - 81	حميد بن القياض المالكي



الخفاف	168
خلف بن محمد	128
داود بن زنبر	90 - 89 - 68
ربيع المؤذن أبو زاكي	152
ربيعه الرأي	136 - 81 - 68 - 67
زكرياء بن يحيى الوقار	112 - 71
زياد بن عبد الرحمان اللؤلؤي	108 - 94 - 91 - 89 - 85
زياد بن عبد الرحمان شبطون	115 - 114 - 72
زيادة الله بن أحمد المرثدي	106
زيد بن بشر	132 - 76
زيد بن شعيب الإسكندراني	104
سعيد بن المسيب	136
سعيد بن حسان	122 - 117 - 78
سعيد بن داود بن زنبر	99 - 70
سعيد بن عبد الله المعافري	104 - 101 - 100 - 70
سليمان بن سالم	138 - 106 - 77
سليمان بن يسار	136
سهل بن عبد الله	138 - 77
شجرة بن عيسى التونسي	137 - 77
شقران بن علي	129
صالح بن أحمد العجلي	110
عبد الحميد بن محمد الزواق	96
عبد الرحمان بن أبي جعفر الدمياطي	142 - 74



71-81-82-92-95-100-101- 102-103-104-106-107-108- 109-115-130	عبد الرحمان بن القاسم العتقي
67-81-82-92	عبد الرحمان بن عطاء
76-136-138	عبد الرحمان بن عمران الوزنة
70-100-101-104	عبد الرحيم الإسكندراني
75-78-85-91-95-101-106- 107-108-118-131	عبد السلام بن سعيد سحنون
68-87-92-100-107-113-114	عبد العزيز بن أبي حازم
67-82-83-84-85-92-95- 100-104-105	عبد العزيز بن عبد الله الماجشون
154	عبد الله بن أحمد بن أبي تميم
96	عبد الله بن أيوب بن المنتاب
76-135	عبد الله بن طالب
71-110-111-121	عبد الله بن عبد الحكم بن أعين
72-113-130	عبد الله بن عمر بن غانم
83	عبد الله بن محمد بن خيران
69-87-97	عبد الله بن نافع الزبيري
69-90-91-92-107	عبد الله بن نافع الصائغ
70-97-100-101-102-111- 129	عبد الله بن وهب
79-109-103-104-119	عبد الملك بن الحسن زونان
80-83-87-97-115-120	عبد الملك بن حبيب
69-84-85-92-93-94-95-96	عبد الملك بن عبد العزيز الماجشون



120 - 116 - 107 - 99 - 97

عبيد الله بن عبد الملك بن حبيب 81 - 123
السلمي

115 - 113 - 92 - 89 - 88 - 87 - 68 عثمان بن عيسى بن كنانة

106 علي الوراق

110 علي بن أحمد

93 علي بن الحسن

148 - 125 - 98 علي بن المديني

114 - 72 علي بن زياد

114 علي بن زياد الإسكندراني

88 عمر بن المؤمل

90 عمر بن عبد العزيز

127 - 80 - 78 عمر بن يوسف الإشبيلي

116 - 111 - 71 عمرو بن أبي سلمة التنيسي

90 - 89 العمري الزاهد

132 - 75 عون بن يوسف

123 - 118 - 79 عيسى بن دينار

137 - 108 - 77 عيسى بن مسكين

138 - 78 فرات بن محمد

128 - 115 - 81 فضل بن سلمة

90 القاسم بن محمد

116 - 72 قرعوس بن العباس

81 - 67 كثير بن فرقد



117-111-104-101	الليث بن سعد
لا تكاد صفحة تخلو من ذكره	مالك بن أنس
141-111	المأمون
143-113-101-92-85-84-68	محمد بن إبراهيم بن دينار
143-75	محمد بن أبي يحيى الوقار
168	محمد بن أحمد الجهم
128-81	محمد بن أحمد العتيبي
143-125-108-93-84	محمد بن إدريس الشافعي
166	محمد بن الحسن الشيباني
163	محمد بن يحيى بن عمر
93	محمد بن حرب بن زياد
119-79	محمد بن خالد
135	محمد بن رصيف
149-136-75	محمد بن زياد المواز
145-134-94-76	محمد بن سحنون
146-73	محمد بن عبد الله أبو ثابت المدني
137	محمد بن عبد الله بن سنجر
142-134-75	محمد بن عبد الله بن عبد الحكم
137-135-76	محمد بن عبدوس
78	محمد بن عمر
124-79	محمد بن عيسى الأعشى
152-91	محمد بن محمد ابن اللباد
94	محمد بن محمد بن خالد الطرزي



107-92-91-86-69	محمد بن مسلمة المخزومي
153-126-80	محمد بن وضاح
148	محمد بن يزيد المبرد
120-97-92-87-69	مطرف بن عبد الله الأصم
98-97-69	معن بن عيسى
113-107-92-86-85-68	المغيرة بن عبد الرحمان
89-84	المنصور
109	منصور بن علي بن بيان الكعبي
84	المهدي
132-75	موسى بن معاوية الصمادحي
99	ميسرة بن مسلم الحضرمي
159-98-92-87	هارون الرشيد
144-99-73	هارون بن عبد الله الزهري
96	يحيى بن أكثم
98-86-69	يحيى بن عبد الملك الهديري
126-91-80-78	يحيى بن عمر
125	يحيى بن معين
116-78-72	يحيى بن يحيى الليثي
147	يعقوب بن محمد الزهري
127	يوسف بن عدي
112-71	يوسف بن عمرو
167-123-79	يوسف بن مطروح
149-125-122-120-89-87-80	يوسف بن يحيى المغامي



فهرس الكتب الواردة في النص

الكتب	الصفحة
اتفاق رأي ابن القاسم وابن وهب وأشهب لابن مسكين	141 - 161
اختلاف قول مالك وأصحابه لمحمد بن عبدوس	165
اختلاف قول مالك وأصحابه لهارون بن عبد الله الزهري	165
آداب ابن ملول	162
الأسدية	103 - 130 - 142 -
	150 - 161
أسمعة المدنيين	152
الأسمة المستخرجة الجامعة لأسمعة أصحاب مالك	81 - 114 - 128 -
وأصحاب أصحابه للعتبي	165
أسولة شبطون لمالك	115
الأصول لأصبغ	161
أقوال يحيى بن يحيى للغمري	153
الأمهات لأشهب	161
الأهوال لعبد الله بن وهب	103
تاريخ المدنيين لأبي العرب التميمي	91 - 92 - 103
تفريعات الصلاة لابن سحنون	152

165 - 124 - 80	الثمانية (سماع أبي زيد من المدنيين)
166	الرد على الشافعي في مسألة الخمس لإسماعيل القاضي
166 - 125	الرد على الشافعي للمغامي
166	الرد على الشافعي لمحمد بن سحنون
166	الرد على الشافعية وأهل العراق لابن أبي زيد (الذب عن أهل إفريقية)
168	الرد على المخالف لمحمد بن أحمد الجهم
166 - 136	الرد على المفضلين من أهل العراق لأبي العباس بن طالب
166	الرد على أهل العراق لأشهب بن عبد العزيز
166	الرد على أهل العراق ليحيى بن عمر
166	الرد على محمد بن الحسن لإسماعيل القاضي
146	رسالة ابن المعتزل إلى ابن حنبل ينهاء فيها عن الكلام في القرآن
102	رسالة مالك إلى عبد الله بن وهب في القدر
159	رسالة مالك إلى هارون الرشيد
161	الزاهي لابن شعبان المصري
164	سماع ابن أبي أويس
164 - 102	سماع ابن القاسم
164 - 112 - 102	سماع ابن وهب (المؤرخات)



164	سماع أبي إسحاق البرقي من أشهب
164 - 99	سماع سعيد بن أبي داود الزنبري من مالك
165 - 138	سماع سليمان بن سالم من سحنون
164	سماع عبد الرحمان بن أبي جعفر الدميّاطي
165 - 118 - 116	سماع عبد الملك بن حبيب من المدنيين والمصريين
164 - 112	سماع عمرو بن أبي سلمة التنيسي من مالك (السؤالات)
165	سماع موسى بن معاوية من أصحاب مالك
167	شرح الموطأ لإبراهيم بن مزين
167	شرح الموطأ لابن وهب
167	شرح الموطأ لعبد الملك بن حبيب
167	شرح الموطأ ليوسف بن مطروح
168	شرح سماع ابن القاسم ليحيى بن يحيى
168	شرح كتاب ابن عبد الحكم للخفاف
168	شرح مختصر ابن عبد الحكم الصغير للأبهري
168	شرح مختصر ابن عبد الحكم الكبير لأبي بكر الأبهري
168	شرح مختصر ابن عبد الحكم لابن الجهم
168	شرح مختصر الوقار لبعض القضاة
168	شرح معاني المدونة لمحمد بن سحنون
167	شواهد الموطأ لإسماعيل القاضي



146	طريقة الأحكام لمالك وأهل المدينة لأحمد بن المعذل
163	كتاب الأموال لإسماعيل بن إسحاق
104	كتاب السر لابن القاسم
108	كتاب المكاتب لأشهب
162	كتاب خير من زنته لعلي بن زياد
148	الكتاب لسيويه
162	كتب ابن غافق
160	كتب ابن كنانة
160	كتب ابن مسلمة
159	كتب الأصحاب القديمة في الفقه لمالك
162	كتب البيوع لعيسى بن دينار
162	الكتب العشرة ليحيى بن يحيى
163	الكتب المبسوطة لإسماعيل بن إسحاق
135	الكتب المجموعة لابن عبدوس
146	الكتب المدنية والمصرية
160 - 121	كتب عبد الملك ابن الماجشون
161 - 143 - 112	المختصر الصغير للوقار
161 - 143 - 112	المختصر الكبير للوقار
128	مختصر فضل بن سلمة



160	المختصر لأبي مصعب
161	المختصرات لابن عبد الحكم
126 - 127 - 151 - 152 - 154 - 162	المدونة والمختلطة لسحنون
106 - 161	المسائل الإسكندرانية لابن القاسم
144	مصنّف القرطبي (الرواة عن مالك لابن شعبان)
143 - 161	المصنفات لمحمد بن عبد الحكم
162	مصنفات محمد بن سحنون
163	المنتخبة ليحيى بن عمر
163	المنتخبة الصغيرة لمحمد بن يحيى بن عمر
161	الموازية لابن المواز
112 - 150 - 159	الموطأ
160	الموطأ لابن وهب
87 - 126 - 151 - 152 - 153 - 154 - 163	الواضحة لابن حبيب
117	وصية مالك والليث بن سعد ليحيى بن يحيى



فهرس المصادر والمراجع

1. أخبار الفقهاء والمحدثين، لأبي عبد الله محمد بن حارث الخشني (ت 361هـ)، تحقيق ماريا آبيلا ولويس مولينا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، مدريد، الطبعة الأولى 1992م.
2. أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، لأبي بكر بن علي البيذق الصنهاجي، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، الطبعة الأولى 1971م.
3. أداء ما وجب من بيان وضع الوضعين في رجب، لأبي الخطاب عمر بن حسن ابن دحية الكلبي (ت 633هـ)، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ.
4. أدب الإملاء والاستملاء، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعي (ت 562هـ)، تحقيق ماكس فايسفايلر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1401هـ.
5. أدب الفقهاء، لعبد الله بن عبد الصمد كنون الحسني الطنجي (ت 1409هـ)، دار الكتاب اللبناني، بيروت، بدون تاريخ.
6. أربع رسائل في علوم الحديث، اعتناء عبد الفتاح أبو غدة. دار البشائر الإسلامية، الطبعة الخامسة (1410هـ).
7. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليل بن عبد الله القزويني (ت 446هـ)، تحقيق محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 1409هـ.
8. الاستبصار في عجائب الأمصار، لكاتب مراكشي من القرن السادس الهجري، تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1985م.
9. استدعاءات الإجازة، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن رشيد الفهري السبتي (ت 721هـ)، تحقيق عبد اللطيف الجيلاني، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، الطبعة الأولى 1428هـ.



10. الأَصْنَام، لأبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت 204هـ)، تحقيق أحمد زكي باشا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 2011م.
11. الأعلام، لأبي الغيث خير الدين بن محمود الزركلي (ت 1396هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة، 2002م.
12. إكمال الإكمال، لأبي بكر محمد بن عبد الغني، ابن نقطة البغدادي (ت 629هـ)، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة الطبعة الأولى 1410هـ.
13. الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لعلي بن هبة بن علي، المشهور بابن مأكولا (ت 475هـ)، تصحيح عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية 1993م، تصويراً عن الطبعة الأولى بالهند.
14. الإلماع، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت 544هـ)، تحقيق أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة 1425هـ.
15. الإنباه على قبائل الرواة، لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (ت 463هـ)، تحقيق حسام الدين القدسي، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى 1350هـ.
16. الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري (ت 463هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى 1417هـ.
17. الأنساب، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت 562هـ)، تحقيق عبدالرحمان بن يحيى اليماني وآخرين. مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1400هـ - 1404هـ.
18. الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب من الاختلاف، لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري (ت 463هـ)، تحقيق عبد اللطيف بن محمد الجيلاني، منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، ومركز الدراسات القرآنية بالرابطة المحمدية للعلماء، الطبعة الثانية 1435هـ / 2014م.



19. البرنامج، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمان التجيبي (ت 610هـ)، تحقيق الحسن إد سعيد، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، الطبعة الأولى 1432هـ.
20. البرنامج، لمحمد بن جابر الوادي آشي التونسي (ت 749هـ)، تحقيق محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1400هـ.
21. بغية الطلب في تاريخ حلب، لأبي القاسم عمر بن أحمد بن هبة الله الحلبي، المشهور بابن العديم (ت 660هـ)، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت.
22. بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأبي جعفر أحمد بن يحيى الضبي (ت 599هـ)، دار الكاتب العربي، الطبعة الأولى 1967م.
23. البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، لأبي العباس أحمد بن محمد بن عذاري المراكشي (نحو 695هـ)، تحقيق ج.س. كولان - إ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثالثة 1983م.
24. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت 520هـ)، تحقيق ثلة من الأساتذة الباحثين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية 1408هـ.
25. تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفبض محمد بن محمد الزبيدي، الشهير بمرتضى الزبيدي (ت 1205هـ)، تحقيق ليف من الأساتذة الباحثين، تقديم عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، 1385هـ - 1422هـ.
26. تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ). تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة 1407هـ - 1987م.
27. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى كاملة 1410 - 1421هـ.
28. تاريخ الأغالبة، لابن وردان، تحقيق محمد زينهم محمد عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى 1408هـ.



29. التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)، حقق معظمه عبد الرحمان بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، تصويراً عن الطبعة الهندية الأولى، 1378-1382هـ.
30. التاريخ المجدد لمدينة السلام، لأبي عبد الله محمد بن محمود البغدادي، يعرف بابن النجار (ت643هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، تصويراً عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، سنة 1402هـ.
31. تاريخ علماء الأندلس، لأبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي، المعروف بابن الفرضي، (ت403هـ)، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولى 1966م.
32. تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قضاة العلماء من غير أهلها ووارديها، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1422هـ.
33. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واريها وأهلها، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر (ت571هـ)، تحقيق عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى 1415هـ.
34. تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، لأبي سليمان محمد بن عبد الله، ابن زبر الربعي (ت379هـ)، تحقيق عبد الله بن أحمد الحمد، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى 1410هـ.
35. تاريخ نيسابور، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع (ت405هـ)، بتلخيص أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري، عرّبه عن الفارسية: بهمن كريمي، كتيخانه ابن سينا - طهران، الطبعة الأولى 1339هـ.
36. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، تحقيق محمد علي النجار، تقديم علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت، بدون تاريخ.



37. التبيان لبديعة البيان، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله القيسي، المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي (ت 842هـ)، تحقيق حسين بن عكاشة، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، الطبعة الأولى 1429هـ.
38. تذكرة الحفاظ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ)، تصحيح القاضي محمد شريف الدين الحنفي، والحسن النعماني، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الثانية 1333هـ.
39. تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني (ت 733هـ)، تحقيق عبد السلام عمر علي، مكتبة ابن عباس، القاهرة، الطبعة الأولى 1425هـ).
40. الأمالي الخميسية، لأبي الحسين يحيى بن الحسين الجرجاني الشجري (ت 499هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة 1403هـ.
41. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت 544هـ)، تحقيق ثلة من العلماء، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط.
42. التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت 474هـ)، تحقيق أحمد لبزار، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، الطبعة الأولى.
43. تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق صغير أحمد شاغف، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية 1423هـ.
44. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لأبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي، الشهير بابن نقطة (ت 629هـ)، تصحيح أطفاف حسين، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى 1403هـ.
45. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، اعتناء حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى 1416هـ.



46. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (ت 463هـ)، تحقيق ثلة من الأساتذة والعلماء، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الثالثة من سنة 1408هـ إلى سنة 1412هـ.
47. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمان المزي (ت 742هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1413هـ.
48. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله القيسي، المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي (ت 842هـ)، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1993م.
49. التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، لأبي المودة خليل بن إسحاق الجندي (ت 776هـ)، تصحيح أحمد عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الطبعة الأولى 1429هـ.
50. الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ، لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ)، تحقيق محمد أبو الأجفان، وعثمان بطيخ، مؤسسة الرسالة، بيروت - المكتبة العتيقة، تونس، الطبعة الثانية 1403هـ.
51. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت 671هـ)، تحقيق جماعة بإشراف عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1427هـ.
52. جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، لأبي عبد الله محمد بن فتوح الأزدي الحميدي، (ت 488هـ)، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولى 1966م.
53. الجرائيم، المنسوب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ). تحقيق محمد جاسم الحميدي، نشر وزارة الثقافة، دمشق.
54. الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمان بن أبي حاتم الرازي (ت 327هـ). دائرة المعارف العثمانية. الهند، الطبعة الأولى (1371هـ)، تصوير دار الكتب العلمية: بيروت.



55. جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت 456هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، 1982م.
56. جواهر العقدين في فضل الشرفين، لأبي الحسن علي بن عبد الله الحسني السمهودي (ت 911هـ)، تحقيق موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى 1405هـ.
57. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان (ت 1206هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1417هـ.
58. حماسة الظرفاء من أشعار المحدثين والقدماء، لأبي محمد عبد الله بن محمد الزوزني (ت 431هـ)، تحقيق محمد بهي الدين بن محمد سالم، دار الكتاب المصري - دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى 1420هـ.
59. دليل مخطوطات دار الكتب الناصرية بتمكروت، إعداد محمد المنوني، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، الطبعة الأولى 1405هـ.
60. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن فرحون اليغمري (ت 799هـ)، تحقيق محمد الأحمد أبو النور، دار التراث، القاهرة، الطبعة الأولى 1972م.
61. الذب عن مذهب مالك في غير شيء من أصوله وبعض مسائل فروعه، وكشف ما لبس به بعض أهل الخلاف، وجهله من محاج الأسلاف، لأبي محمد عبد الله ابن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ)، تحقيق محمد العلمي، منشورات مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، الرباط، الطبعة الأولى 1432هـ.
62. الذخيرة، لأبي العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي (ت 684هـ)، تحقيق محمد بوخبزة وآخرين، تقديم محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1994م.
63. ذكر أخبار أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت 430هـ)، مطبعة بريل، ليدن، الطبعة الأولى 1934م. تصوير دار الكتاب الإسلامي.



64. ذم الكلام وأهله، لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي الأنصاري (ت 481هـ)، تحقيق عبد الله بن محمد الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى 1419هـ.
65. الرسالة الواعية، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ)، المكتبة الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى 1422هـ.
66. الروض المعطار في خبر الأقطار، لأبي عبد الله محمد بن عبد المنعم الحميري (ت 727هـ)، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، 1984م.
67. رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونسآكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، لأبي بكر عبد الله بن محمد المالكي، تحقيق بشير البكوش، مراجعة محمد العروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية 1414هـ.
68. سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق زياد محمد منصور. مكتبة العلوم والحكم. المدينة النبوية، الطبعة الأولى (1414هـ).
69. سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق لفيف من باحثين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الحادية عشرة، 1417هـ.
70. شرح السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت 516هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1403هـ.
71. شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، (ت 672هـ)، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى 1402هـ.
72. الصلة، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود المعروف بابن بشكوال (ت 578هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى 1410هـ.



73. طبقات الحفاظ، لأبي الفضل عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1403هـ.
74. طبقات الفقهاء من لدن الصحابة ومن بعدهم من العلماء، لأبي مروان عبد الملك بن حبيب القرطبي (ت 238هـ)، تحقيق رضوان بن صالح الحَضْرِي، منشورات الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، الطبعة الأولى 1433هـ.
75. طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت 476هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1970م.
76. الطبقات الكبير، لمحمد بن سعد بن منيع الزهري (ت 230هـ)، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى 1421هـ.
77. طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الإشبيلي (ت 379هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية 1984م.
78. طبقات علماء إفريقية، لأبي العرب محمد بن أحمد التميمي (ت 333هـ)، تحقيق محمد العربي بن أبي شنب الجزائري، دار الكتاب اللبناني، لبنان، بدون تاريخ، تصويراً عن الطبعة الجزائرية سنة 1332هـ.
79. العبر في خبر من غبر، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ)، تعليق محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1405هـ.
80. عُجالة المبتدي وفُضالة المنتهي في النسب، لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت 584هـ)، تحقيق عبد الله كنون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1393هـ.
81. العقد [الفريد]، لأبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه القرطبي (ت 328هـ)، تحقيق مفيد محمد قميحة وعبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1404هـ.
82. فتح المغيـث بشرح ألفية الحديث، لأبي الخير محمد بن عبد الرحمان السخاوي (ت 902هـ)، تحقيق عبد الكريم الخضير، ومحمد آل فهيد، مكتبة المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى 1426هـ.

83. الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط: قسم الفقه وأصوله، إعداد المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، عمان، الطبعة الأولى 1421هـ.
84. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيوخات والمسلسلات، لأبي الإسعاد محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني (ت 1382هـ)، اعتناء إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 1402هـ.
85. الفهرس الوصفي لمخطوطات خزانة الزاوية الحمزية العياشية بإقليم الرشيدية، إشراف وتنسيق ومراجعة حميد لحمر، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، الطبعة الأولى 1430هـ.
86. الفهرست في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم، لأبي الفرج محمد بن إسحاق النديم (ت 380هـ)، تحقيق رضا - تجدد الحائري، طهران، 1391هـ.
87. الفهرسة، لأبي بكر محمد بن خير الإشبيلي (ت 575هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة - دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى 1410هـ.
88. الفهرسة، لأبي زكريا يحيى بن أحمد السراج الفاسي (ت 803هـ)، تحقيق نعيمة بنيس، دار الحديث الكتانية، طنجة، الطبعة الأولى 1434هـ.
89. الفوائد، لأبي الطيب أحمد بن علي بن محمد الجعفري، المعروف بابن عمشليق، تحقيق خالد بن محمد الأنصاري، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى 1416هـ.
90. الفیصل فی مشتبہ النسبة، لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي (ت 584هـ)، تحقيق سعود بن عبد الله المطيري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى 1428هـ.
91. القاموس المحيط والقابوس الوسيط، لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، 1426هـ.
92. قضاة قرطبة، لأبي عبد الله محمد بن حارث الخشني (ت 361هـ)، تحقيق عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية 1415هـ.



93. الكامل في التاريخ، لأبي الحسن علي بن محمد الشيباني الجزري، المعروف بعز الدين ابن الأثير (ت 630هـ)، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ.
94. الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي الملقب بسبيويه (ت 180هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ.
95. كتاب الحج من المسائل المستخرجة من الأسمعة مما ليس في المدونة، لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز العتبي (ت 255هـ)، ويليهِ: كتاب الحج من كتب عبد العزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون (ت 164هـ)، تحقيق ميكلوش موراني، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 1428هـ.
96. الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت 463هـ)، تحقيق رجال دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، منهم عبدالرحمان بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطبعة الأولى 1357هـ.
97. لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم، المعروف بابن منظور الإفريقي (ت 711هـ)، تقديم أحمد فارس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى 1410هـ.
98. لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، اعتناء عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى 1423هـ.
99. اللطائف من دقائق المعارف، لأبي موسى محمد بن أبي بكر المديني (ت 581هـ)، تحقيق محمد علي سمك، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1420هـ.
100. مجرد أسماء الرواة عن مالك، لأبي الحسين يحيى بن عبد الله القرشي، المعروف بالرشيد العطار (ت 662هـ)، تحقيق سالم بن أحمد بن عبد الهادي، مكتبة الغرباء الأثرية.
101. مجمع الآداب في معجم الألقاب، لأبي الفضل عبد الرزاق بن أحمد الشيباني، المعروف بابن الفوطي، تحقيق مصطفى جواد، اعتناء محمد الكاظم، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي (الشيوعي)، طهران، الطبعة الأولى 1416هـ.



102. المسالك والممالك، لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت 487هـ)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1992م.
103. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت 544هـ)، المكتبة العتيقة، تونس - دار التراث، القاهرة. الطبعة الأولى 1977م.
104. مشته النسبة، لأبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي (ت 409هـ)، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، الطبعة الأولى 1421هـ.
105. المشته في أسماء الرجال وأنسابهم، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، الدار العلمية، الهند، الطبعة الثانية 1987م.
106. المشترك وضعا والمفترق صقعا، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي (ت 626هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية 1406هـ، مصورة عن طبعة المستشرق فيردناند سنة 1846م.
107. المشيخة، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم الرازي، المعروف بابن الخطاب (ت 434هـ)، تحقيق حاتم بن عارف العوني، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى 1415هـ.
108. مشيخة المحدثين البغدادية، لأبي طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السلفي الأصبهاني (ت 571هـ)، تحقيق أحمد فريد أحمد، دار الرسالة، القاهرة، الطبعة الأولى 1432هـ.
109. مصارع العشاق، لأبي محمد جعفر بن أحمد السراج القارئ البغدادي (ت 500هـ)، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ.
110. المعارف، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ)، تحقيق ثروت عكاشة، دارالمعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، بدون تاريخ.
111. معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، لأبي زيد عبد الرحمان بن محمد الأنصاري الدباغ (ت 696هـ)، أكمله وعلق عليه أبو الفضل قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي (ت 837هـ)، الجزء الثالث، تحقيق محمد ماضور، المكتبة العتيقة بتونس، الطبعة الثانية 1388هـ.



112. معجم البلدان، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت 626هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى 1397هـ.
113. معجم المؤلفين، تأليف عمر رضا كحالة (ت 1408هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1414هـ.
114. المعجم في أصحاب القاضي الصدفي، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله البلنسي، المعروف بابن الأبار (ت 658هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى 1410هـ.
115. معرفة الثقات، لأبي الحسن أحمد بن صالح بن عبد الله العجلي (ت 261هـ)، بترتيب الهيثمي وتقي الدين السبكي، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، مطبعة المدني، مصر.
116. معرفة أنواع علم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمان الشَّهْرزوري، المعروف بابن الصلاح (ت 643هـ)، تحقيق عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1423هـ.
117. مقدمة كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن حاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، لعبد الرحمان ابن خلدون المغربي (ت 808هـ)، دار العلم للجميع، بدون تاريخ.
118. المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الصريفيني (ت 641هـ)، تحقيق خالد حيدر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى 1414هـ.
119. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمان الرعيني المعروف بالخطاب (ت 954هـ)، اعتناء زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1416هـ.
120. موضح أوهام الجمع والتفريق، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، تصحيح عبد الرحمان بن يحيى اليماني، دار الفكر الإسلامي، الطبعة الثانية 1405هـ.



121. الموطأ، لأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي (ت 179هـ)، رواية يحيى بن يحيى الليثي. تصحيح محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1406هـ.
122. ميزان الاعتدال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.
123. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت 874هـ)، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1413هـ.
124. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأبي العباس أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت 1041هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى 1408هـ.
125. النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، لأبي محمد عبد الله ابن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ)، تحقيق ثلة من الأساتذة الباحثين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1999م.
126. هدي الساري لفتح الباري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، المطبعة الكبرى ببولاق، مصر، الطبعة الأولى 1301هـ.
127. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد البغدادي (ت 1339هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تصويراً عن طبعة وكالة المعارف بإستنبول سنة 1951م-1955م.
128. الوافي بالوفيات، لأبي الصفاء خليل بن أبيك الصفدي (ت 764هـ)، تحقيق أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1420هـ.
129. الوجيز في ذكر المجاز والمجيز، لأبي طاهر أحمد بن محمد السلفي (ت 576هـ)، تحقيق محمد البقاعي. دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ.
130. يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت 429هـ)، تحقيق محمد مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1403هـ.



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم السيد الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء	5
إملا	9
الفصل الأول: التعريف بالمؤلف	
تمهيد	15
المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته	17
المبحث الثاني: رحلته	19
المبحث الثالث: مشيخته	21
المبحث الرابع: تلاميذه	22
المبحث الخامس: ثناء العلماء عليه	29
المبحث السادس: شعره	33
المبحث السابع: تصانيفه	35
المبحث الثامن: وفاته	37
الفصل الثاني: التعريف بالكتاب	
تمهيد	45
المبحث الأول: اسم الكتاب وأهميته	47
المبحث الثاني: توثيق نسبة الكتاب بقسميه إلى المؤلف	49
المبحث الثالث: منهج المؤلف، وموارده في الكتاب	50
	52
	57



60	المبحث الرابع: صفة النسخة المعتمدة في التحقيق
63	نماذج من النسخة المعتمدة في التحقيق
63	الفصل الثالث: النص المحقق
169	الفهارس العامة
171	فهرس الأعلام الواردة في النص
179	فهرس الكتب الواردة في النص
185	فهرس المصادر والمراجع
199	فهرس الموضوعات

المحقق في سطور

الأستاذ رضوان الحصري

- ◀ ولد بمدينة أكادير عام 1402 هـ.
- ◀ أستاذ دروس الدّعم والتقوية بكلية الشريعة : أكادير.
- ◀ عضو في مجلس المؤسسة بكلية الشريعة : أكادير خلال موسمين جامعيين متواليين.
- ◀ واعظ متعاون مع المجلس العلمي المحلي لأكادير، والمجلس العلمي المحلي لإنزكان.
- ◀ باحث متعاون مع مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث التابع للرابطة المحمدية للعلماء.
- ◀ باحث سابق بمركز ابن القطان للدراسات والأبحاث في الحديث الشريف والسيرة النبوية العطرة التابع للرابطة المحمدية.
- ◀ مشارك في برامج دعوية وتربوية في الإذاعة المحلية بأكادير.
- ◀ من أعماله العلمية المنجزة :
 - طبقات الفقهاء من لدن الصحابة ومن بعدهم من العلماء لعبد الملك بن حبيب القرطبي : دراسة وتحقيق. طُبع بالرابطة المحمدية للعلماء سنة 1433 هـ.
 - جزء فيه من أحاديث أبي اليمان الحكم بن نافع البهراني الحمصي : دراسة وتحقيق. (بحث الإجازة). طبع بدار الكتب العلمية ببيروت سنة 1436 هـ.
 - وصية المعافي بن عمران الموصلي : دراسة وتحقيق.
 - إصلاح الغلط الواقع في وثائق ابن العطار لأبي عبد الله ابن الفخار القرطبي : دراسة وتحقيق.
 - فضائل عاشوراء لأبي الحسن ابن القطان الفاسي : دراسة وتحقيق.
 - غنية الناسك في علم الناسك لأبي عبد الله ابن معلى السبتي القيسي : دراسة وتحقيق (بحث الماستر).
 - النوازل المجموعة من فتاوى المتأخرين لعبد الله بن إبراهيم التمل : دراسة وتحقيق (بحث الدكتوراه).
 - مقالات متنوعة، بعضها منشور بمنبر الرابطة المحمدية للعلماء، وموقع ابن القطان للدراسات والأبحاث في الحديث الشريف والسيرة العطرة.